الشارحون فنحن نقتصر على هذا القدر لئلا يطول كتابي ق

فالمفتقر مرفوع على انه فاعل قال ظاهرا وفي الحقيقة صفة الفاعل واصل التركيب قال العبد
المفتقر وهو اسم الفاعل من الافتقار واسم الفاعل اسم صفة فلا بد من موصوف ملفوظ او مقدر
لانه لا يقوم بذاته بل يقوم بغيره وهو الموصوف فان قيل لم حذف الفاعل وهو الموصوف
مع ان الحذف خلاف القياس قلنا انما يكون حذفه على خلاف القياس اذا لم يقم شيء مقامه
وههنا اقيمت الصفة مقامه فلا يكون خلاف القياس او يقال حذف الموصوف للايجاز والاختصار
لان خير الكلام ما دل وقل وانما اختار المفتقر على المحتاج لاجل الموافقة بكلام الله تعالى
وهو والله الغني وانتم الفقراء وانما اختار الودود دون غيره من الصفات
رعاية للسجع وهو المسعود فان قيل لو قال الى الله المحمود يكون السجع موجودا ايضا
قلنا الودود على وزن فعول وهو قد يجيء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب وقد يجيء بمعنى الفاعل
كالضروب بمعنى الضارب فيكون فيه مبالغة ليست في المحمود واعلم ان الودود اذا كان بمعنى
الفاعل يكون الترجمة بالفارسية دوست دارنده مر مومنان را واذا كان بمعنى المفعول يكون
المعنى بالفارسية دوست داشته شده يعني مومنان اورا دوست ميدارند اذا عرفت هذا
فاعلم ان الالف واللام في المفتقر بمعنى الذي اي الذي افتقر اي احتاج والجار والمجرور
اعني الى الله متعلق بالمفتقر والودود مجرور على الوصفية فالالف واللام ايضا
بمعنى الذي احمد بن علي بن مسعود احمد مرفوع لانه عطف بيان للمفتقر او بدل
منه وعلي مجرور والابن الاول مرفوع مضاف اليه ولفظ ابن الثاني مجرور لانه
صفة علي ومسعود مجرور لانه مضاف اليه غفر الله له اي لاحمد ولوالديه اي غفر
الله لوالدي احمد لا يخفى عليك ان هذه جملة معترضة دعائية وقعت بين قال ومقوله
وهو قوله اعلم ان الصرف الخ وانما ذكره بلفظ الماضي مع انه اريد به الاستقبال للتفاؤل
ولانه يدل على الثبوت والتحقق فكانه غفر الآن وفيما مضى واحسن اليهما واليه
فان قيل لما قدم المصنف نسبة الغفران الى نفسه واخرها عن الوالدين ثم اخر نفسه في الاحسان
وقدم الوالدين فيه قلنا انما قدم نفسه في الغفران ليكون مستجاب الدعوة فيكون
دعاؤه للغير اسرع اجابة وفي الاحسان جرى على طريق القياس والاصل فلا نطلب نكتة
وقيل انما قدم نفسه في الغفران لمتابعة ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليه حيث

قال ربنا اغفر لي ولوالدي واعترض عليه بان والدي ابراهيم عليه السلام كانا كافرين والدعاء بالغفران للكافرين لا يجوز واجيب عنه بوجهين الاول ان هذا الغفران مشروط بايمانهما فكان ابراهيم على نبينا وعليه السلام قال ولوالدي ان امنا والثاني اراد بالوالدين ادم وحوا عليهما السلام فان قيل ما الفرق بين الغفران والاحسان قلنا الغفران هو مغفرة العصيان من غير ان يزاد عليه شئ اخر من الثواب والاحسان هو مغفرة العصيان مع زيادة ثواب واجر ثم لما كان هذا الكتاب مصنفا في علم الصرف اشار المصنف الى ترجيح هذا العلم عنده على سائر العلوم فقال اعلم ان علم الصرف ام العلوم والنحو ابوها هذا مقول القائل فلفظ اعلم خطاب عام لكل من يسمع ويقرء وانما قال الصرف ولم يقل التصريف مع ان في التصريف مبالغة لان الصرف اصل والتصريف فرع لانه مزيد فيه اولانه لما ذكر النحو عقيبه وهو ثلثة احرف فذكر المصنف الصرف ايضا بثلثة احرف طلبا للموافقة بينهما ووقع في بعض النسخ لفظ التصريف فح النكتة في اختيار المزيد هي المبالغة والمراد بام العلوم اصل العلوم وتشبيه الصرف بالام والنحو بالاب اما الاول فمن حيث التولد يعني كما ان الام سبب لولادة الولد كذلك علم الصرف سبب لولادة الكلمات واما الثاني فمن حيث الاصلاح يعني كما ان الاب سبب لاصلاح الاولاد كذلك علم النحو سبب لاصلاح الالفاظ ثم اعلم ان في قوله والنحو يجوز الرفع على انه عطف على محل اسم ان اعني علم الصرف لان محله الرفع على الابتداء ويجوز النصب على انه عطف على لفظ اسم ان ويجوز الجر على انه عطف على الصرف المجرور بالاضافة اي علم النحو فان قيل العلم جمع يتناول جميع العلوم باسرها فيلزم منه ان يكون علم الصرف اما للتفسير وهو محال قلنا القرينة الخارجية تدل على ان المراد بالعلوم غير الصرف والنحو تامل ويقوى في الدراية دارها اعلم ان يقوى مضارع قوي من القوة من باب سمع معناه نيرومند شدن وزورمند شدن ومكه رانيز قوت گويند واصله قوو فابدلت الواو الاخيرة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة او لتحركها وانكسار ما قبلها واصل يقوى يقوو على حد يسمع فابدل الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة بعد فتحة فصار يقوي بضم الياء الاخيرة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يقوى وانما لم يدغم في الماضي مع تحقق شرط الادغام فيه اعني قوو لانه اذا اجتمع سببان في الكلمة سبب الادغام والاعلال فسبب الاعلال مقدم على سبب الادغام لان الاعلال اخف من الادغام وانما لم يعل الواو في قوي مع تحركها وانفتاح ما قبلها لانه يجتمع حينئذ الاعلالان

في العين واللام وهو غير جائز فان قلت الظاهر ان يقوى عطف على ام العلوم فيكون من
قبيل عطف الفعل على الاسم وهو غير جائز قلنا عطف على ام العلوم بتاويل ان اى وان يقوى في تاويل المصدر
كما في قولك اعجبني قيامك وتخرج اى وان تخرج فان قلت فعلى هذا حمل قوله القوة المفهومة
من ان يقوى على قوله ان علم الصرف غير صحيح قلنا يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل فقوله في
الدرايات جمع دراية وهي العلم من درى يدري على حد ضرب فان قلت المصدر لا يثنى ولا يجمع اذ يقع على
القليل والكثير فلم جمع ههنا قلنا اذا اختلفت انواعه فيجوز ان يجمع بقصد الانواع او يقال انه نزل منزلة
الاسم تامل وقوله داروها اى عالموها مرفوع على انه فاعل يقوى وهو جمع اسم فاعل من الدراية اصله
داريون ثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فاسكنت ثم التقى
الساكنان الواو والياء فحذفت الياء فصار دارون ثم لما اضيف الى الضمير حذفت النون
عند الاضافة فصار داروها اعلم ان ضمير داروها يرجع الى العلم وهو مصدر يذكر ويؤنث وقيل الضمير يرجع
الى الصرف باعتبار اسم الامر وهو مؤنث وقيل يرجع الى علم الصرف وهو عبارة عن القوانين وهو مؤنث تامل

ويطغى في الروايات عاروها الواو لعطف الجملة على الجملة السابقة ويطغى بمعنى يضل من الطغيان
يعني از حد در گذشتن وسرفرازى كردن من باب فتح يفتح او سمع يسمع وقوله الروايات جمع رواية وهو
اسناد الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم والمراد المنقولات وقوله عاروها جمع عار وهو اسم فاعل من عري يعرى
على حد سمع يسمع والمصدر منه العري والعرى بضم العين وسكون الراء والمراد من عاروها جاهلوها
وفي رجاع الضمير احتمالات ذكرت من قبل في داروها لما كان الصرف ام العلوم والعالم به
يصير قويا والجاهل يصير طاغيا ومضلا اشار الى انه ينبغي ان يصنف في هذا العلم كتابا

فجمعت فيه كتابا موسوما بمراح الارواح الفاء في جواب الشرط اى اذا كان علم الصرف كذلك فجمعت فيه
اى في علم الصرف والمراد من الجمع التصنيف وكتابا منصوب على انه مفعول به لجمعت وقوله موسوما اسم مفعول
من وسم يسم وسما بمعنى داغ كردن والمراد التسمية اى مسمى بمراح الارواح وهو منصوب على انه صفة
كتابا والمراح بفتح الميم الموضع الذي يروح منه القوم فكانه ادعى ان الارواح يروح من هذا الكتاب

يصير جناح النجاح الضمير يرجع الى الكتاب المسمى بمراح الارواح الجناح بفتح الجيم وكسرها بمعنى بال
من جنح الطير اذا قوي وطار عن الوكر والجمع اجنحة والنجاح بفتح النون بمعنى خلاصى و رستگارى يافتن
والمراد جناح الخلاص من ظلمة الجهل تشبيه الصبي بالطير والمراد بجناحيه فان الطير ينجو من المهلكة
ويبلغ مقاصده حيث يشاء بسبب جناحيه كذلك الصبي ينجو من ظلمة الجهل ويبلغ مقاصده

من العلوم الاسلامية بسبب هذا الكتاب ادعاء كذا قيل فان قلت ما وجه تخصيص كون هذا الكتاب
جناح النجاح للصبى دون غيره قلنا الوجه فى هذا ان الغالب والاكثر هو ان يقرأ الصبى هذا الكتاب
دون غيره او يقال المراد من الصبى كل من يميل الى قراءته لان الصبى على وزن فعيل من الصبوة وهو
الميل ولهذا سمى الصبى صبيا اصله صبيو اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء فصار صبيا وقيل المراد من الصبى طالب العلم المبتدى وانما ذكر المصنف لفظ الصبى
لمناسبة الام ولهذا يقال ام الصبيان وفيه نكتة تأمل وراح رحراح مرفوع على انه عطف على جناح قيل الراح
يحتمل ان يكون من الارتياح وهو النشاط والرحراح بمعنى الواسع اى هو للصبى سبب نشاط كثير
ويحتمل ان يكون بمعنى الخمر والرحراح بمعنى الرقيق يقال شئ رحراح اى فيه رقة ووجه المناسبة بينهما
ان الصبى اذا علم هذا الكتاب حصل له السرور فى باطنه وظهر منه الصفاء فى ظاهره كما ان الشارب اذا
شرب راحا حصل له السرور فى باطنه وظهر منه الصفاء فى ظاهره وقيل الراح الطريق والرحراح الواسع
اى طريق واسع شبه الكتاب بالطريق الواسع كما انه موصل للسالك الى مطلوبه كذلك هذا الكتاب
موصل لمن يقرؤه الى مطلوبه ومقصوده ويمكن ان يقال المراد من الراح الطريق والرحراح بفتح الراء الاولى
وبالحاء المهملتين الاولى ساكنة بمعنى تادما وخوش فالمعنى ان هذا الكتاب ييسر سالكه لانه يوصل
الى المقصود وبالجملة المراد منه ان عبارة هذا الكتاب واضحة منقحة لاخفاء لها على كل ان المراد
وفى معدة حين راح مثل تفاح او راح المعدة بفتح الميم وكسر العين والمعدة بكسر الميم وسكون
العين بمعنى واحد وهى عبارة عن القوة الجاذبة للادراكات واللذات وقوله راح بمعنى بات ولما كان
فى الليل استقرار وتسكين غالبا اريد به الاستقرار فمعنى راح استقر من قبيل ذكر الظرف وارادة
المظروف والجار والمجرور اعنى فى معدة متعلق بقوله حين راح وهو منصوب على انه مفعول فيه
لراح او حال من ضمير فيه وقوله مثل تفاح مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف اى هو مثل تفاح وتقدير
الكلام وهو مثل تفاح او راح حين راح فى معدة والمراد من الراح الثانى ههنا الخمر يعنى اذا قرء الصبى هذا
الكتاب واستقر معناه فى ذهنه يتقوى به كما يتقوى الانسان بالتفاح او الراح ووجه التشبيه بين هذا
الكتاب والتفاح والراح هو المنفعة يعنى كما ان كلا منهما من منافع البدن ولهذا قال بعض الحكماء متعجبا
عن موت من فى بطنه تفاح او راح هذا عجبت انه كيف يموت من فى بطنه تفاح او راح كذلك هذا
الكتاب ينفع الصبى وبالله اعتصم عما يصم اى يعيب والجار والمجرور اعنى بالله يتعلق بقوله اعتصم
فان قيل لم قدم الجار والمجرور قلنا اما للتشريف او للاهتمام او للاختصاص او للحصر وما فى قوله عما يصم

صلته يقال وصم يصم على حد ضرب يضرب بمعنى عاب يعيب واستعين منه اى اطلب

الاستعانة من الله تعالى وفى بعض النسخ وبه نستعين والنكتة فى تقديم الجار والمجرور فى هذه النسخة هى التى

مرت فى امر فالمعنى على الحصر بالله استعين لا بغيره لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر والاختصاص وهو

اى الله نعم نعم المولى والمخصوص محذوف فاى نعم المولى هو والمولى صاحب العبد اذا ملكه ونعم المعين هو و

الاعانة هو النصر فان قلت الجملة الانشائية لا يكون خبرا عن المبتدأ قلنا تقدير الكلام هكذا اى هو مقول فى

حقه نعم المولى اعلم اسعدك الله تعالى كلمة اعلم للتنبيه وهى كلمة تذكر فى اول الكلام لايقاظ الغافلين على

نكتة وقيل كلمة تذكر فى اول الكلام تشويقا الى ما سياتى من بعد فلما كان المخاطب متشوقا كان طالبا

ومعلوم ان الحصول بعد الطلب هى تكون اوقع فى الذهن وانما قال اعلم ولم يقل اعرف لان استعمال

العلم فى الكليات واستعمال المعرفة فى الجزئيات فلما كان الصرف عبارة عن القوانين الكلية اختار اعلم دون اعرف

ولهذا يقال عرفت الله دون علمت الله ويقال الله تعالى عالم دون عارف وفيه نظر من وجهين الاول

ان الله تعالى كما يعلم الكليات كذلك يعلم الجزئيات ايضا فلم يطلق عليه اسم العارف تامل

والثانى انه قد جاء استعمال العلم فى الجزئى ايضا كقولهم علمت زيدا فاضلا لا يقال ان علمت

ههنا بمعنى عرفت لانه لا يصح ذكر المفعولين ولا يقال ايضا ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية

لان قولهم جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات يدل على ان هذه القاعدة

كلية لا اكثرية اللهم الا ان يجاب بان اللام فى قولهم العادة بدل من المضاف اليه والتقدير جرى عادة

الاكثر باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات وانما لم يقل افهم لان استعمال الفهم فى كلام

سبق ذكره ليفهم المخاطب مضمونه واستعمال اعلم فى اول كلام يبتدأ المقصود ليشوق الى ما

سياتى وانما لم يقل اقرأ لان القراءة دالة على مجرد التلاوة دون العلم بخلاف اعلم فانه يدل

على القراءة مع العلم بمضمون ذلك الكلام وقوله اسعدك الله تعالى جملة دعائية معترضة وقعت بين

اعلم ومعموله وهو ان الصراف والتعبير بلفظ الماضى للتفاؤل وان كان مستقبلا فى الواقع ان

الصرف يحتاج فى معرفة الاوزان الى سبعة ابواب وكلمة ان بفتح الهمزة والنون المشددة لانها وقعت

بعد اعلم وهى مع معمولها قائمة مقام مفعولى اعلم والجار والمجرور اعنى فى معرفة الاوزان مفعول فيه

ليحتاج والمراد من الاوزان الالفاظ مطلقا سواء كانت موضوعة اولا وقوله الى سبعة ابواب منصوب المحل على

انه مفعول به ليحتاج بواسطة حرف الجر اعلم ان الصراف بالتشديد على وزن فعال صيغة مبالغة

فيها معنى الكثرة فانه يقال الصراف من يعلم كثير الصرف ومن يعلم كثير الصرف لا يحتاج الى تلك

المعرفة قلنا فيه وجهان احدهما ان يراد من الصرف الذي يريد معرفة علم الصرف فالمراد من الصراف نفس معنى الفعل بدون المبالغة اي قارئ الصرف واطلاق صيغة المبالغة عليه انما هو لاجل التفاؤل وثانيهما ان يكون اطلاق الصراف عليه باعتبار ما يؤل اليه للتفاؤل كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ثم لا يخفى عليك ان المبتدي لكل علم انما يحتاج اولا الى معرفة حده وموضوعه ومباديه وغرضه ثم الى مسائله فلفظ الكتاب ينبي على ان المراد بالاحتياج الى سبعة ابواب الاحتياج بعد هذه الامور المذكورة وانما يذكرها رومًا للاختصار ليسهل على المبتدي ضبط المسائل التي هي المقصود في هذا الفن فنقول ان الصرف علم باصول يعرف بها احوال الابنية التي ليست باعراب وبناء وموضوعه نفس الابنية مطلقا اي مع قطع النظر عن الحركات والسكنات ومباديه تعريف الصحيح والمضاعف وغير ذلك وغرضه الاقتدار على الاحتراز عن الخطاء في حروف الكلمة فذكر

الابواب السبعة بقوله الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف بالجر والرفع والجر اولى لعدم الاحتياج الى المحذوف بخلاف الرفع ولا دلالة على الحذف اما الجر فعلى البدلية من سبعة ابواب واما الرفع فعلى الخبرية للمبتدأ المحذوف اي احدها الصحيح الخ وانما انحصر الابواب في سبعة لان كل كلمة لا تخلو اما ان يكون في تركيبها حرف من حروف العلة او ملحق بها او لا فان كان الثاني فهو الصحيح وان كان الاول فلا يخلو من ان يكون ذلك على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع فالاول على ثلثة اقسام لانه ان كان في مقابلة الفاء يسمى مثالا وان كان في مقابلة العين يسمى اجوفا وان كان في مقابلة اللام يسمى ناقصا وان كان على سبيل الاجتماع فهو اللفيف هذا اذا كان في تركيبه حرف علة واما اذا كان ملحقا بحرف العلة فلا يخلو اما ان يكون على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع فان كان الاول فهو المهموز وان كان الثاني فهو المضاعف هذا التقرير مستفاد من الشروح وانما قدم الصحيح على المضاعف وغيره لانه لا تغير فيه والاصل هو الابقاء وانما قدم المضاعف على المهموز لانه اخف واكثر مشابهة بالصحيح بخلاف المهموز لان الهمزة من ملحقات حروف العلة وانما قدم المهموز على المعتل وان كانت الهمزة من ملحقات حروف العلة لقوتها منها لانها حرف صحيح قابل للحركات وانما قدم المثال على الاجوف لتقدم حرف العلة فيها وكذلك تقديم الاجوف على الناقص ثم لا يخفى انه ان اريد بالابواب المذكورة اصولها فاربعة صحيح ومضاعف ومهموز ومعتل وان اريد بالابواب المذكورة اصولها وفروعها بان يراد قسم القسم فيزيد على عشرة صحيح ومضاعف ثلاثي

اضافة العام الى الخاص ولا حاجة بهذا اليه ۱۲ جاربردی

ومضاعف رباعي ومهموز الفاء والعين واللام والمعتل على اربعة اقسام مثال واوى ويائي والاجوف
كذلك والناقص كذلك واللفيف على نوعين مقرون ومفروق والمضاعف المهموز والمثال مع المضاعف
وغير ذلك فالانحصار فى سبعة بحكم اللهم الا ان يقر فى جواب هذه المناقشة ان بحث المعتل قد شاع
فيما بينهم بحيث عند الصرف عبارة عن المعتل الذى هو المقصد الاصلى فى هذا الفن بخلاف باقى
الاقسام او ان المعتل لما كان اكثر ابحاثا بالنسبة الى الباقى فى علم الصرف حيث كثر فيه الاعلال والتبديل
والتغير اعتبر اقسامه علیحدة من غير جمع فى الكل بخلاف الباقى فانه ليس بهذه المثابة فليفهم
مافيه واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر مجرور على انه معطوف على قوله سبعة ابواب
اى ان الصرف كما يحتاج الى سبعة ابواب كذلك يحتاج الى اشتقاق تسعة اشياء من كل
مصدر ايضا والاشياء جمع شئ واصلها شيئاء على وزن فعلاء فكره اجتماع الهمزتين بينهما
الف فنقلوا اللام وهى الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء على وزن لفعاء وهذا عند
سيبويه وفيها خلاف الفراء والكسائى قد ذكر فى المطولات وانما لم يدخل عليه الجر لانه
غير منصرف لقيام الف التانيث مقام العلتين وهى الماضى اى الاشياء التسعة مجموع المعطوف
والمعطوف عليه فالعطف مقدم على الحمل وانما قدمه على المستقبل لتقدم زمانه عليه والمضارع
وجه التقديم على الامر انه ماخوذ منه فيكون فرعا منه والامر قدم على النهى لدلالته على
الوجود والنهى على العدم فالوجود اشرف منه واما لكونه قسما ثالثا من الافعال بلا خلاف
بخلاف النهى فانه قسم رابع منها عند الكوفيين واما عند البصريين فلا بل داخل فى المضارع
والنهى انما قدمه على اسم الفاعل لكونه فعلا واسم الفاعل اسما والفعل اصل فى العمل والاشتقاق
واسم الفاعل انما قدمه على اسم المفعول لكونه اشرف لصدور الفعل عنه او لانه هو المقصود فى
الكلام واسم المفعول قدمه على المكان لانه يناسب الفاعل فى قيامه مقامه
فى اسناد الفعل اليهما والمكان والزمان وصيغتهما واحدة وقدمهما على الالة لكونهما
مناسبين للمفعول فى كون كل واحد منهما محلا لصدور الافعال وزمانه والمفعول
مناسبة والالة ووجه الانحصار فى ذلك ان المشتق لايخلو اما ان يكون فعلا او اسما
فان كان فعلا فلا يخلو اما ان يدل على الزمان الماضى فقط او على الزمانين فان دل على
الماضى فهو الماضى وان دل على الزمانين الحال والاستقبال مشتركا بينهما فهو المضارع
هذا اذا كان المشتق اخباريا وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل على طلب الفعل او على ترك

فالاول الامر والثاني النهي هذا كله اذا كان المشتق فعلا اما اذا كان اسما فلا يخ اما ان يدل على صدور الفعل عن الشئ او على وقوع الفعل على الشئ بغير واسطة او على وقوعه بواسطة او على وقوعه فيه فالاول اسم الفاعل والثاني اسم المفعول والثالث اسم الالة والرابع اسم الزمان والمكان فان قيل لم لم يذكر النفي والجحد مع انهما مشتقان من المصدر ايضا قلنا النفي يشبه النهي صورة والجحد يشبه النهي معنى فلذا لم يذكرهما هكذا اورده بعض الشارحين في شرحه وفيه ان المشابهة بحسب الصورة ان كانت وجها لعدم الذكر فبالحري ان لا يذكر المكان والزمان ايضا بل يذكر احدهما لكون صيغتهما واحدا بحسب الصورة كمضرب مثلا فيكون الاشياء كلها ثمانية تأمل فكسرته على سبعة ابواب اي جمعت هذا الكتاب او جعلته مشتملا على سبعة ابواب والكسر ماخوذ من كسر الطائر جناحيه اذا جمعهما للوقوع والنقض اقول الفاء في فكسرته للتفريع فان كان متفرعا على قوله ان الصرفي يحتاج في معرفة الاوزان الى سبعة ابواب فالفصل بين المتفرع والاصل بالاجنبي وهو قوله واشتقاق تسعة اشياء الخ وهذا ليس بشئ لانه لما كان متفرعا عليه فبالحري ان يذكره عقيبه ولم يفصل بالاجنبي وان كان متفرعا على قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر فيكون حصره على سبعة ابواب ويمكن ان يقال ان الاشياء التسعة المذكورة راجعة الى الابواب السبعة فيكون السبعة اصلا بالنسبة الى التسعة لان تسمية الالفاظ بالماضي والمضارع وغير ذلك فرع بناء حروفها وبناء الالفاظ اما صحيح واما مضاعف الى غير ذلك فيكون الكتاب مكسورا ومتفرعا على السبعة تأمل الباب الاول في الصحيح وجه تقديمه على سائر الاقسام انه لصحته عن التغيير يكون اصلا بالنسبة الى باقي الاقسام وقيل ان كلامنا في تعريفه وماهيته دون ذاته لان التعريف انما يكون بحسب المفهوم لا بحسب الذات فمفهوم الصحيح عدمي يستدعي التاخر ومفهوم المثال وغيره وجودي يستدعي التقدم لشرف الوجود على العدم فالوجه ان يقال ان الوجود وان كان اشرف بالنسبة الى العدم لكن العدم قد يكون قبل الوجود وقد يكون بعد الوجود والاصل ان يكون قبل الوجود وبعده يكون طاريا عليه فيستدعي التقدم تأمل الصحيح الذي ليس في

مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة وتضعيف وهمزة نحو الضرب ولما كان حرف العلة

التضعيف مشهورا معلوما فيما بينهم لم يلتفت المص الى بيانهما فلا يكون التعريف بالمجهول وقد اعترض عليه بان التعريف حقه ان يكون بامر وجودى لانه معرف والمعرف لابد ان يكون وجوديا اذ يقع ان المعدوم لا يصلح ان يكون مقوما للماهية لان الذى لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف غيره اذ وجوده سبب لوجود المعرف من حيث المعرفة واجيب بانه المعدوم يجوز به التعريف اذا لم يكن طريق معرفة الشئ سوى هذا المعدوم نحو الاعمى عديم البصر فالصحيح كذلك اعلم ان الصحيح والسالم متحدان فى الصدق لا فرق بينهما عند المعظم واما عند البعض فتعريف السالم هو المذكور وتعريف الصحيح ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف فحسب فبينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل سالم صحيح من غير عكس ثم اعلم انما اشترط خلوه عن التضعيف والهمزة لترتب احكام حروف العلة من الابدال والحذف عليهما كما سيجئ من بعد انشاء الله تعالى ثم لما ذكر الفاء والعين واللام ماخوذا فى تعريف الصحيح اشار الى وجه اختيار هذه الحروف دون غيرها من الحروف فقال فان قيل لم اختص الفاء والعين واللام

للوزن قلنا حتى يكون فيه من حروف الشفة والوسط والحلق شئ الاختصاص يكون لازما ومتعديا وقوله يكون منصوب بان المضمر بعد حتى وقوله فيه منصوب المحل على الحال عن شئ وقوله من حروف الشفة الخ منصوب المحل ايضا على انه خبر يكون وقوله شئ مرفوع على انه اسم يكون والضمير فى قوله فيه يرجع الى الوزن او الى اللفظ الدال عليه سياق الكلام اذا عرفت هذا فاعلم كل لفظ يخرج من الفم يعتمد على المخرج وهو فى الحقيقة ثلثة المبدأ والوسط والمنتهى فاراد ان يكون فى صيغة الوزن شئ من هذه الثلثة فاختاروا من المبدأ العين فانه من الحلق وهو مبدأ المخارج ومن الوسط اللام ومن المنتهى الفاء فانه من الشفة وهو منتهى المخارج فان قلت حروف الحلق والشفة والوسط كثيرة فلم اختير هذه الحروف دون غيرها قلنا لانه يحصل من تركيب هذه الحروف كلمة يشتمل معانى جميع الافعال الا ترى انك اذا قلت اكل كان معناه فعل فعل الاكل واذا قلت قتل كان معناه فعل فعل القتل ولما كان معناها مشتملا لمعانى جميع الافعال اختيرت هى دون غيرها فان قيل ان فى عمل وعلم جميع المخارج الثلثة موجودة فلم لم يختر هذين اللفظين قلنا العمل يختص بالافعال الظاهرة والعلم يختص بالافعال الباطنة بخلاف الفعل فانه يعمهما فاختير فعل للوزن دون غيره فان قلت ان اخذ ترتيب هذه الحروف من جانب الحلق يصير اللفظ علف لان العين من الحلق واللام من الوسط والفاء من الشفة وان اخذ من جانب الشفة يصير فلع فلا يحصل فعل

قوله فان قيل الخ ... [illegible]

قوله من حروف الشفة ... [illegible]

من هذين الترتيبين أجيب بان فصل الذي هو غير مرتب معنًى حدثي موجود في جميع الافعال بخلاف
علف فان معناه الحشيش وهو ليس بحدث وبخلاف فلع فانه مهمل قيل لما ذكر ان تسعة اشياء
تشتق من المصدر في كل باب لا بد من بيانها فقلنا الضرب مصدر يتولد منه الاشياء التسعة الفاء
للوصل والتعقيب اي لما عرفت تعريف الصحيح وبيان حروف الاوزان فاعرف ان الضرب مثلاً مصدر يتولد الخ و
عرفوا المصدر بقولهم المصدر اسم للحدث الجاري على الفعل فان قلت يلزم من قوله الضرب مصدر
حمل الشيء على نفسه لان الضرب مصدر فيكون التقدير المصدر مصدر اجيب بان المراد من الضرب لفظه
لا معناه الاصطلاحي حتى يرد ما ذكرتم او يقال هذا من قبيل حمل الكلي على الجزئي كما في قولنا الانسان
حيوان وفيه نظر لان المحمول هو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط وقوله يتولد من باب التفعل معنى
يخرج ويشتق منه وهو صفة المصدر والمراد من الاشياء التسعة هي المذكورة في صدر الكتاب وهي
الماضي والمضارع وغيرهما وهو اي المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين لان مفهوم اي مفهوم
المصدر واحد ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان والواحد قبل المتعدد
اعلم ان البصريين اختلفوا فيما بينهم هل المصدر اصل ام الفعل فذهب البصريون الى انه المصدر والكوفيون
الى انه الفعل ولكل واحد من الطائفتين دلائل تمسكوا بها في اثبات مطلوبهم اما دلائل البصريين
فمنها ان مفهوم المصدر واحد وهو الحدث ومفهوم الفعل متعدد لانه يدل على الحدث والزمان و
لا شك ان الواحد قبل المتعدد فيكون اصلاً من الفعل وبيان ذلك ان الواحد مفرد والمتعدد مركب
المفرد سابق على المركب فلما كان سابقاً جعله اصلاً اولى من جعل اللاحق لان السبقة من خاصة الاصل
فلو جعل الفعل اصلاً كما قال الكوفيون يلزم فساد الوضع ولاجتناب عنه وجب كذا قيل فان قيل مفهوم
الفعل ثلثة حدث وزمان ونسبته الى فاعل ما فلم لم يذكر النسبة الى الفاعل قلنا اختلف في النسبة الى
الفاعل فقيل النسبة الى فاعل معين معتبرة في مدلول الفعل وقيل النسبة الى فاعل ما معتبرة في مدلول
الفعل بخلاف الحدث والزمان فانه لا اختلاف في مدلوليتهما فلما كانت النسبة مختلفة لم يتعرض الى
ذكر النسبة وتركها من البين رعاية للمذهبين فلذا قال متعدد ولم يقل اثنان فاذا كان اصلاً للافعال
يكون اصلاً لمتعلقاتها ايضاً يعني اذا كان المصدر اصلاً للافعال يكون اصلاً لمتعلقات الافعال ايضاً
بطريق الاولى فان فرع الفرع ايضاً فرع لذلك الاصل والمراد من المتعلقات اسم الفاعل والمفعول والمكان و
الزمان والآلة وغير ذلك فان قيل ان التعدد المذكور في الدليل اعني الحدث والزمان ليس بموجود في
المتعلقات لانها لا تدل على الزمان فكيف يكون المصدر اصلاً للمتعلقات قلنا العدد ثابت

في المتعلقات من وجه آخر لانها تدل على الحدث والذات فتدل على الفرعية او بقية لما كان المصدر اصلاً
للافعال فيكون اصلاً للمتعلقات بطريق الاولى لتبعها لها سواء كان التعدي في مفهوماتها او لا فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الاولى ان يذكر هذا التفريع بعد تمام الادلة البصرية فذكره في البين لغو ولان الاسم
والاسم مستغن عن الفعل هذا دليل ثان على اصالة المصدر يعني ان المصدر اسم وكل اسم مستغن عن
الفعل فالنتيجة من هذا الشكل الاول من القياس المذكور الاقتراني بعد حذف الحد الاوسط
ان المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن اصل بديهة فالمصدر اصل فاذا عرفت هذا فاعلم ان المراد
من الاستغناء الاستغناء في الافادة فان تركيب الاسمين يكون كلاماً تاماً مفيداً كزيد قائم و
تركيب الفعلين لا يكون كلاماً تاماً بدون انضمام الاسم فثبت ان الفعل يكون مفتقراً الى الاسم والاسم
مستغن عنه وجعل المستغني اصلاً اولى من جعل المفتقر اصلاً فان قلت المصدر حدث والحدث
لابد له من محدث فكان المصدر مفتقراً اليه كالفعل فلا يترجح عليه قلنا نحن ندعي استغناءه في
الافادة وهو ثابت في المصدر فان المصدر يفيد بدون انضمام شيء آخر معه كما تقول ضربي زيداً
قائماً على تقدير ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً فانه يفيد لكونه كلاماً تاماً لوجود المسند والمسند اليه
فافهم هذا ذكره الشارح ثم اعلم ان المص ذكر هذا الدليل بكلمة او ايذاناً بان كل واحد من الدليلين
مستغن ولا يفتقر الى الغير في اثبات المدعى فان كلمة او لاحد الامرين ويقال له مصدر لان هذه الاشياء
تصدر عنه هذا اشارة الى الدليل الثالث للبصريين على اصالة المصدر وفرعية الفعل يعني يقال للمصدر
مصدر وهو مفعل بمعنى محل الصدور ولا شك ان هذه التسمية ليست الا باعتبار ان هذه الاشياء
اعني الفعل ومتعلقاته تصدر عنه فاذا كان كذلك وجب ان يكون الفعل صادراً وكل صادر عن
شيء فرع عنه فيكون الفعل فرعاً والمصدر اصلاً ولما قال المص المصدر اصل في الاشتقاق عند
البصريين لابد ان يبين الاشتقاق ويعرفه فقال والاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسباً في
اللفظ والمعنى والاشتقاق افتعال من الشق بمعنى پاره كردن و شگافتن والمراد استخراج لفظ من لفظ آخر
فقوله ان تجد بين اللفظين تناسباً بمنزلة الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله في اللفظ بمنزلة
الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في المعنى دون اللفظ كالقعود والجلوس فلا يكون احدهما
مشتقاً من الآخر لفقدان التناسب في اللفظ وقوله في المعنى فصل آخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة
في اللفظ دون المعنى كالبرد بالفتح والبرد بالضم وكالضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب
فلا يكون احدهما مشتقاً من الآخر فان قيل تعريف الاشتقاق لا يتناول الاكبر مع انه

من افراده كنعق من النهق لان بينهما ليست مناسبة في اللفظ بل في المخرج قلنا المراد من المناسبة في اللفظ اعم من ان يكون في جوهر الحروف او في مخرجها فخ يتناول الاكبر واعترض على هذا التعريف بوجوه الاول انه يصدق على كل من الضارب والمضروب مثلا بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما مشتقا عن الآخر والثاني ان هذا التعريف يقتضي ان يكون الاشتقاق هو وجدان المناسبة بين اللفظين لا اخراج احد اللفظين من الآخر فيلزم احد الامرين اما عدم صحة التفسير المذكور او عدم صحة القول بكون احد اللفظين مشتقا عن الآخر لان وجدان المناسبة صفة المتكلم لا صفة اللفظ اجيب عن الاول بان المراد من التناسب هو الذي به يكون احدهما مردودا الى الآخر بعد حذف الزوائد وماخوذا منه ولا شك ان بين الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناسب بل بين الضارب والضرب والمضروب والضرب ولا يخفى عدم انضباط هذا واجيب عن الثاني بان في العبارة مسامحة والمراد كون احد اللفظين مناسبا للفظ آخر في اللفظ والمعنى مع اشتقاق احدهما من الآخر ودفع بان فهم ذلك المعنى من ذلك التفسير بعيد كل البعد البحث الثالث ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجدان المناسبة صفة المتكلم فلا يحمل احدهما على الآخر فالاولى ان يقول اخراج لفظ من لفظ آخر بشرط ان يكون بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى ونحن نقول ان الاشتقاق ايضا صفة المتكلم وصفة اللفظ انما هي كونه مشتقا لان الاشتقاق هو الاستخراج تامل البحث الرابع انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من التغير ولو كان تقديرا ولا يدل التعريف عليه واجيب بان قوله تناسبا يدل على التغير فلا حاجة الى الذكر ثم اعترض عليه بان دلالة التناسب على التغاير التزامية ومهجورة في التعريفات فافهم واجيب بانه ذكر الفاضل المحشي مولانا عبد الغفور الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد الدلالات الثلثة اي المطابقي والتضمني والالتزامي واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق تامل ثم اعلم انه كان على المصنف ان يذكر متمسكات الفريقين من غير فصل بينهما بشيء وبين الاشتقاق بعد بيان متمسكاتهما جميعا واجيب عنه بانهما ذكر ان المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان يبين الاشتقاق ليتضح مذهب البصريين غاية الايضاح وهو اي الاشتقاق على ثلثة انواع وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون حروف المشتق من جنس حروف المشتق منه ذاتا او مخرجا فالثاني هو الاكبر والاول لا يخلو اما ان يكون على ترتيب حروف المشتق منه او على خلاف الترتيب فالاول هو الصغير والثاني هو الكبير ولما كان الصغير اقرب تناولا للمبتدي قدمه على اخويه او لانه هو المقصود عند البصريين ولهذا قدمه فقال الصغير بالرفع على انه خبر مبتدا

محذوف ای احدها صغیر او الاول صغیر و بالجر بدل من الثلاثة او من انواع بدل البعض من الکل والجر اولی لعدم الاحتیاج الی الحذف بخلاف الرفع وهو ای الاشتقاق الصغیر ان یکون بینهما ای بین اللفظین تناسب ای توافق فی الحروف والترتیب نحو ضرب من الضرب فان بینهما مناسبة فی الحروف والترتیب مع اتحاد اللفظ والمعنی فان قیل ما الفرق بین الحروف واللفظ وای نکتة فی اختیار اللفظ فی التعریف واختیار الحروف ههنا قلنا اتحاد اللفظ عام یشتمل الاتحاد فی الحروف والاتحاد فی المخرج بخلاف الحروف فانها تختص بالحروف المنطوقة دون المخارج واما النکتة فی اختیار الحروف ههنا فان المعتبر فی الصغیر هو التوافق فی نفس الحروف والترتیب دون مخارجها التی یشتملها اللفظ بخلاف اللفظ فانه بمنزلة الجنس یتناول الاقسام کلها فالالیق فی التعریف اختیار اللفظ دون الحروف واما وجه تسمیة هذا النوع صغیرا انه من ینظر الی ضرب یعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب لحصول المناسبة بینهما فی اللفظ والترتیب وکبیر ای النوع الثانی من الاشتقاق کبیر وانما قدم علی الاکبر لانه اکثر وقوعا بالنسبة الیه او لانه اسرع الی الفهم بالنسبة الیه وهو ان یکون بینهما ای بین اللفظین تناسب فی اللفظ دون الترتیب ای توافق بالحروف مع تناسب المعنی دون الترتیب نحو جبذ من الجذب فان حروف جبذ عین حروف الجذب لکنها علی خلاف ترتیبها فان الباء متاخرة فی الجذب ومتوسط فی جبذ وانما سمی هذا النوع کبیرا لانه یعلم المناسبة بین اللفظین بعد التامل فی لفظیهما ومعنیهما لانه وقع علی خلاف الترتیب والجذب هو المد یقال جذبه وجذب به اذا مد شیئا او یقال جذب الرجل الماء فی الاناء اذا اخذ منه بتمامه واکبر ای النوع الثالث من الاشتقاق اکبر وانما سمی به لانه ابعد من الفهم اذ لا یفهم ببداهة الفهم ان نعق مشتق من النهق لعدم اتحاد الحروف بل بالتامل القوی یفهم ذلک وهو ای الاشتقاق الاکبر ان یکون بینهما ای بین اللفظین تناسب فی المخرج والترتیب مع اتحاد المعنی دون الحروف نحو نعق من النهق معناهما صوت الحمار وقیل النعق صوت الغراب والنهق صوت الحمار وفیه نظر لانه لا بد فی الاشتقاق من اتحاد اللفظ والمعنی کلیهما معا علی ما یشعر عطف المعنی بواو الجمع تامل والمراد من الاشتقاق المذکور اشتقاق صغیر یعنی لما عرفت الاشتقاق باقسامه الثلثة فاعلم ان المراد من الاشتقاق المذکور فی صدر الکتاب اعنی قوله واشتقاق تسعة اشیاء من کل مصدر اشتقاق صغیر وهو اتحاد اللفظین فی الحروف والترتیب مع توافق المعنی وذلک لان الصغیر اصل بالنسبة الی اخویه لانه قیاسی بخلاف الکبیر والاکبر فانهما یتوقفان علی السماع او یقال لیس له فائدة فی الصغیر لیست فی اخویه او یقال ان

الكبير والاكبر ان استعمالهما في الاسم دون الفعل كثير ابخلاف الصغير فانه يجري في الافعال و
الاسماء وهذا ظهر لما بيّن المصنف ادلة البصريين باجمعها اشار الى ادلة الكوفيين على اصالة الفعل فقال

وقال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا في الاشتقاق قيل انما ذكر بلفظ ينبغي ايذانا بان مذهبهم
غير ثابت يقينا بل تكلفوا في اثبات مذهبهم واقول كلمة ينبغي تستعمل في الحكم الذي دون الواجب وفوق
المستحب فلا يليق ان يكون بمعنى الاولى والاليق فيكون مشعرا بقوة مذهبهم لا بضعفهم وذكر
عصام الملة والدين كلمة ينبغي اعم من الواجب ولكن استعمالها في الاولوية اكثر واغلب واستدلوا على
اصالة الفعل بوجوه اشار المصنف الى الاول بقوله لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر و
المدار ظرف مكان بمعنى المرجع اليه والمراد هو الشيء الذي يثبت الامر عند ثبوته وينتفي عند انتفائه
وجودا يعني يعل المصدر اذا اعل فعله هذا تميز عن نسبة المدارية للاعلال وعدما يعني لا يعل
المصدر اذا لم يعل الفعل اما وجودا فقي يعد عدة وقام قياما يعني اما وجود اعلال المصدر بسبب
وجود اعلال الفعل فكائن وثابت في يعد حيث اعل بحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة فاعل
مصدره ايضا وهو عدة بحذف الواو واعل قام اصله قوم بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاعل
مصدره ايضا وهو قياما اصله قواما بقلب الواو ياء لتحركها وانكسار ما قبلها واما عدما ففي يوجل وجلا
وقاوم قواما يعني اما عدم اعلال المصدر بسبب عدم اعلال الفعل فكائن ثابت في يوجل.

قواما حيث لم يعل المصدر فيهما لعدم اعلال الفعل فيهما لعدم تحقق قاعدة الاعلال فيهما ومدارية تدل
على اصالته يعني مدارية الفعل فيهما في الاعلال تدل على كون الفعل اصلا والمصدر فرعا حاصل
هذا الدليل ان المصدر لو كان اصلا من الفعل لما كان تابعا للفعل في الاعلال لان الاصل لا
الفرع واذا كان تابعا علمنا انه ليس باصل لان الشيء اذا تبع غيره في الصحة والاعلال
فصار المتبوع اصلا والتابع فرعا فان قلت اللازم من الدليل المذكور هو اصالة الفعل وفرعية المصدر
في الاعلال لا في الاشتقاق والمدعى اصالته في الاشتقاق دون الاعلال فلا يوافق الدليل المدعى
اجيب عنه انه لما ثبت الاصالة من وجه في الفعل لا في المصدر ثبت الاصالة في الاشتقاق ايضا جدا حملا لما
هو مشكوك على ما هو متيقن فان قيل لم لم يعل قول مع انه اعل فعله وهو قال قلنا سكون حرف
العلة مع انفتاح ما قبلها في غاية الخفة وانما المدارية لتحصيل الخفة تأمل وايضا يؤكد الفعل
نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد بفتح الكاف اصل من المؤكد بكسر الكاف
دليل ثان على اصالة الفعل وفرعية المصدر عند الكوفيين وتقدير ذلك ان المصدر قد يقع تاكيدا للفعل

كما فی قولنا ضربت ضربا لان التاكيد تابع للمتبوع والتاكيد بيان فرع المؤكد فيكون
المصدر فرعا عن الفعل وذلك لانه لما ثبت فرعية المصدر من وجه اصالة الفعل من وجه ثبت
فرعية المصدر واصالة الفعل فی الاشتقاق ايضا حملا للمشكوك على المتيقن وقوله بمنزلة ضربت ضربت
اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال كون المصدر اعنی ضربا تاكيدا للفعل لا يكاد يصح
لان التاكيد على نوعين لفظی ومعنوی اما اللفظی فهو تكرير اللفظ الاول بعينه واما المعنوی فهو
الفاظ محصورة وهی نفسه وعينه وغير ذلك وكلاهما مفقودان فی ضربا فاجاب بانه بمنزلة ضربت ضربت فالحاصل
ان ضربا وان كان باعتبار اللفظ غير ضربت لكن فی الحقيقة والتاويل عينه ثم اعلم ان قوله انه منصوب
على المصدر بمعنى امرا يضا ای رجع الكلام رجوعا بان الفعل اصل والمصدر فرع ويقال له
ای للمصدر مصدر الكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره ای مشروب
ومركوب هذا دليل ثالث للكوفيين على اصالة الفعل وفرعية المصدر بطريق المعارضة للبصريين وتقريره ان البصريين
لما قالوا فی وجه تسمية المصدر مصدرا وهو ان هذه الاشياء تصدر عنه لانه مفعل وهو ظرف بمعنى محل صدور الفعل
فيكون المصدر محل صدور الاشياء عنه فاجاب الكوفيون عن ذلك بطريق المعارضة بان تسمية المصدر
مصدرا ليست باعتبار ما زعمتم بل باعتبار انه مفعل وهو مصدر ميمی بمعنى المفعول فيكون المصدر بمعنى المصدور
عن الفعل فثبت ان المصدر فرع للفعل ثم اشار الى دليل اثبات المعارضة بقوله كما قالوا مشرب عذب الخ وبيانه
ان المصدر مفعل وقد يذكر مفعل ويراد به المفعول كما فی قول العرب مشرب عذب ای مشروب
عذب ومركب فاره ای مركوب فاره فكذلك المصدر بمعنى المصدور عن الفعل فيكون
فرعا له لا محالة ولا يصح ان يكون المشرب فی قولهم مشرب عذب بمعنى محل الشرب لان محله القصعة مثلا
وهی ليست بعذب بل العذب انما هو الماء وكذلك المركب لان محل الركوب هو السرج وهو ليس بفاره بل
الفاره هو الفرس وهو مركوب ثم اعلم ان قوله كما قالوا الخ الكاف بمعنى المثل وهو منصوب المحل على انه صفة مصدر
محذوف وما مصدرية وهو وما بعده مجرور المحل على انه مضاف اليه المثل ای يقال للمصدر مصدر لانه مصدور الخ
قولا مثل قولهم مشرب عذب الخ قلنا فی جوابهم ان اعلال المصدر للمشاكلة لا للمدارية كحذف الواو
فی تعد والهمزة فی تكرم يعنی لما قال الكوفيون ان اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر وجودا وعدما اشار المص
انفا من طرف البصرية الى رد قولهم بمنع المدارية وبيان ذلك ان مدار الشیء لا يختلف عنه فی شیء من الاوقات
فاذا عرفت هذا فاعلم ان اعلال الفعل لو كان مدارا لاعلال المصدر لاعل كثير من المصادر التی اعل فعلها
واللازم بط فكذا الملزوم واما بطلان اللازم فنحو الرمی مصدر لم يعل وقد اعل فعله وهو رمی وكذا القول
والبيع ونحو اعشو شب فعل لم يعل واعشيشابا مصدره اعل بقلب الواو ياء فاذا ثبت
بطلان اللازم ثبت بطلان الملزوم ايضا وهو المدارية فلما بطل المدارية ثبت

الشاكلة بين المصدر والفعل لان بينهما مناسبة في الحروف اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان كل واحد منهما يدل على الحدث وما من فعل الا معه حدث فاذا ثبت
المناسبة بينهما في الحروف والمعنى جعل كل واحد منهما بمنزلة لفظ واحد ليكون الالفاظ
على قضية المعاني فلذلك يعل المصدر حيث علّ المصدر رعاية لما بينهما من التناسب
لا لكونه فرعا له في الاشتقاق فاذا عرفت هذا فاعلم ان حذف الواو من يعد بالياء
التحتانية صيغة غائب مقرونة بتحقق القاعدة وهو وقوع الواو بين الياء والكسرة واما
حذفها من تعد صيغة المخاطب واعد صيغة المتكلم وغير ذلك فلاجل مناسبة يعد طردا
للباب ليكون على وتيرة واحدة وكذا حذف الهمزة في يكرم وتكرم بصيغة الغيبة و
المخاطب لاجل مناسبة أُكرِم بصيغة المتكلم حيث يجتمع الهمزتان فيه وهما ثقيلان
فحذفت في جميع تصريفه اعلم ان المشابهة والمناسبة والمشاكلة الفاظ مترادفة وقيل
المشابهة اتفاق في الكيفية والصفة والمشاكلة اتفاق في النوعية والموكدية لا تدل
على اصالته في الاشتقاق كما في جاءني زيد زيد هذا الجواب الثاني عن التمسك الثاني
للكوفية وهو قولهم وايضا يؤكد الفعل الخ وبيان الجواب ان المؤكدية لا تدل على اصالته
الفعل وفرعية المصدر في الاشتقاق بل في الاعراب كما في قوله جاءني زيد زيد فان زيدا الثاني
تاكيد الاول وليس يشتق منه بل هو فرع للاول وقد يخطر بالبال ان مدعى الكوفية
هو اصالة الفعل في الاشتقاق لا مطلقا ثم اثبت مدعاهم بدليل هو كون المصدر
تاكيدا للفعل والتاكيد يدل على الفرعية في الاشتقاق فنقض البصرية بقولهم
جاءني زيد زيد ليس بشيء اذ ليس مما يصح ان يشتق منه شيء لكونه من الجوامد
وانما المدعى اشتقاق الثاني من الاول فيما يصح ان يشتق احدهما من الاخر
تامل ويمكن الجواب بان مبنى استدلال الكوفية هو التاكيد فقط مطلقا وقولهم
مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب هذا جواب عن التمسك
الثالث يعني لما تمسكت الكوفية بان المفعل يكون بمعنى المفعول كالمشرب بمعنى المشروب و
المركب بمعنى المركوب اذ العذب والفاره ليس الا اياهما وكذلك المصدر بمعنى الصادر
عن الفعل فيكون فرعا فاجاب البصرية عن هذا التمسك بان هذا القول من قبيل
الاسناد المجازي فلا اعتبار له فلا يكون متمسكا به وتوجيه ذلك انا لا نسلم
ان قولهم المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب بل المراد موضع الشرب
ومحل الركوب ونسب اليهما العذوبة والفراهية مجازا كما نسب الجري الى النهر مجازا

وانما الجاری هو الماء فهو من قبیل ذکر المحل وارادة الحال فبقی المصدر بمعنی المصدود بلا نظیر لا یؤلفه الطبائع ولا یقبله السماع واذا عرفت ان المصدر اصل من الفعل فاعرف ابنیة المصادر کما قال ومصادر الثلاثی کثیر لا یمکن تعدادها وعند سیبویه ای المصادر عند سیبویه ترتقی الی اثنین وثلاثین بابا ای بناء دوزنا الارتقاء بالارتفاع ای ترتفع الی هذا الحد نحو قتل وفسق وشغل ای علی وزن فعل بالحرکات الثلث فی الفاء مع سکون العین القتل بفتح القاف وسکون التاء بمعنی کشتن من حد نصر والفسق بکسر الفاء وسکون العین معناه بیرون آمدن از فرمان خدا تعالی من حد نصر والشغل بضم الشین وسکون الغین المعجمة معناه مشغول شدن بکاری من حد فتح ورحمة ونشدة وکدرة علی وزن فعلة بالحرکات الثلث فی الفاء مع سکون العین الرحمة بفتح الراء وسکون الحاء المهملتین معناه مهربانی کردن من رحم یرحم علی حد سمع یسمع ونشدة بکسر النون وسکون الشین المعجمة معناه جستن گم شده را من نشد ینشد علی حد نصر ینصر وقیل من سمع یسمع والکدرة بضم الکاف وسکون الدال معناه تیره شدن من کدر یکدر علی حد نصر وقیل من سمع یسمع ودعوی وذکری وبشری علی وزن فعلی بالمتحرکات الثلث فی الفاء مع سکون العین الدعوی بفتح الدال وسکون العین المهملتین معناه خواندن وطلبیدن من دعا یدعو علی حد نصر والذکری بکسر الذال المعجمة وسکون الکاف معناه یاد کردن من ذکر یذکر علی حد نصر وبشری بضم الباء وسکون الشین المعجمة معناه بشارت دادن ومژده دادن من بشر یبشر علی حد نصر ینصر وکل من هذه الثلثة بالالف المقصورة ولیان وحرمان وغفران ونزوان علی وزن فعلان بالحرکات الثلث فی الفاء اللیان بفتح اللام وتشدید الیاء المثناة التحتانیة من لوی یلوی بمعنی پیچیدن وقیل الی واللیان نرم شدن علی حد علم یعلم وقیل اللیان موافقت کردن وام را وقد حکی اللیان بکسر اللام ایضا علی حد ضرب یضرب واصله لویان اجتمعت الواو والیاء وسبقت احدهما بالسکون فقلبت الواو یاء فاجتمعت الیاءان فادغمت الیاء فی الیاء فصار لیان وحرمان بکسر الحاء المهملة وسکون الراء معناه محروم و بی بهره شدن من حرم یحرم علی حد ضرب یضرب وغفران بضم الغین المعجمة وسکون الفاء معناه آمرزیدن من غفر یغفر علی حد ضرب یضرب ونزوان بفتح النون والزاء المعجمة معناه از زمین برجستن من نزی ینزو علی حد نصر وطلب وخنق وصغر الطلب بفتحتین الاولی للطاء المهملة والثانی اللام بمعنی طلب کردن و

جستن چیزی را من باب طلب یطلب علی حد نصر ینصر الخنق بفتح الخاء المعجمة وکسر النون
ولا یقع بالسکون وهو مصدر انا حبس حلقه کذا فی المغرب والصغر بکسر الصاد المهملة
وفتح الغین المعجمة معناه خرد شدن من صغر یصغر علی حد کرم یکرم والهدی والغلبة والسرقة
الهدی علی وزن فعل بسکون اللام بالالف المقصورة اصله هُدَیٌ فقلبت الیاء الفا
لتحرکها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لاجتماع الساکنین بین الالف والتنوین فصار
وزنه فعًی معناه راه راست نمودن من هدی یهدی علی حد ضرب یضرب والغلبة بفتح
الغین المعجمة وبفتح اللام ایضا غلبه کردن وزور آوردن من غلب یغلب علی حد ضرب
یضرب والسرقة بفتح السین المهملة وکسر الراء المهملة دزدی کردن من سرق یسرق علی
حد ضرب یضرب والذهاب والصراف والسؤال کلها علی وزن فعال بالحرکات الثلث فی الفاء
مع فتح العین الذهاب بفتح الذال المعجمة معناه رفتن من ذهب یذهب علی حد فتح یفتح
والصراف بکسر الصاد المهملة من صرف یصرف علی حد ضرب یضرب معنا گشتن وگردانیدن
ومیل کردن وقیل الصرف والصراف بمعنی النقل والرد وقیل الصرف الزیادة لغة والسؤال
بضم السین المهملة بمعنی خواستن وپرسیدن من سال یسأل علی حد فتح یفتح والمدخل والمرجع
علی وزن مفعل المدخل بفتح المیم وسکون الدال المهملة وبفتح الخاء المعجمة من دخل یدخل
علی حد نصر ینصر بمعنی درآمدن وقد جاء بمعنی المکان ایضا والمرجع بفتح المیم وسکون الراء المهملة
وکسر الجیم من رجع یرجع علی حد ضرب یضرب معنا بازگشتن والمسعاة والمحمدة والزهادة
والدرایة المسعاة بکسر المیم وسکون السین وفتح العین والالف لام الکلمة والتاء زائدة علی وزن
مفعلة اصله مسعیة قلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها وقیل المسعاة بفتح المیم
من سعی یسعی مسعاة وسعیا علی حد فتح یفتح معنا سعی کردن ودویدن از برای کاری وقیل
المسعاة السعی فی الکرم والجود والمحمدة بفتح المیم وسکون الحاء المهملة وبکسر المیم الثانیة
وفتح الدال والتاء زائدة علی وزن مفعلة من حمد یحمد علی حد سمع یسمع معناه ستودن وصفت نیک
گفتن والزهادة بفتح الزاء المعجمة وبفتح الهاء المخففة ایضا علی وزن فعالة من زهد یزهد
علی حد سمع یسمع بمعنی زاهد شدن ای ناخواهان شدن یقال زهد عنه ای رغب عنه ای اعرض عنه
وایضا یقال زهد فیه اذا رغب فیه ای مال الیه واقبل الیه من حد سمع والدرایة بکسر الدال
وفتح الراء المهملتین علی وزن فعالة بمعنی دانستن ودریافتن من دری یدری علی حد ضرب یضرب
والبغایة بضم الباء وفتح الغین المعجمة علی وزن فعالة من بغی یبغو علی حد نصر ینصر
معنا باغی شدن اعلم ان لفظ البغایة لیس فی کثیر من النسخ فالحق ترکه من البین لئلا یزید

الابنية على الاثنين والثلاثين وبقى انها داخلة فى الدراية بالكسر والضم خطأ تامل ودخول وقبول على وزن فعول بالحركتين الدخول بضم الدال المهملة والخاء المعجمة المضمومة بمعنى درآمدن در کاری ودر آوردن چیزی در چیزی على حد نصر ينصر وقيل الفرق بين المدخل والدخول ان الدخول يتعدى ولا يتعدى بخلاف المدخل فانه لازم وذكر فى المفصل والمنهل ان الدخول لازم لانه مصدر وهو فى الاغلب لازم والقبول بفتح القاف بمعنى قبول كردن پذيرفتن على حد علم يعلم ووجيف وصهوبة الوجيف بفتح الواو على وزن فعيل من وجف يوجف على حد كرم يكرم معناه پرشيدن ستور وطپيدن دل وبد بوى شدن وايضا بمعنى تغير كردن نيز آمده است وقيل من باب ضرب يضرب فحينئذ يجئ مضارعه وجف يجف كوعد يعد وفيه نظر لان الفعيل اللازم لا يجئ الا من مضموم العين فى الماضى والمضارع اللهم الا ان يقال قد نقل هذا الباب من الضرب الى كرم مضموم العين كالنصير تامل والصهوبة بضم الصاد المهملة على وزن فعولة بمعنى موى سرخ شدن من صهب يصهب على حد كرم يكرم وقيل اصهب الابل اذا خالط بياضه وحمرة وصار لونه كالحمرة وقيل الصهوبة بفتح الصاد قد جاء ايضا والقياس ذكرهما مع دخول لكن لقلته بالنسبة الى ما تقدم ويجئ اى المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول لان اسم الفاعل والمفعول قد يجئ على وزن صيغة المصدر بان يأول المصدر بهما كقولهم رجل عدل اى عادل وهذا الدرهم ضرب الامير اى مضروبه فكذلك يجئ المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول نحو قمت قائما فانه مصدر على صيغة اسم الفاعل وليس قائما حالا من ضمير قمت لانه لو كان حالا لكان معناه قمت فى حال قيامى فيكون القيام ظرفا للقيام والشئ لا يكون ظرفا لنفسه ونحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة اى بايكم الجنون يعنى باى فريق منكم الجنون والمراد فريق المؤمنين وفريق الكافرين يعنى فى ايهما يوجد من يستحق هذه الصفة واعلم انه اذا لم يكن الباء فى الاية زائدة فالمفتون بمعنى الفتنة واما اذا كان الباء زائدة فلا يكون بمعنى الفتنة تامل كذا قيل ويجئ اى المصدر للمبالغة نحو التهدار بفتح التاء وسكون الهاء على وزن تفعال من هدر يهدر معناه بسيار باطل كردن چيزى را وايضا بمعنى بسيار

جوشیدن شراب ... وقيل التهدار بمعنى كثير الهدر بفتح الهاء وسكون الدال المهملة
وهو غليان الشراب وتمامه في بعض الحواشي من ان التهدار كثرة الهدر ومعناه
بطلان الدم فليس بشيء ويؤيد هذا ما قيل من ان الهدر بسكون العين من هدر الشراب
يهدر هدرا اي غلا وقيل التهدار كثرة القول بالهذيان على حد نصر ينصر وقيل على حد
ضرب يضرب والتلعاب على وزن تفعال بفتح التاء لان جميع ما جاء من المصادر على
هذا المثال فهو مفتوح التاء الا تلقاء وتبيانا فانهما بالكسر وجوز الزجاج الفتح فيهما ايضا
في غير القرآن تامل وهو مشتق من لعب يلعب ومعناه بسيار بازی کردن من حد سمع
وقيل من فتح والحثيثى بكسر الحاء المهملة وتشديد الثاء المثلثة الاولى وسكون الياء
المثناة التحتانية وبالثاء المثلثة الثانية المفتوحة وآخره الف مقصورة مكتوبة بصورة
الياء وهو مشتق من الحث وهو مضاعف ومعناه كثير الحث يعني بسيار برانگیختن على
حد ضرب والدليلى بكسر الدال وتشديد اللام الاولى وسكون الياء المثناة التحتانية
وباللام الثانية المفتوحة وآخره الف مقصورة كتبت على صورة الياء على وزن فعيلى
ومعناه كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها يعني بسيار راه نمودن على حد نصر
ثم اعلم انهم اختلفوا في هذا الباب هو قياسي ام سماعي فقال الزمخشري انه كثير
الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا وهذا مذهب غير سيبويه واما عنده
فان هذا الباب في الثلاثي لا غير ثم اعلم ان المصدر قد يجيء على وزن الفعلة بالكسر
بمعنى حالة التي هو عادة الفاعل ويقال لها النوع والحالة نحو جلست جلسة بكسر الجيم
اي جلست كجلوس يجلس الناس بنوعه وحاله وطريقه ومات ميتة اي مات موتا
على حالة الناس ان يموتوا عليها بخلاف الموت بالمفاجأة وقد يجيء على وزن
الفعلة بالفتح نحو جلست جلسة بالفتح اي مرة واحدة ومصدر غير الثلاثي المجرد
سواء كان منشعبة او رباعيا او غيرهما يجيء على سنن واحد السنن بفتحتين
الطريق على وزن طريق واحد نحو دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا بالكسر و
اكرم يكرم اكراما وضارب يضارب مضاربة الا في كلم كلاما بكسر الكاف وتشديد
اللام وهو من باب التفعيل قياسه ان يجيء تفعيلا وتفعلة فكلاما شاذ وفي قاتل قتالا
بكسر القاف وتشديد التاء على وزن فعالا وقيتالا على وزن فيعالا والقياس ان يجيء
المصدر على وزن المفاعلة وتحمل بالتشديد من باب التفعل تحملا بكسر التاء والقياس
تحملا وفي زلزل زلزالا والقياس زلزلة لما فرغ المصنف من بيان ابنية المصادر شرع في

ابنية الافعال فقال والافعال التى تشتق من المصدر خمسة وثلثون بابا الموصول مع الصلة مرفوع المحل على انه صفة الافعال وهو مبتدء خبره قوله خمسة وانما قيد الافعال وهو مبتدء خبره قوله خمسة وانما قيد الافعال بالتى تشتق من المصدر احترازا عن افعال الجوامد كافعال المقاربة نحو عسى وكاد وكافعال المدح والذم نحو نعم وبئس وغيرهما فان هذه الافعال كلها ليست بمشتقة من المصدر وذكر فى المغربى الافعال التى اعتبرها المحققون اثنان وعشرون بابا لكن صاحب الكشاف جعل الملحقات داخلة فى بيان الابنية بخلاف صاحب المغربى حيث عد الاصول من الابنية دون الملحقات كما سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى ستة الثلاثى المجرد فان ستة نكرة محضة غير مختصة بوجه من الوجوه فلا يصح رفعه بالابتداء قلنا انها مختصة بالصفة المقدرة تقديره ستة منها او مرادهم بالصفة المختصة للنكرة اعم من ان يكون ملفوظة او مقدرة وانما قدم الثلاثى على سائر الاقسام لاصالته ولكثرة استعماله نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر وانما قدم هذا الباب من الستة فى البيان لان المخالفة بين الفتح والكسر اتم من المخالفة بين الضمة والكسرة اذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما كذا قيل وفيه نظر اذ للخصم ان يعارض ان الفتحة اخت النصب والكسر اخت الجر وهما لا يكونان الا فى الفضلة فثبت بينهما الموافقة لا المخالفة وانما المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الضمة اخت الرفع وهو انما يكون فى العمدة وهى ضد الفضلة جزما وقتل يقتل بفتح العين فى الماضى والضم فى الغابر وعلم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر وفتح يفتح بفتح العين فيهما وكرم يكرم بضم العين فيهما وحسب يحسب بكسر العين فيهما ويسمى الثلثة الاول دعائم الابواب قوله الاول بضم الهمزة وفتح الواو صيغة جمع مؤنث واحده اولى ومذكره اول الدعائم جمع دعيمة وهى عماد البيت والمراد اصول الابواب وانما سمى الابواب الثلثة اعنى ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم بدعائم الابواب لاختلاف حركاتهن فى الماضى والمستقبل الضمير فى حركاتهن يرجع الى العيون اى حركات عيون هذه الثلثة وان كان يرجع بحسب الظاهر الى الابواب الثلثة يعنى ان الماضى لما كان مخالفا للمستقبل فى المعنى اوجبت تلك المخالفة اختلافهما فى اللفظ ايضا ليكون اللفظ مطابقا للمعنى والمطابقة اصل فى الكلام فتكون اصولا وكثرتهن بالجر معطوف على الاختلاف يعنى لكثرة استعمال هذه الابواب الثلثة فيكون اصول الابواب لان غير الاصل يقع فى الكلام قليلا وفتح يفتح

٢٣

لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف حركاتهن يعني العلة المقتضية للاصالة متعدمة

فيها فلا يكون هذا الباب اصلا فلا يدخل في الدعائم وانعدام مجيئه بغير حرف الحلق

يعني لايجئ هذا الباب الا في موضع عينه ولامه من حروف الحلق فلما كان مقيدا

بهذا الشرط صار ضعيفا لانه لايطرد فلا يكون اصلا فانه لوكان قويا اصلا

لم يقيد بقيد وقوله بغير حرف الحلق حال من الضمير في مجيئه اي لانعدام

مجئ فتح يفتح الا حال كونه متلبسا بغير حرف الحلق يعني مجيئه موقوف على

حرف الحلق مفتقر اليه والمفتقر لايبقى للاصالة والحاصل ان هذا اشارة الى قلة

استعمال هذا الباب لانه لما توقف فتح العين في الماضي والمضارع على حرف الحلق صار

قليلا لانه لوكان كثيرا لم يتوقف قال بعض الشارحين انه عدم اصالة فتح يفتح

قد علم من قوله ويسمى الثلثة الاول دعائم الابواب فلا فائدة في قوله وفتح يفتح

لايدخل في الدعائم وهذا الاشكال وارد على قوله وكرم يكرم وحسب يحسب

لايدخل في الدعائم والجواب ظاهر على من تامل انتهى كلامه واما ركن يركن وابى يابى فمن

اللغات المتداخلة والشواذ جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان ما ذكرتم من ان فعل

يفعل بفتح العين فيهما لايجئ بغير حرف الحلق منقوض بركن يركن وابى يابى فاجاب المصنف

عن كليهما بانهما من اللغات المتداخلة وتقرير الاول ان ركن يركن بفتح العين في

الماضي وضمها في الغابر لغة قوم وركن يركن بكسر العين في الماضي وفتح العين في الغابر لغة

قوم اخر فاخذ الماضي من احديهما والمستقبل من الاخرى فتداخلتا فصار ركن يركن بالفتح

فيهما واما الجواب عن ابى يابى فقد قال بعضهم بانه من الشواذ يعني ان ابى يابى شاذ

لايعتد به ويرد عليه انه لوكان شاذا لما وقع في الكلام المجيد ابى واستكبر اجيب بان

الشاذ على ثلثة اقسام احدها مخالف للقياس دون الاستعمال والثاني عكس هذا

والثالث مخالف القياس والاستعمال معا وهو مردود ولايجئ في كلام البليغ واما

الاولان فقد يستعملان في الكلام الفصيح وابى يابى شاذ من القبيل الاول

فان قلت لايصح ان يكون ابى يابى شاذا بل هو موافق للقياس اذ الضابطة المذكورة

سابقا وهي كون حرف الحلق عينا او لاما تقتضي ان يكون موافقا للقياس اذ الالف

التي هي من حروف الحلق موجودة في لامه فيكون الفتحة في عينه لاجل الالف فكيف يكون شاذا

قيل ان اصل ابى يابى بفتح الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا يابى فيكون

وجود الالف موقوفا على الفتحة السابقة عليه ولو قيل ان الفتحة موجود لاجل حرف الحلق

التي هي الالف المتاخرة عنها اللزوم الدور تامل واما الجواب عن ابى يابى على طريقة
ففيه اشكال اذ من شرط التداخل ان يكون الماضي ثابتا على لغة قوم بيقين والمضارع ثابتا
على لغة قوم اخر بيقين بان يكون احدهما مكسورا او مفتوحا او مضموما والاخر يكون متلبسا
بغير ما يتلبس به الاول من الفتحة والكسرة والضمة واذا عرفت هذا فاعلم ان ابى يابى لم ينقل فيه
من احد كسر في الماضي وفتح في المضارع حتى يكون من باب التداخل بل انما سمع الفتح فيهما
ابدا فلا يكون منه خلاف ويمكن تقرير الجواب بما قال بعضهم وهو ان التداخل على قسمين حقيقي
وتقديري فالحقيقي كما في ركن يركن فانه قد جاء ركن بفتح ويركن بضم وقد جاء ركن بالكسر
ويركن بالفتح فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني واما التقديري فنحو ابى يابى اذ
لم يوجد فيه هيئة اخرى لكن يمكن ان يتوهم فيه مثل الموجود في ركن يركن فيكون التداخل
تقديريا وفيه نظر اذ يلزم ح ان يكون بقى يبقى وغيره من التداخل التقديري ويمكن الجواب بان بقى
الاستعمال وهو اختلاف حركة العين فيهما واما الفتح فلغة بنى طى لا يعتد به بخلاف ابى
يابى فانقلت قول المص ومن اللغات المتداخلة يابى في قول صاحب المفصل فانه صرح فيه
بان ركن يركن وابى يابى مجيئهما بطريق الشذوذ في الكلام والتداخل غير الشذوذ قلت
لا منافاة بين القولين لان التداخل والشذوذ يندرجان تحت امر كلي وهو خلاف الاصل
اما الشذوذ فظاهر لانه خلاف الاصل واما التداخل فلانه لا يقع الا بغفلة عن المتكلم
والغفلة خلاف الاصل وفيه بحث ويمكن جوابه تامل وبالجملة عبارة المتن لا يخلو عن
القلق فلاجل هذا قد زيد في قليل من النسخ من اللغات المتداخلة والشواذ على طريق اللف
والنشر يعني ركن يركن داخل في اللغات المتداخلة وابى يابى في الشواذ واعلم انه قد اجيب
ان ابى يابى محمول على منع يمنع من جهة موافقة المعنى لان معنى الاباء بالفارسية سر باز زدن
هو معنى المنع واما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى فلغات بنى طى فقد فروا من الكسرة
الى الفتحة جواب سوال بيانه ظاهر وتقرير الجواب بان الاصل في هذه الكلمات
اختلاف العين كسرا وفتحا الا ان بنى طى لما استثقلوا الكسرة قبل الياء لاجتماع الكسرات فروا
منها الى الفتحة طلبا للتخفيف فافهم البقاء ماندن والفناء نيست شدن ويقال قلى يقلى
لياء وقالوا بالواو والياء بمعنى بريان كردن گندم وغيره وكرم يكرم لا يدخل في الدعائم
انه لا يجيء الا من الطبائع والنعوت يعني ان فعل يفعل بالضم فيهما يجيء من افعال الطبائع
اي الصادر عن الطبيعة وبمعنى النعوت فيكون هذا الباب مقيدا باستعماله في الافعال
الصادرة عن الطبيعة وباستعماله في النعت لا غير فصار هذا الباب قليل الاستعمال وكل

كان قليلا او ستعمالا لا يليق بالاصالة او لعدم اختلاف الحركات فى عينه وانما لم يذكر المصنف هذا التوجيه لظهوره تامل واعلم ان الطبائع جمع طبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لاشعور لها بما يصدر عنها والنعوت جمع النعت بمعنى الصفة ومثالها كرم يكرم وشرف وحسن وغير ذلك وحسب يحسب لا يدخل فى الدعائم لقلته اى لقلة استعمال هذا الباب اعنى مكسور العين فى الماضى والغابر والقليل لا يليق بالاصالة والصواب حسب بالكسر يحسب بالفتح او يقال لعدم اختلاف الحركات فى عينه وقد جاء فَعُلَ يَفعَلُ على لغة من قال كدت تكاد وهى شاذة جواب سوال وهو ان يقال ان المصنف حصر ابواب الثلاثى المجرد فى ستة ابواب وقد وجد غيرها وهو فَعُلَ مضموم العين ويَفعَلُ مفتوح العين وذلك لان كدت صيغة مخاطب من كاد يكاد واصلها كودت بالضم واصل يكاد يكود بالفتح فاعل الماضى بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صار صيغة مخاطب اجتمع الساكنان الالف والدال الساكن باتصال ضمير الخطاب وهو التاء فحذفت الالف ثم ضم الكاف لتدل الضمة على الواو المحذوفة فالضمة على الكاف تدل على الواو المحذوفة المضمومة التى هى عين الكلمة فاعل المضارع اعنى يكود بنقل حركة الواو الى الكاف الساكن ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يكاد فالضمة على الكاف تدل على ان الاصل فى عين الكلمة هى الفتحة واما حاصل الجواب ان هذه اللغة لا يعتد بها والاصل فيه كدت بكسر الكاف لا بضمها تكاد بالفتح فيكون داخلا فى باب علم يعلم تامل ومعنى كاد قرب كفضل يفضل ودمت تدوم بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر واصل دمت دومت فنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الواو الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت الصيغة بهذه الصورة دامت فاجتمع الساكنان الالف والميم فحذفت الالف فصار دمت بالكسر فالكسرة على الدال تدل على ان عينه مكسورة واصل تدوم تدوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى ما قبلها فصار تدوم فاذا عرفت هذا فاعلم انه جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان ابنية الثلاثى تزيد على ستة فضل يفضل فاجاب بانه شاذ كما شذ كدت تكاد والاصل فيه ضم العين فى الماضى والغابر ودمت بالكسر شاذ والصواب بالضم قال بعض الشارحين ان المفهوم من كلام المصنف ان فضل يفضل شاذ الا انه عند ابن الحاجب ليس بشاذ بل هو من باب التداخل وذلك لان العرب يقولون فَضَلَ يَفضُلُ بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وفَضِلَ يَفضَلُ بكسرها فى الماضى والفتح فى الغابر فاخذ الماضى من الثانى والمضارع من الاول فقيل فَضِلَ يَفضُلُ تامل تم كلامه ثم لما فرغ

المصدر عن بيان ابنية الثلاثي المجرد التي هي ستة شرع في ابنية المزيد فقال واثنا عشر للمنشعبة
الثلاثي والدليل على ذلك هو الاستقراء الاول باب الافعال افعل يفعل افعالا نحو اكرم يكرم اكراما
وانما كسرت الهمزة في المصدر مع انها مفتوحة في فعله فرقا بينه وبين جمعه كالافعال
والاعمال بالفتح جمع فعل ولم ينعكس الامر لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى اعلم
ان هذا الباب قد يكون للتعدية كاكرم فان ثلاثيه وهو كرم كان لازما وبزيادة الهمزة
صار متعديا وقد يكون للتعريض نحو ابعته اي جعلته عرضة للبيع وقد يكون لصيرورة الفاعل
ذا الشيء نحو اغد البعير اي صار ذا غدة وقد يكون لوجود الفاعل على الصفة نحو احمدته او ابخلته اي وجدته
محمودا او بخيلا وقد يكون للسلب نحو اشكيته وقد يكون بمعنى فعل اي اصل الفعل نحو قلته واقلته
وقد يكون لدخول الفاعل في الشيء نحو اصبح زيد قائما اي دخل في الصباح والثاني التفعيل فعّل يفعّل تفعيلا
نحو قطع يقطع تقطيعا والزائد فيه حرف في المشددة اعني الطاء اختلف في هذه الزوائد فقيل
الاولى وقيل الثانية زائدة اعلم ان هذا الباب قد يكون للتكثير اما في الفعل نحو جولت يعني بسيار جولان كردم
وطوفت يعني بسيار طواف كردم من وقطعت يعني بسيار بريدم من او في الفاعل نحو موّت الابل يعني
مردند شتران وكذا موّت المال او في المفعول نحو غلّقت الابواب بستم من بسيار درها او قطّعت
الثياب يعني بريدم من بسيار جامها وقد يكون للتعدية نحو فرّحته يعني خوش گردانيدم من اورا بخلاف
فرحت بتخفيف العين ثلاثي المجرد فان معناه خوش شدم من وقد يكون للسلب نحو جلّدت
البعير يعني دور كردم من پوست شتر را وقرّدته يعني دور كردم من كنه اورا وقد يكون بمعنى نفس
الفعل نحو زلته وزيّلته وقد يكون بمعنى النسبة فسّقته يعني نسبت فسق كردم من اورا وكفّرته
يعني نسبت كفر كردم من اورا والباب الثالث المفاعلة فاعل يفاعل مفاعلة نحو قاتل يقاتل
مقاتلة والحرف الزائد في هذا الباب هي الالف وهذا الباب يكون لنسبة اصل الفعل الى
احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا ويجيء العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم
جاء غير المتعدي متعديا نحو كارمته وشاعرته والمتعدي الى واحد مغائر للفاعل متعديا الى الاثنين نحو
جاذبته الثوب يعني كشيدم من اورا از جامه بخلاف شاتمته وبمعنى فعّل بالتشديد نحو ضاعفته يعني بسيار
تضعيف كردم من اورا وبمعنى نفس الفعل نحو سافرت لما فرغ من الابنية التي يكون فيها حرف زائد شرع
فيما يكون فيه زائدتان اثنان فقال تفعّل يعني الرابع من الابنية المذكورة باب التفعّل بتشديد العين يتفعّل
تفعّلا تفضّل يتفضّل تفضّلا والزائدة فيه التاء وواحد عين الكلمة وهذا الباب يجيء لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر
وللتكليف نحو تشجّع يعني بتكلف شجاع شد او تحلّم يعني بتكلف حليم شد او يجيء للاتخاذ نحو توسّدته يعني گرفتم
من اورا بالتشبث وللتجنب نحو تأثّم يعني از گناه گوشه گرفت وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّعته يعني اندك اندك جرعه

خوردم من ونحو تفهم یعنی اندک اندک فهمیدا و مراو یجیٔ بمعنی استفعل نحو تکبر و تعظم یعنی طلب بزرگی کرد و طلب عظمت کرد
والباب الخامس التفاعل تفاعل یتفاعل تفاعلا نحو تضارب یتضارب تضاربا والزائد فی هذا الباب الالف والتاء
وهذا الباب للمشارکة بین الاثنین فصاعدا فی اصل الفعل صریحا ویجیٔ العکس ضمنا یعنی تضاربنا یعنی با
یکدیگر زدیم مایان فان قلت ما الفرق بین المفاعلة والتفاعل قیل ان اصل الفعل فی باب المفاعلة
ثابت للفاعل والمفعول علی السواء کما یقال ضارب زید عمروا و بمعنی ان الضرب قد وقع منهما
بدون غلبة احدهما علی الاخر بخلاف التفاعل لان اصل الفعل بین الفاعل والمفعول لا علی التسویة
بل باعتبار غلبة الفاعل علی المفعول فی اصل الفعل فمعنی قولهم تضارب زید عمرو ان الضرب قد
وقع منهما لکن الفاعل طالب علی المفعول فی اصل الضرب هکذا ذکره القوم وفیه بحث لان هذا
الفرق انما یاتی فی قلیل من ابنیة هذا الباب کما ذکرنا لا فی کثیر منهما وذلک لانه قد یجیٔ لمطاوعة
فاعل نحو باعدته فتباعد یعنی از یکدیگر دوری اختیار کردیم ما پس آن شخص دور شد وقد یکون بمعنی اصل
الفعل نحو توانیت یعنی سست شدم من وقد یکون لاظهار ان اصل الفعل من الفاعل قد صدر وهو
لیس بصادر عنه نحو تغافل یعنی ظاهر ساخت غفلت را وتجاهل یعنی ظاهر ساخت جهل را فالحال ان الغفلة
والجهل لیسا بصادرین من الفاعل فالحق فی الجواب ان یقال ان هذا الباب یجیٔ لازما غالبا کما فی هذه
الامثلة المذکورة الان واما ما یکون متعدیا فالفرق المذکور یاتی فیه فافهم السادس الانفعال
نحو انصرف ینصرف انصرافا الزائد فیه الالف والنون من الصرف بمعنی بازگشتن وهذا الباب لا یکون
الا لازما ویجیٔ مطاوع فعّل بالتشدید نحو کسرته فانکسر وقد جاء مطاوع افعل نحو افسقته فانفسق یعنی
نسبت فسق کردم من او را پس فاسق شد وازعجته فانزعج یعنی دور کردم من او را پس دور شد ویختص هذا
الباب بالعلاج والتاثیر ومن ثم قیل انعدم خطا کذا ذکر فی الشافیة ویجیٔ هذا الباب بمعنی اصل
الفعل والسابع الافتعال نحو اختصر یختصر اختصارا والحرف الزائد فیه الالف والتاء وهذا الباب یکون
لازما غالبا وقد یجیٔ مطاوع فعل غممته فاغتم یعنی غمناک ساختم من او را پس غمناک شد وقد یکون
للاتخاذ نحو اشتوی ای اخذ الشوی یعنی گرفت بریان وبمعنی تفاعل نحو اجتوروا واقتصموا با یکدیگر جوار
کردند وخصومت کردند وللتصرف نحو اکتسب یعنی تصرف کرد وبمعنی اصل الفعل ایضا لما فرغ من الابنیة
التی یکون فیها حرفان زائدتان شرع فیما یکون فیه ثلثة احرف زوائد فقال استخرج یستخرج
استخراجا والزائد فیه ثلثة احرف الهمزة والسین والتاء وهذا الباب یکون للسوال غالبا اما صریحا
نحو استکتبته او تقدیرا نحو استخرجته ویکون للتحول نحو استحجر الطین وبمعنی اصل الفعل نحو قرّ و
استقر والتاسع الافعیلال نحو اخشوشن یخشوشن اخشیشانا بمعنی بدخوی شدن وایضا بمعنی
زحمت دار شدن والزائد فیه الهمزة واحد الشینین والواو والعاشر الافعوال بالتشدید نحو اجلوذ

يجلوذ اجلواذ او الزائد فيه الهمزة وكلا الواوين المدغمتين واصل الفعل جلذ بمعنى شتاب رفتن والحادى عشر الافعيلال نحو احمار يحمار احميرارا بمعنى بسيار سرخ شدن من الحمرة والثانى عشر الافعلال نحو احمر يحمر احمرارا بتشديد الراء بمعنى سرخ شدن وهذه الابواب الاربعة الاخيرة يجئ بمعنى اصل الفعل الا اخشوشن فانه يجئ بمعنى المبالغة نحو اخشوشن الارض اى صارت ذات خشنة مبالغة وايضا هذه الابواب يجئ لازمة تامل واصلهما اى اصل احمار واحمر بالتشديد فيهما احمارر واحمرر بفك الادغام فادغما للجنسية اوادغم احدى الرائين فى الاخرى لوجود المتجانسة بينهما ويدل عليه ارعوى وهو لفيف من باب افعل بتشديد اللام ولا يدغم لانعدام الجنسية الضمير المجرور فى عليه يرجع الى كون الادغام للجنسية لا للبناء ومعنى ارعوى نگاه داشتن اعلم ان اصل ارعوى ارعوو وقلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة بعد ما كانت ثالثة فى رعو فصار ارعوى بتحريك الياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ارعوى ويفهم من بعض الشروح انه قلبت الواو الاخيرة بالابتداء من غير قلبها بالياء اولا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه ما فيه وتقرير ذلك المقام ان ارعوى من باب افعل وقد وجد فيه مقتضيان مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام اما مقتضى الاعلال فكما عرفت انفا واما مقتضى الادغام فكون ارعو بالواوين المتجانسين فوجب الادغام فيه فلما اختار الصرفيون الاعلال دون الادغام وبعد ما عملوا الاعلال لم يدغموا ايضا لانه لم تبق الجنسية بين الحرفين اعلم ان الادغام فى هذا الباب انما يكون للجنسية لا للباب وهو المدعى فاذا عرفت هذا فاعلم ان السر فى تقديم الاعلال على الادغام ان الاعلال انما يكون بالنظر الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين فافهم ثم اعلم ان فى هذا المقام اشكالا وهو ان المدعى شيئان اعنى ادغام احمار وادغام احمر للجنسية ويدل على ذلك قوله فادغما بصيغة التثنية وبما ذكرنا انما يثبت واحد من المدعيين وهو ادغام احمر دون الاخرى وقد تكلفوا فى الجواب عنه وهو ان اثبات احدهما يقتضى اثبات الاخر قياسا عليه ونحن نقول ان المدعى هو ادغام احمر فقط وقوله فادغما بصيغة التثنية الضمير فيه يرجع الى الحرفين اعنى الرائين واما ادغام احمار فليس بثابت بهذا الدليل بل بدليل اخر لما فرغ من بيان ابواب الثلاثى المجرد والمنشعبة شرع فى بيان الرباعى المجرد عن الزوائد وله بناء واحد فعلل وواحد للرباعى نحو دحرج بمعنى غلطانيد آن مرد والدليل على ذلك هو الاستقراء وثلثة للمنشعبة الرباعى اى للمزيد فيه ثلثة ابواب الاول ما زيد فيه حرف واحد والثانى ما زيد فيه حرفان والثالث ما زيد فيه ثلثة احرف الاول نحو تدحرج على وزن تفعلل والتاء فيه زائدة وهو مطاوع فعلل يقال دحرجته فتدحرج والثانى الافعنلال نحو احرنجم يحرنجم احرنجاما الالف والنون فيه زائدتان وهو يكون مطاوعا الفعلل يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اى رددتها من علو

الى سفل فاذا تدبعضها على بعض وقيل الاخر نجام الاجتماع واصل الفعل احرنجم الثالث الافعلال نحو اقشعر
يقشعر اقشعرارا يعنى موى از تن برخاستن واصل الفعل قشعر يقال اقشعر جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة يعنى لرزه
وستة للملحق بدحرج واعلم ان كل باب زيد فيه شئ من الحروف المجردة للالحاق فهو ملحق وكل باب زيد
فيه شئ من الحروف لمعنى المقصود فهو غير ملحق نحو شملل بزيادة اللام ووزنه فعلل واصل الفعل شمل
اى سرع يعنى شتابى كردن در سير وحوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين ووزنه فوعل ومعناه ضعيف شد
وفى كتب اللغة الحوقلة بالحيفال سخت پير شدن وعاجز شدن لجماع واصل الفعل حقل وبيطر بزيادة
الياء ووزنه فيعل واصل الفعل بطر والبطر هو الشق وجهور بزيادة الواو ووزنه فعول معناه بلند گفتن
واصل الفعل جهر وقلنس بزيادة النون ووزنه فعنل واصله قلس اى لبس القلنسوة بمعنى كلاه پوشيدن
وقلسى بزيادة الياء المقلوب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ووزنه فعلى واصل الفعل قلس ومعناه ما مر فى
قلنس اعلم ان الملحق على ضربين احدهما ان يكون بتكرير حرف من نفس التركيب نحو جلبب وشملل اصلهما
جلب وشمل ثم كرر لام الفعل ليصير على وزن دحرج كان الباء الثانية من جلبب بازاء الجيم من دحرج وثانيهما
ان يكون بزيادة حرف اجنبى من التركيب نحو بيطر والمقصود من الالحاق ان يجئ تصريف الملحق على
نحو تصريف الملحق به ويوازنه فى جميع احواله فتقول جلبب يجلبب جلببة وجلبابا كما تقول دحرج
يدحرج دحرجة ودحراجا فان فقدت الموافقة فى بعض الاحوال لم يكن ملحقا الا ترى انه اخرج يوافق
دحرج فى الوزن اى فى عدد الحروف كما يوافق جلبب وبيطر لكن لم يحكم بالالحاق فيه لعدم الاتفاق
فى المصدر وخمسة للملحق بتدحرج نحو تجلبب بزيادة التاء والباء واصل الفعل جلب بمعنى چادر پوشيدن
وتجورب بزيادة التاء والواو واصل الفعل جرب معناه موزه پوشيدن وتشيطن واصل الفعل
شطن يعنى بدكارى كردن وترهوك اى تبختر اصل الفعل رهك وتمسكن التمسكن قرار گرفتن وقيل
التمسكن اظهار الذل واثنان للملحق باحرنجم نحو اقعنسس ووزنه افعنلل بزيادة الهمزة والنون والسين الاخيرة
فان السين الثانية انما زيدت للالحاق فهى موضوعة بازاء الميم من احرنجم والعالم بين غم فيه فلا يفوت
من الالحاق وهو رعاية الوزن واصل الفعل قعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر وهذا ضد الحدب
يقال اقعنسس اى تلكو وخرج ورجع من خلف وايضا الاقعنساس سخت شدن وبازپس كشيدن واسلنقى ووزنه
افعنلى بزيادة همزة الوصل والنون والياء المقلوبة الفا يعنى اسلنقى يلحق باحرنجم واصل الفعل سلق و
معناه بستان بازخفتن يقال اسلنقى الرجل اذا نام على قفاه ومصداق الالحاق اتحاد المصدرين
والمصداق صيغة آلة من الصدق والمعنى ما يصدق به الشئ والمراد الدليل يعنى ان الدليل الذى
يدل على كون احد اللفظين ملحقا بالاخر ملحقا به هو اتحاد مصدريهما وانما اشترط للالحاق اتحاد
المصدرين ولم يشترط الاتحاد فى غير المصدرين لان للمصدر اصل فاذا وجد الاتحاد بين اللفظين

فی المصدر یوجد الاتحاد بینهما فی جمیع التصاریف لا محالة وهذا الشیٔ لازم نحو بیطر بیبیطر
علی نهج دحرج یدحرج دحرجا یعنی فباعتبار اتحاد المصدرین وجد الاتحاد فی غیرهما فیکون
ملحقا اما اذا وجد الاتحاد بین اللفظین فی غیر المصدرین ولم یتحقق فی المصدرین فلا یکون
ملحقا فان قلت انهم قالوا اخرج یخرج اخراجا واکرم یکرم اکراما کما قالوا دحرج یدحرج دحراجا
اجیب عنه بان الاعتبار بالفعللة لاطرادها وعمومها فی جمیع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتبار به
وانما هو داخل فیه غیر مطرد کذا فی بعض الشروح فان قیل احرنجم علی وزن استخرج وقد وجد الاتحاد
فی المصدر ایضا نحو احرنجم احرنجاما واستخرج استخراجا اجیب عنه بان المراد من وزن الالحاق ان
یکون الفاء والعین واللام فی الفرع موقعها فی الاصل وان کان زیادة ثم فلا بد من مماثلة فی الملحق
فی الصورة حرکة وسکونا واستخرج بالنسبة الی احرنجم علی خلاف ما ذکرنا فی الاصلیة اما فی
الاصل فلان الخاء وهو فاء قد وقعت موقع النون الزائدة فی الاصل واما فی الزیادة فلان
النون واقعة بعد الفاء والعین ولیس فی الفرع نون فی موضعها تامل **فصل** فی الماضی خبر
مبتدء محذوف ای هذا فصل یعنی هذا الکلام مفصول عن الکلام السابق وهو مصدر اما بمعنی الفاعل
کرجل عدل ای عادل فمعنی قوله فصل ای فاصل بین ما ذکر قبله وما ذکر بعده واما بمعنی المفعول والمعنی
هذا مفصول عما قبله فان ذکرت بعده فی ترفع وتنون علی انه خبر مبتدء محذوف کما عرفت وان لم تذکر
فتسکن اخره لانک اذا وقفت علی کلمة اسکنت اخره کذا فی شرح الکنز وهو دال علی زمان قبل زمانک
وهو یجیٔ علی اربعة عشر وجها مع ان القیاس یقتضی ان یجیٔ علی ثمانیة عشر وجها ستة للغیبة وستة
للمخاطب وستة للمتکلم لکن لم یجیٔ منه فی الاستعمال الا اربعة عشر وجها اما لانه سماعی او لما یجیٔ فی اخر
بحث الضمائر قوله اربعة عشر مبنی علی الفتح لتضمنه معنی الحرف وهو الواو وقوله وجها ای طریقا
منصوب علی التمیز نحو ضرب الی ضربنا یعنی ستة للغائب ثلثة منها للمذکر وثلثة منها للمؤنث ستة
منها للمخاطب کذلک واثنین للمتکلم فاراد الشروع اولا فی المذکر الغائب واحدا کان او مثنی او مجموعا
فان قیل لم بنی الماضی قلنا لفوات موجب الاعراب قیل ای لفوات مقتضی الاعراب وهو الفاعلیة والمفعولیة
والاضافة فانها معان تقتضی الاعراب وفی الفعل لا یکون واحد منها فبالحری ان یبنی هذا کلامه
وفیه بحث لانه یلزم ان یکون المضارع مبنیا لفوات موجب الاعراب الذی عرفت مع انه معرب والجواب
ان یقال ان القیاس یقتضی ان یکون المضارع مبنیا لفوات موجب الاعراب وهو الفاعلیة وغیرها لکن
انما اعرب لعلة سیجیٔ ذکرها والحق ان یقال المراد بالموجب المشابهة التامة التی سیجیٔ ذکرها من بعد
فان قیل لم بنی علی الحرکة جواب سوال مقدر وهو ان یقال لم بنی الماضی علی الحرکة مع ان الاصل فی البناء السکون
قلنا لانه نقیض الحرکة التی هی الاصل فی الاعراب فاعطی السکون للبناء تحقیقا للتضاد واما لان

فعل قد کان ایسر علی نوعین ان الفعل من الفعل ومعرب واخرج البصر الماضی الامر الفاعل النصب من المضارع الاستعمال والمعرب اخری کالمضارع بالاسم وهو الاصح فی البناء یعارض ان

لقائل ان یقول ان المبنی من الفعل یحتاج الی الاعلام البناء مطلق الحرکة وعلامة البناء علی الحرکة المعینة ضمہ فالجواب انما بنی الماضی علی الحرکة لانه لابد ان بیان الاصالة فی البناء هذا اخر ذہن بعض الشروح

الحركة في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة في المبني اليها لمشابهته الاسم في وقوعه صفة للنكرة نحو مررت

برجل ضرب مقام ضارب وحاصل الجواب ان الماضي اذ له مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع الاسم

وكونه صفة للنكرة وهو موصوف فان ضرب في المثال المذكور واقع موقع ضارب في كونه صفة لرجل

وانما قيد بالنكرة للاحتراز عن المعرفة فان الفعل لا يقع صفة للمعرفة نحو مررت بزيد ضرب فانه

نكرة شائع والمطابقة واجبة بين الصفة والموصوف وعلى الفتح جواب سوال مقدر وهو ان يقال

لم بني الماضي على الفتح دون الضم والكسر فاجاب بقوله لانه اي الفتح اخف الحركات او لانه اخو السكون

لان الفتحة جزء الالف الذي سكونه لازم ابدا يعني ان الالف مركب من الفتحتين فيكون الفتحة

اخا للسكون اي مشابها وموافقا له فاذا امتنع البناء على السكون يبني على ما هو قريب منه وهو

الفتح رعاية للاصل بقدر الامكان لان المصير الى الاقرب اولى او لان الفتح اخف الحركات فان قلت

جزء الشيء لا يسمى مشابها واخا له قلنا المراد من المشابهة المناسبة ولا يخفى ان جزء الشيء بالنسبة

الى الاخر بينهما مناسبة فان كل واحد منهما مع الاخر مناسب وموافق له تامل ولم يعرب

جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم لم يعرب الماضي لاجل وقوعه صفة للنكرة فاجاب

بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اي من الماضي العمل والاصل فيه ان الافعال اخذت من

الاسماء الاعراب الذي هو مستحق للاسماء في الاصل وكذلك الاسماء اخذت من الافعال العمل الذي

هو مستحق للافعال في الاصل واسم الفاعل لم يوجد من الماضي العمل لانه اذا كان بمعناه لا يعمل

العمل بل هو مضاف الى ما بعده دائما نحو هذا ضارب زيد امس فلما لم يوخذ من الماضي العمل لم

يعط اعرابه ايضا كما قال فلم يعرب ثم اعترض على هذا الكلام بان المص لما قال لم يبني الماضي قلنا

لعوام موجب الاعراب فقد علم منه انه ليس بمعرب فلا فائدة في ذكر قوله ولم يعرب اجيب بان ذكر

هذا ليكون اشارة الى دليل اخر على بناء الماضي ويمكن الجواب عنه بوجه اخر وهو ان يقال انه لما كان

الماضي مشابها للاسم في وقوعه صفة للنكرة كان المتوهم ان يتوهم ينبغي ان يعرب الماضي لاجل هذه

المشابهة فدفع هذا الوهم بقوله ولم يعرب لاجل هذه المشابهة ولقائل ان يقول لا طائل تحت

قوله ويبني الماضي على الحركة اصلا تامل بخلاف المضارع فانه معرب لان اسم الفاعل قد اخذ منه

العمل جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم يعرب المضارع فقال لان اسم الفاعل قد اخذ منه

العمل وذلك لانه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يعمل عمل المضارع فيقال زيد ضارب غلامه

عمرا الان او غدا كما يقال زيد يضرب غلامه عمرا فاعطي الاعراب له عوضا منه اي بدلا عن

العمل الذي اخذ من المضارع وقوله فاعطي بصيغة المجهول وهو مشهور والاعراب مرفوع لانه

مفعول ما لم يسم فاعله وقيل بصيغة المعلوم وفاعله ضمير يرجع الى اسم الفاعل ولكثرة

مشابهته بالاسم يعني يعرب المضارع لكثرة المشابهة بالاسم ووجوه المشابهة ما ذكره الشارحون
منها انه موازن لاسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب ومنها انه شائع
بين الحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بدخول اللام السين وسوف كما ان اسم
الجنس شائع في امثلته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وقد قيل انه بالشيوع قد
اشبه الاسماء المشتركة كالعين فلما كان كثير المشابهة بالاسم فباحرى ان يعرب تامل
وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته بالاسم لان مشابهة الماضي بالاسم من وجه واحد و
هو وقوعه موقع الاسم اى في وقوعه صفة للنكرة كما مر فلقلتها لم يعرب ولكن يبنى على الحركة
لاجل المشابهة الواحدة ولا يخفى عليك انه لا طائل تحت هذه العبارة لانه تكرار محض
علم من قبل تامل وبني الامر على السكون لعدم مشابهته بالاسم يعني ليست المشابهة بين
فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه المذكورة في المضارع فيكون باقيا على اصل البناء
لان الاصل في الافعال البناء على السكون فان قيل الامر مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات
نحو اضرب وضارب وقفا قلنا المشابهة لفظا فقط لا تؤثر وفيه نظر لانه ينتقض بالماضي من حيث
ان له مشابهة واحدة فقط بالاسم كما عرفت فالحق في الجواب ان يقال ان آخر الامر يكون مبنيا
على السكون ابدا بخلاف آخر الاسم فانه معرب بالحركات فلا يوجد المشابهة بينهما في الحركات
والسكنات لانه لا يقع موقع الاسم واما الحركات نحو زيد فهو مقول في حقه بهذا القول
في الحركات والسكنات وزيدت الالف في تثنية المذكر نحو ضربا وكذا في المؤنث والامر
نحو ضربتا واضربا والواو اى في جمع المذكر نحو ضربوا وكذا في الامر نحو اضربوا والنون اى
في جمع المؤنث نحو ضربن وكذا في الامر نحو اضربن والمضارع نحو يضربن في آخره اى في آخر
الماضي حتى يدل على هما وهموا وهن يعني لما كانت الالف في هما موجودة الذي هو ضمير
التثنية فزيدت في ضربا الذي هو صيغة التثنية لاجل المناسبة وهكذا القياس في ضربوا لان الواو
لما كانت موجودة في هموا زيدت في ضربوا ايضا وكذلك في ضربن لان النون في هن موجودة وانما
زيدت النون في ضربن دون غيرها من الحروف مع ان الاصل في الزيادة حروف المد واللين لان زيادة
الالف يوجب الالتباس بالتثنية نحو ضربا وزيادة الواو يوجب الالتباس بالجمع نحو ضربوا فبالضرورة
زيدت النون التي هي مشابهة لحروف العلة في قرب المخرج واعترض عليه بان زيادة الياء لا يستلزم
الالتباس بشيء من الالفاظ المذكورة نحو ضربي فلم يزد تامل اعلم ان اصل هما هوما واصل هموا
هووا فقلبت الواو فيهما لثقل الحركة على الواو الضعيف فصار هما وهموا ولكن قد يحذف الواو
الاخيرة في هموا فصار هم لكثرة الاستعمال واما هن فهمن فقلبت الميم نونا وادغمت وبقي النون

لانها يوجد فى جمع المؤنث نحو ضربن كذا قيل وفيه نظر اذ يلزم الدور تامل وضم الباء فى
ضربوا لاجل الواو جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم ضم الباء فى ضربوا مع ان اخر الماضى يكون
مفتوحا وتقدير الجواب ان الضمة شفوية والواو ايضا شفوية فلاجل مناسبة الواو ضم الباء
لان الجنس الى الجنس آنس واميل بخلاف رموا لان الميم ليست بما قبلها جواب سوال مقدر و
هو ان يقال انتم قلتم اذا اتصل بالفعل واو الجمع يضم اخره لاجل الواو فلم لم يضم فى رموا
وتقرير الجواب ان الميم ليست ما قبل الواو بل ما قبل الياء اذ اصله رميوا بضم الياء فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى الساكنان الالف والواو وحذفت الالف فصار رموا وانما
حذفت الالف دون الواو لان الالف لام الفعل والواو علامة الجمع والعلامة لا تحذف
فلما لم تكن الميم بما قبل الواو بقيت على حالها وهو الفتح وضم فى رضوا وان لم يكن الضاد بما قبلها
اى ما قبل الواو جواب سوال المقدر وهو ان يقال انتم قلتم انه لم لم يضم فى رموا لان الميم ليست بما قبل
الواو فلم ضم الضاد فى رضوا مع انها ليست ما قبل الواو اذ الاصل رضيوا بكسر الضاد لانه من
باب فعِل بكسر العين نقلت الضمة على الياء فاسكنت فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذفت الياء
ثم ضم الضاد لاجل الواو فصار رضوا وتقدير الجواب اشار اليه المص بقوله حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة بيانه ان الكسرة على الضاد حقيقية والضمة التى تفهم من الواو تقديرية فلو لم
يضم الضاد يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة التقديرية وذلك اثقل على اللسان لانه كالشىء من
السفل الى العلو واعترض عليه بان الفساد يرتفع بالفتح ايضا بان يقال رضوا كما يقال رموا واجيب بان
الامر كذلك لكن فى الضمة فائدتان احدهما ما مر من عدم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية
والثانى المناسبة للواو لان الواو اخت الضمة فليعرف ثم اعترض عليه بان اصل رضوا رضيوا
فنقلت ضمة الياء الى الضاد بعد ما ازيلت حركتها فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت
الياء فصار رضوا فالضمة التى على الضاد هى المنقولة من الياء الاصلى لانه لم يكن فى عينه
ضمة لا انها زيدت على الضاد لاجل الواو حتى يلزم ما ذكرتم من النقض برموا وبيان
ذلك انه لو يضم فى رموا لان ضمة منقولة من الياء لانه لم يكن فى عينه ضمة ولا ضمة
لاجل الواو لانه لم يكن الميم ما قبل الواو بخلاف رضوا فان الضاد وان لم يكن ما قبلها لكن ضمت
بضمة المنقولة من الياء لا لاجل الواو وتامل وكتب الالف فى ضربوا للفرق بين واو العطف
وواو الجمع مثل حضر وقتل زيد اى اراد بضربوا كل الجمع المذكر يكون واو الجمع متصلا
بما قبلها اولا واراد بحضروا كلما لم يكن فيه واو الجمع متصلا بما قبلها فى الكتابة والمعنى انما
اختار والكتابة الالف بعد واو الجمع لاجل الفرق بين واو الجمع و مثل حضر وقتل يعنى فيما لم يكن الواو

متصلا بما قبلها من حيث لم يفهم ان حضر مفرد والواو للعطف او جمع والواو للجمع وبيان ذلك
انه لو جمع حضر في مثل قولهم حضر وقتل زيد ولم يكتب الالف بعد الواو ويقال حضروا قتل زيد فبدون
الالف يحتمل ان يقرء حضر وقتل زيد بان يكون حضر فعل الواحد والواو للعطف فيكون فعلان
متنازعين في زيد فيحتمل بالمقصد بالضرورة زيدت الالف للفرق فان قيل لزوم الالتباس في مثل
حضر وقتل مسلم لكن لا نم لزوم الالتباس في مثل ضربوا الان واو الجمع يكتب متصلا نحو ضربوا وقتلوا
وواو العطف يكتب منفصلا نحو ضرب وقتل فلا حاجة الى زيادة الالف في ضربوا قلنا واو الجمع قد
يكتب منفصلا نحو حضروا ونصروا فيكتب الالف بعدها لاجل الفرق فتكتب الالف في سائر الامثلة
اجراء للباب على وتيرة واحدة وان لم يلزم الالتباس في مثل ضربوا واعترض عليه بان كتابة الالف بعد
واو الجمع ليست جارية على الاطلاق بل اذا لم يكن بعد واو الجمع ضمير لانه اذا كان بعده ضمير لا تكتب الالف
بعده نحو ضربوه فلو قال كتب الالف بعد واو الجمع ما لم يكن بعده ضمير لكان اولى واحرى كذا قيل
والجواب عنه ان تمثيل المص بلفظ ضربوا دال على هذا الغرض تامل وقيل للفرق بين واو الجمع وواو
في مثل لن يدعو ولن يدعوا يعني قال بعض الصرفيين انما كتب الالف بعد واو الجمع لتكون فارقة بين واو
الجمع وواو الواحد مثل لن يدعو ولن يدعوا لانه لو لم يكتب الالف في لن يدعوا ونصب اخر المضارع وهو
الواو بكلمة لن التي هي التاكيدية علم انه مفرد لا جمع ولما كتب في مثل لن يدعوا علم انه جمع لا مفرد واصله
يدعون حذفت النون بدخول كلمة لن عليه علامة للنصب فصار لن يدعوا فيزول الالتباس
فلاجل اطراد الباب كتب في سائر الامثلة اعلم انه قد وقع في بعض الكتب لم يدع ولم يدعوا بكلمة
لم الجازمة فان قيل ان كلمة لم اذا دخلت على المفرد يسقط حرف العلة من الناقص واذا دخلت على الجمع
لم يسقط اخره بل يسقط بنونه نحو لم يدعوا فقد حصل الفرق بلا قيل ان كلمة لم
قد لا يسقط حرف العلة في بعض اللغة مثل قول الشاعر شعر هجوت زبان ثم جئت
معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع + فلما لم تحذف الواو في مثل هذا الموضع لم يتميز
الواحد من الجمع في عدم حذف الاخر في سائر الابنية فكتب الالف ضرورة للفرق وقيل في
الجواب انما كتب الالف للاحتراز عن مشابهة الواحد والجمع في عدم حذف الاخر صورة بدخول
كلمة لن نحو لن يدعوا فان قيل الفرق يحصل بالاعجام فلا حاجة الى زيادة الالف قلنا
الاعجام يترك كثيرا ولهذا يكتب الواو بعد عمرو بالفتح كيلا يلتبس
عمر بالضم ولما فرغ المص عن بيان الامثلة الثلثة للمذكر الغائب نحو ضرب
ضربا ضربوا شرع الان في الامثلة الثلثة للمؤنث الغائبة وقال
جعلت التاء علامة للمؤنث مثل ضربت بسكون التاء لانها حرف

والحروف مبنية والاصل في البناء السكون لان التاء من المخرج الثاني والمؤنث ايضا ثان في

التخليق يعني ان المؤنث والتاء متناسبان في الاثنينية لان التاء من المخرج الثاني والمؤنث

ايضا ثان في التخليق اي في الوجود وذلك لان الله تعالى خلق آدم اولا صلوات الله تعالى على نبينا

وعليه ثم خلق حوا رضي الله عنها فيناسب التاء بالمؤنث ولا يبعد ان هذا وجه اختصاص

التاء لاجل العلامة وأما وجه الحاقها بالمؤنث فلدفع وقوع الشركة بين المذكر والمؤنث

وتميز احدهما من الآخر بيانه انك لو قلت ضرب زيد وضرب هند فلا يعلم المذكر من المؤنث

فالحقت في المؤنث علامة التانيث وهو التاء فتكون فارقة بينهما فان قيل لم خصت الزيادة بالمؤنث

قلنا لان الزيادة فرع والمؤنث ايضا فرع فيناسب ان يختص الفرع بالفرع وهذا التاء ليست

بضمير كما سيجيء من بعد ان شاء الله تعالى يعني ان التاء في ضربت ليست بضمير كما يجيء دليله من بعد

وهو قوله لوجود الفاعل الظاهر معها وهو الفاعل الظاهر مع ضربت هند قوله والمثنى والمجموع وياء المؤنث

واما ياء التثنية فحكمه كحكم الواحد فان قيل لم اسكنت الباء في ضربن وضربت في جمع المؤنث

الغائب والمخاطبة توجيه السؤال ان الباء كانت متحركة من قبل فلم اسكنت في هذه الامثلة فاجاب بقوله

قلنا لئلا تجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لانها ضمير الفاعل والفاعل كالجزء

من الفعل لان ضربن كلمتان في الاصل الفعل وضمير الفاعل لكن لما اشتد اتصاله بالفعل بحيث

صار جزء الفعل لشدة اتصاله به فيكون كالكلمة الواحدة ولهذا لا يجوزون في ضربت

وزيد بغير التاكيد كيلا يلزم العطف على جزء الكلمة واجتماع اربع حركات في كلمة واحدة مستثقل

فلذلك اسكنت الباء فان قيل لم حركت النون من ضربن والتاء من ضربت والحق في الحروف السكون

قلنا انما حركت لانهما اسمان لا حرفان كما توهم والاسم اذا بني يستحق الحركة ومن ثم يعتم التاء

وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد وقد يزاد فيه هاء السكتة عند الوقف جوازا و

قولهم ثمت بالتاء من غلط العامة ويستعمل بمعنى لعل على الطريق بيان الاثر لما تقدم من المعنى اي لاجل

ان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لا يجوز العطف على ضميره بغير التاكيد فلا يقال ضربت

وزيد بل يقال ضربت انت وزيد وذلك لانه كما انه من العامل والفاعل مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة

فلو عطف على الضمير يلزم العطف على بعض الكلمة والعطف على بعض الكلمة ممتنع واعترض بان قوله بغير التاكيد

ليس بصحيح لانه اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف بشيء سوى الضمير المنفصل يجوز

العطف بغير التاكيد كما في قوله تعالى سيصلى نارا ذات لهب وامراته فالاولى ان يقال لا يجوز العطف

على ضميره بغير التاكيد اذا لم يقع الفصل بينه وبين المعطوف بشيء واعلم ان المعطوف عليه في قولنا

ضربت انت وزيد انما هو المتصل لا المنفصل وانما يؤتى بذلك دون العكس لان العطف بالاسم

فی الحکم والحکم انما تعلق بالمتصل لانه هو المسند الیه لا بالمنفصل لانه انما یجیئ به لمحض التاکید والمقصود

بالذکر انما هو المؤکد فیلزم حینئذ عطف الکل علی الجزء وجوابه ظاهر بخلاف ضربتا لان التاء فی حکم

السکون الجار والمجرور منصوب المحل علی انه حال من التاء ای واسکنت الباء فی ضربن وضربت حال

کونهما مخالفا ضربنا ویحتمل ان یکون مرفوع المحل علی انه خبر مبتدء محذوف ای ذلک ملتبس بخلاف

ضربتا وکان هذا جواب سوال مقدر وهو ان یقال ان ما ذکرتم ان توالی اربع حرکات لا یوجد فیما هو کالکلمة

منقوض بضربتا اجتمع فیه الحرکات الاربع مع انه جوز ذلک فاجاب بان التاء فی حکم السکون لانها کانت

فی الاصل ساکنة لکنها حرکت اذا اتصل به الف التثنیة ضرورة دفع اجتماع الساکنین فلا یلزم اجتماع

اربع حرکات حکما ومن ثم یسقط الالف فی رمتا لان حرکة التاء عارضیة هذا تفریع علی ما سبق

ودلیل علی کون التاء فی حکم السکون والمعنی ای لاجل ان التاء فی مثل ضربتا فی حکم السکون

یسقط الالف فی رمتا اذ اصله رماتا فیکون التحرک عارضیا فی التاء والعارض کالمعدوم وجعلت التاء

فی حکم السکون فالتقی الساکنان احدهما ساکنة حقیقة وهو الالف التی هی لام الکلمة والثانی حکما وهو

تاء التانیث فسقطت الالف فصار رمتا فلما حذفت الالف علم انها فی حکم السکون فان قلت التقاء

الساکنین باق فی التاء والف الضمیر قلنا التاء ساکنة حکما متحرکة حقیقة والحرکة عارضة والسکون

اصل وقد وقعت بین الالفین اصلی وعارضی فاعتبر الاصل وهو السکون مع الاصل وهو الالف

الذی هو لام الکلمة والعارض وهو الحرکة مع العارض وهو الضمیر الا فی لغة ردیة یقول اهلها رماتا

هذا استثناء متصل مفرغ من قوله یسقط الالف فی رمتا ای یسقط الالف لاجل ان حرکة التاء فی حکم

السکون فی جمیع اللغات الا فی لغة ردیة فان اهل تلک اللغة الردیة یقولون رماتا باثبات الالف فانهم

یعتبرون حرکة التاء اصلیة فلیس التقاء الساکنین علی لغتهم وهذه اللغة فاسدة فلا اعتداد بها اعلم

ان اللغة مشتق من لغی اذا تکلم وهی مصدر بضم اللام وفتح الغین المعجمة کذا المسموع واصلها لغی

ولغو والتاء عوض عن المحذوف وهو اما الیاء ان کان مشتقا من الیائی واما الواو ان کان مشتقا

من الواوی والاولی انه واوی بدلیل قولهم هذا معنی لغوی بالواو فی النسبة وجمعها علی لغات

وقیل اللغة ما یستعمل کل امة فی الالفاظ فی محاوراتهم واشتقاقها من لغو الطاء وهو السقوط والاسقاط

کانها ما یسقطونه من افواههم عند المکالمة وقوله ردیة بفتح الراء وکسر الدال المهملة بغیر التشدید

وفتح الیاء المشدد ودة منقوطة بنقطتین من تحت علی وزن خطیة ووزنه فعیلة مشتق من ردئ

الشیئ یردی فهو ردی ای فسد فهو فاسد علی حد سمع یسمع وهو مهموز اللام واصلها ردیئة فقلبت

الهمزة یاء لوقوعها بعد یاء زائدة فاجتمع الیاءان والاسبق منهما ساکنة فادغم احدهما فی الاخری

فصار ردیة وقیل ردیة من الحق فکانه توهم انها منسوبة الی الرد بمعنی الباطل وبخلاف مثل ضربک

مولوی غلام ربانی

لانه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره ضمير منصوب عطف على قوله بخلاف ضربتا وايضا اما مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف اى هذا خلاف ضربك او منصوب المحل على الحال اى سكنت الباء فى ضربن حال كونها مخالفا فى ضربك ايضا اجتمع اربع حركات فينبغى ان يسكن الباء كما فى ضربن فاجاب بان الكاف ليست كالكلمة الواحدة لانه ضمير منصوب والضمير المنصوب لا يصير مع الفعل كالكلمة الواحدة لان الفعل قد يكون لازما ولا مفعول معه ولهذا يجوز العطف على الضمير المنصوب المتصل من غير ان يريد بمنفصل لقولك رايتك وزيدا و بخلاف هُدَبِد بضم الهاء وفتح الدال وكسر الباء بمعنى شكر كه از درخت پيدا ميشود و نيز نام شيرست كه بغايت سطبر باشد هذا عطف على ماسبق وتوجيه السوال انه قد اجتمع فى هدبد اربع حركات متواليات فاجاب بقوله لان اصله هدابد فلا يكون توالى الحركات مقابل يكون الالف فاصلا ثم قصر اى حذف الالف توسعا فى الكلام كما فى مخيط اصله مخياط هذا نظير هُدَبِد فى القصر بحذف الالف لا نظيره فى اجتماع اربع حركات متواليات والكاف بمعنى المثل وهو منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اى ثم قصر هدبد قصرا مثل القصر فى مخياط وانما قصر والالف فى الاقتصار راجعة بعد حصول المقصود فان قيل لم حذفت التاء فى ضربن قلنا حتى لا تجتمع فيه علامتا التانيث كما فى مسلمات اصله مسلمتات يعنى ان القياس يقتضى ان يقال ضربتن بالتاء لوجوده فى الواحدة والتثنية نحو ضربت وضربتا وبيان ذلك انه انما حذفت التاء فى ضربن لئلا يجتمع علامتا التانيث وهما التاء والنون لان كليهما للتانيث وذلك غير جائز فلذلك حذفت التاء فى ضربن كما حذفت فى جمع مسلمة وهو مسلمات وكان فى الاصل مسلمتات فحذفت التاء الاولى دفعا لاجتماع علامتى التانيث فصار مسلمات ولم تحذف التاء الثانية لكونها علامة الجمع فان قيل الحذف انما يتصور بعد الوجود ووجود التاء فى ضربن لم يثبت لا لفظا ولا اسما فكيف قيل حذفت التاء قلنا نعم كذلك لكن القياس يقتضى ان يكون التاء موجودة فيه بدليل وجودها فى واحده وتثنيته اعنى ضربتْ وضربتا فاذا ثبت التاء فى الواحدة والتثنية فكانها كانت موجودة ثم حذفت وان لم تكونا من جنس واحد لثقل الفعل اى وان لم تكن العلامتان من جنس واحد فى ضربتن اذ الاولى التاء والثانية النون ولا جنسية بينهما وهذا دفع توهم من يتوهم ان التاء انما حذفت فى مسلمات لاجتماع علامتى التانيث من جنس واحد وليس كذلك فى ضربن فينبغى ان لا تحذف التاء فى ضربتن فاجاب بانه انما حذفت التاء فى ضربن وان لم تكن العلامتان من جنس واحد لاجل ان الفعل ثقيل والثقيل اولى بان يحترز فيه عن اجتماع التانيثين سواء كانتا من جنس واحد او لم تكونا لان التانيث ثقيل من التذكير لان التانيث لا يخلو عن نوع الزيادة

وانما كان الفعل ثقيلا لدلالته على الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل بخلاف الاسم ولان في
الفعل ضمير وليس في الاسم ضمير وفيه ما فيه بخلاف حبليات لعدم الجنسية يعني ان حبليات
جمع حبلى بالالف المقصورة فلما جمع قلبت الالف ياء ليتحمل الحركة لان حذفها ممتنع لان الالف موضوعة مع
الكلمة بخلاف التاء في مسلمة فانها منفصلة زائدة فلا يمكن حذفها فاذا عرفت هذا فاعلم ان اجتماع
علامتي التانيث لا يخلو اما ان يكون في الاسم او في الفعل فان كان في الاسم فيحذف احدهما اذا كانتا
من جنس واحد كمسلمات اصله مسلمتات وان لم تكونا من جنس واحد فلا يحذف كما في حبليات
فان الياء والتاء فيها تدلان على التانيث لكن لم يحذف احدهما لعدم الجنسية وان كان في
الفعل فيحذف احدهما على الاطلاق لثقل الفعل فالحاصل انه انما لم يحذف احدى التانيثين في
حبليات لعدم الجنسية ولفظ حبلى اسم لا فعل وقيل لم يحذف لكون حبليات اسما والاسم خفيف فلا
يستحق الحذف فان قيل هذا التعليل يشكل في مسلمات فانه ليس بفعل ومع هذا حذفت التاء فيه
قلنا الامر كذلك لكنه لما شابه الفعل واشتق منه اخذ حكمه واعلم انهم قلبوا الف حبلى ياء في
الجمع لانه لو لم يقلب فيه ياء يلزم ان يحذف لاجتماع الساكنين اعني الالفين وحذفها ليس
بجائز لانها نزلت منزلة جزء الكلمة لانها وضعت عليها في كل الاحوال فان قيل لم يقلب واوا قلنا
لوجهين الاول ان الياء قد يكون علامة التانيث كما في هذي فيكون مناسبا بالالف المقصورة
التي هي للتانيث والواو ليس كذلك والثاني ان الياء اخف من الواو فالقلب بالاخف اولى من القلب
بالاثقل ومحصل ما ذكرنا ان اتحاد الجنسية شرط في حذف احدى علامتي التانيث في الاسم كما في
مسلمات بخلاف حبليات فانه لم تحذف لعدم الجنسية واما في الفعل فلا يشترط بل يحذف احدى العلامتين
مطلقا تامل لتعرف لما فرغ المص عن بيان الامثلة الستة للغائب مذكرا كان او مؤنثا شرع في احوال المخاطب

فقال فان قيل لم سوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة وبين الاخبارات قلنا لقلة الاستعمال في التثنية

ووضع الضمائر للايجاز وعدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويعلم بالصوت انه مؤنث او مذكر
قوله سوى بصيغة المجهول من التسوية ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير المصدر والتاويل
بتضمين التسوية معنى الايقاع اي اوقع التسوية بينهن على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما
في قولهم قد حيل بين العير والنزوان اي اوقع الحيلولة بينهما فمن توهم ان المفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر
فيه يرجع الى الضمير المفهوم من تثنية المخا فقد غلط غلطا واضحا لا يخفى على المتامل اذ التسوية لا يكون الا بين
الشيئين والضمير واحد لا تعدد فيه اصلا وقوله بين الاخبارات بالكسر جمع اخبار والمذكر الغير العاقل يجمع
بالالف والتاء نحو قولهم السرادقات جمع سرادق والصافنات جمع صافن وغير ذلك فلا يرد ان هذا الجمع
مختص بالعقلاء وقيل الاخبارات بفتح الهمزة جمع اخبار بالفتح وهو جمع خبر فيكون الاخبارات جمع الجمع

والمراد امثلة الاخبارات اى صيغة التى يخبر المتكلم بها عن نفسها كافعل ونفعل وفعلت وفعلنا
فان افعل وفعلت مشتركان بين الواحد المذكر والمؤنث ونفعل وفعلنا مشتركان بين مثنى
المذكر والمؤنث ومجموع المذكر ومجموع المؤنث فاذا عرفت هذا فاعلم انما سوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة
ضربتما لقلة الاستعمال فى التثنية وذلك لان التثنية مترددة غير مستقرة فلم يكن ثابتا ومستقرا لانه
ان نقص منها واحد بقى واحد وان زيد فيها واحد صار جمعا فاذا كانت التثنية مترددة ولم يكن
ثابتة ومستقرة فى كثير الاحوال يكون استعمالها قليلا فلذلك لم ياتوا بالتثنية المخاطبة بعلامة اخرى
قوله ووضع الضمائر للايجاز اى الغرض من وضع الضمائر الايجاز المتصل مع قلة الاختصار الا ترى
انك اذا قلت زيد ضربته بالضمير كان اقصر من ان تقول زيد ضربت زيدا بغير الضمير فلو جعلت
للمخاطبة علامة اخرى يلزم التطويل المخل بالايجاز المقصود مع قلة الاستعمال فى التثنية وهذا
معطوف على قوله لقلة الاستعمال وكان المعطوف والمعطوف عليه دليل واحد على التسوية بين
الاثنين لا الواحد منهما فليعرف واما التسوية بين الاخبارات فلعدم الالتباس فيهما لانهم
مستغنون عن التميز بين المذكر والمؤنث فى اللفظ لان المتكلم يرى فى اكثر الاحوال ويعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث فان قيل لم زيدت الميم فى ضربتما قلنا حتى لا يلتبس بالف الاشباع يعنى لم زيد
الميم فى تثنية المخاطب والمخاطبة والقياس ان يقال ضربتا بزيادة الالف فقط لما ذكرنا وهو علامة
التثنية انما هى الالف وتوجيه الجواب انه انما زيدت حتى لا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع نحو
انتا فى الشعر الاتى لانهم يشبعون فتحة المفرد فيتولد منها الف فزيدت الميم فى التثنية لدفع الالتباس
فان قيل الف ضربا ايضا يلتبس بالف الاشباع فينبغى ان يزاد فيه شئ قلنا انما لم يزد فيه شئ
لحصول الفرق بين القرينة وهى ذكر المرجع قبل الواحد والتثنية كقولك زيد ضرب والزيدان ضربا بخلاف
المخاطب فان المرجع يكون غير مذكور قبله ولا يقال زيد ضربت والزيدان ضربتما وفيه نظر اذ ينتقض
باضربا فتامل ثم اشار المصنف الى مثال الف الاشباع فقال فى قول الشاعر لخوك اخو مكاشرة وضحك
وحياك الاله فكيف انتا + فانك ضامن بالرزق حتى + توفى كل نفس ما ضمنتا يريد به انت الا
انه اشبع فتح التاء فتولدت منه الالف فصار انتا فلو لم يزد الميم فى ضربتما وقيل ضربتا لم يعلم
انها الف الاشباع او الف التثنية واخوك خطاب للممدوح وقوله مكاشرة يعنى
صاحب التبسم والمكاشرة مفاعلة من الكشر وهو اظهار الاسنان للتبسم والضحك بالكسر عطف تفسير
للمكاشرة وحياك ماض من التحية ماخوذ من الحيوة يعنى زنده دارد خدا تعالى ترا والمعنى ان اخوك يا ممدوح
صاحب ملاعبة وضحك فكيف تكون انت مع حياك الله تعالى وهذه جملة دعائية لبيان الاحيان
فان قيل لم جعلت الميم فى ضربتما قلنا لان تحته انما مضمر وحمل السوال ان زيادة الميم فى ضربتما

دفع الالتباس بالف الاشباع وهو يحصل بزيادة غير الميم من الحروف ايضا وتوجيه الجواب
ان تحت ضربتما انتما مضمر وفيه الميم فزيدت الميم فيه ايضا وذلك لان ضربتما تثنية وانتما
ضمير التثنية فلاجل هذه المناسبة زيدت الميم في ضربتما واعترض عليه بانا لا نسلم ان
يكون تحته انتما مضمرا لان فاعل ضربتما بارز قلنا ان مراد المص وهذا القول ان انتما ضمير
منفصل لضربتما لانه مستتر فيه وادخلت الميم في انتما لقرب الميم الى التاء في المخرج يعني انما
زيدت الميم في انتما لاجل ان التاء التي زيدت في الواحد وهو انت مقارنة للميم في المخرج
فلاجل المناسبة زيدت في انتما وذلك لان مخرج الميم ما بين الشفتين ومخرج التاء ما بين
طرف الاسنان واصول الثنايا وكلا المخرجين قريبان وقيل تبعا لهما وزيدت في هما كما
سيجيئ يعني انما زيدت الميم في انتما لاجل المتابعة لهما الذي هو ضمير تثنية الغائب فيكون مناسبا
لضربتما الذي هو ضمير التثنية المخاطب واعترض عليه بان الميم في هما بدل من الواو الاصلي
والميم في انتما ليست ببدل بل هي زائدة فلا يقاس احدهما على الاخر قلنا انه قد وجد الميم في هما
ولو اصلية فزيدت في انتما لاجل المتابعة ليكون تثنية الغائب والمخاطب على طرد واحد وان
كان الميم في هما اصلية وفي انتما زائدة واعلم انهم قد اختلفوا في ضمير المخاطب المنفصل
فذهب بعضهم الى ان الضمير هو ان والتاء المفتوحة دالة على كونه للواحد نحو انت والالف
في انتما دالة على كونه للتثنية وزيدت الميم اما لاجل ان التاء والميم متقاربان في المخرج واما
اتباعا لهما والواو في انتم اصله انتمو دالة على كونه للجمع كما سياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى
فما ذكرتم من الجوابين مبني على هذا المذهب وذهب بعضهم الى ان ضمير المخاطب في
الواحد هو انت مع التاء موضوعة له وضمير التثنية انتما مع الميم موضوعة له وكذلك الجمع تامل
فان قيل لم ضمت التاء في ضربتما وضربتم وضربتن قلنا لانها ضمير الفاعل والفاعل مرفوع والرفع و
الضم عبارتان عن الحركة الواحدة وهي الضمة فلا فرق بينهما في اللفظ اما وجه اختصاص ضمير
المتكلم بالضمة وهو ان المتكلم اقوى فيختار له اقوى الحركات وهي الضمة وفتحت في الواحد
خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس بالتثنية والجمع توجيه السؤال ان يقال انتم قلتم ان ضمير الفاعل
يكون مرفوعا والتاء في الواحد المذكر المخاطب يعني ضربت مع انها ضمير الفاعل ليست بمرفوعة
بل هي مفتوحة وتوجيه الجواب انه لو ضمت لالتبس بالمتكلم الواحد فانها مضمومة نحو ضربت
ولم يعكس لان المتكلم اقوى لصدور الكلام منه والضم ايضا اقوى فاعطاء الاقوى للاقوى اولى
وانما لم تكسر في الواحد المخاطب خوفا لا تلتبس بالمخاطبة فان التاء في المخاطبة مكسورة نحو ضربت
ولم يعكس لان الكسرة جزء من الياء وبينهما مواخاة والياء جاءت للتانيث فاعطاء

الكسرة التي هي جزء منها في المؤنث اولى من العكس واما التثنية فلا التباس فيها على تقدير الضم
ما بقيت على الضمة الاصلية لان العدد ولـيـمن الاصل لغلبة الاستعمال وذلك مفقود وقيل
اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي يعني قال بعض
الصرفيين انما ضمت التاء في ضربتما وضربتن لاجل موافقة الميم لانها شفوية والضم
ايضا شفوية ليتناسبا قوله شفوية منسوبة الى الشفة واصلها شفوة لقولهم في
الجمع على الشفوات فنقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت فصار شفة فان قيل لم زيدت الميم
في ضربتم قلنا حتى يطرد بالتثنية وتوجيه السوال ان زيادة الميم في ضربتما لاجل دفع الالتباس
بالف الاشباع فما وجه زيادتها في ضربتم وتوجيه الجواب انه انما زيدت الميم في ضربتم
ليكون موافقا بالتثنية في زيادة الميم ووجه المناسبة بين التثنية والجمع انهما فرعان
للواحد وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لان اصله ضربتمو فحذفت الواو كانه
جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان زيادة الميم فيه للاطراد فاين ضمير الجمع فقال ان ضمير
الجمع فيه محذوف وهو الواو والدليل عليه عودها عند اتصال الضمير المفعول فيه نحو ضربتموه
ولعدم علم بان الواو علامة الجمع والعلامة لا تحذف لانه يخل بالغرض ولهذا قال الاخفش
ان المحذوف في مقولة عين الفعل دون الواو المزيدة فكيف يجوز حذف الواو ههنا ويمكن الجواب عنه
بالتامل ثم اشار المصنف الى وجه حذف الواو من ضربتمو فقال لان الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في
اخر الاسم واو ما قبلها مضموم الا في هو يعني ان الميم في ضربتمو بمنزلة الاسم لانه جزء من الاسم
وبها يصير اللفظ اسما كجزء اصله ليخرج ولا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم
الا لفظ هو فحذفت الواو ومن ثم يقال وجمع دلو ادل اي من اجل انه لا يوجد في اخر
اسم متمكن واو قبلها ضمة يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو على وزن افلس بضم اللام فلما
وجد واو في الاسم المتمكن واو ما قبلها مضموم ابدلت الضمة بالكسرة وابدلت الواو ياء
لانكسار ما قبلها ثم اسكنت الياء لثقل الضمة عليها فالتقى الساكنان الياء والتنوين فحذفت
الياء فصار ادل بخلاف ضربوا لان باءه ليست بمنزلة اسم وقد اختلفت النسخ في
هذا المقام ففي بعض النسخ لان باءه ليست بمنزلة الاسم وفي بعض نسخ الاخر ليس
ولكلمتهما وجه لان الحرف قد يذكر وقد يؤنث وتوجيه السوال ان ضربوا في اخر
واو مضموم ما قبلها فينبغي ان يحذف الواو وتوجيه الجواب ان باءه اما
فيكون في اخر الفعل وشرط حذفها ان يكون الواو المضموم ما قبلها في اخر الاسم وهذا الواو
وقعت في اخر الفعل نحو يغزو ويدعو ولم تحذف لانهما فعلان بخلاف ضربتمو لان الميم زائد

بمنزلة الاسم وقيل حاصل الجواب انا لانسلم ان سبب حذف الواو ثابت فی ضربوا كما فی
ضربتموا لان الباء لم يجعل شيئا من الافعال اسما بخلاف الميم فح فقد سبب حذف الواو
من ضربوا فلم يحذف الواو منه بخلاف ضربتموا فانه ثابت فيه فحذف الواو منه هنا كلام

وبخلاف ضربتموه لان الواو قد خرج من الطرف بسبب الضمير وتوجيه السوال ان الميم فی ضربتموه بمنزلة
الاسم كما فی ضربتموا وقد وجد واو ما قبلها مضموم فيما هو بمنزلة الاسم فينبغی ان يحذف الواو
وتقرير الجواب ان الواو قد خرج من الطرف بسبب اتصال الضمير ومن شرط الحذف وقوعها طرفا
لما مر وبانتفاء الشرط ينتفی المشروط فلذلك لم يحذف الواو فی ضربتموه وقيل هذا الجواب غير مستقيم لان
الواو فی ضربتموه وان خرجت من الطرف ظاهرا لكنها فی حكم الطرف لان الضمير غير لازم للصيغة
لانه يثبت تارة ويسقط تارة اخرى فيكون كالتاء فی علاوة وشقاوة فكما ان التاء لا يمنع فی علاوة
وشقاوة فكذلك ينبغی ان لا يمنع فی ضربتموه ايضا وقيل هذا الجواب مستقيم لان شرط الحذف فيما نحن فيه
وقوعها طرفا لا فی حكم الطرف كما مر فی قوله ولا يوجد فی اخر الاسم واو ما قبلها مضموم وليس كذلك فی علاوة وشقاوة
فافترقا والغطاية ليست بنظيرة لان التاء فيها موضوعة مع الصيغة والجواب عنه ان هذا التشبيه فی
نفس الخروج سواء كانت التاء عارضية او اصلية تامل كما فی الغطاية الجار والمجرور صفة مصدر
محذوف ای الواو فی ضربتموه خرج من الطرف بسبب الضمير خروجا مثل خروج الياء عن الطرف بسبب لحوق التاء فی
غطاية فلم تبدل همزة يعنی لم تقلب الياء همزة فی الغطاية مع انها وقعت بعد الف الزائد لعدم وقوعها طرفا
بسبب اتصال التاء لان شرط قلب الواو والياء همزة وقوعهما فی الطرف كما فی كساء ورداء اصلهما
كساو وردای فقلبتا همزتين لوقوعهما فی الطرف وفی الغطاية والشقاوة لم تقلبا همزتين
لعدم وقوعهما فی الطرف فجعل الغطاية نظير ضربتموه فی عدم تغيير الياء والواو فيهما لعدم وقوعهما فی الطرف

الغطاية بفتح العين المهملة والظاء المعجمة دويبة اكبر من الوزغة والعظايا بالمد جمع عظا فان قيل لم شدد

النون فی ضربتن دون ضربن قلنا لان اصله ضربتمن فادغم الميم فی النون لقرب الميم من النون فی المخرج
توجيه السوال ان النون فی ضربتن علامة جمع المؤنث المخاطبة والنون فی ضربن علامة جمع المؤنث الغائبة
فلم شدد النون فی ضربتن دون ضربن وتوجيه الجواب ان اصل ضربتن ضربتمن لانه
تثنية ضربتما والجمع محمول عليها بخلاف ضربن حيث لم يكن الميم موجودة فی تثنيته فلما كان
اصله ضربتمن انقلبت الميم بالنون لقرب المخرج بينهما ثم ادغم النون التی ابدلت من الميم فی
النون التی هی ضمير جماعة المؤنث فصار ضربتن قيل انما ادغم بعد قلب الميم نونا ولا كما
ذكرنا فلان الميم خلاف جنس النون فلا يوجد شرط الادغام اقول من شرط الادغام تجانس
الحرفين وتقاربهما فی المخرج فلا حاجة الی ما ذكر اعلم انما زيدت حرفان فی ضربتن وحرف واحد

فضربن ليكون جمع المؤنث الغائبة مساويا لجمع المذكر الغائب الا ترى انهم قالوا فى الغائب
المذكر ضربوا وفى الغائبة ضربن حيث الحقوا اخرهما حرفا واحدا طلبا للمساواة ليكون جمع المؤنث
المخاطب مساويا لجمع المذكر المخاطب حيث يقولون فى المخاطب ضربتموا وفى المخاطبة ضربتن فاذا
الحقوا اخر المذكر حرفين الحقوا ايضا اخر المؤنث حرفين طلبا للمساوات بينهما ومن ثم اى من اجل
ان بين النون والميم تقارب فى المخرج تبدل الميم من النون كما فى عمبر اصله عنبر قلبت النون ميما
لقرب المخرج بينهما قيل وجه ذلك ان النون اذا ظهرت يلزم اجتماع حرفى الشفة والغنة وهو
النون والباء فيكون التلفظ به كالمشى فى القيد وذلك متعذر وان حذفت يلزم التباس الرباعى
بالثلاثى وقيل العنبر ضرب من الطيب ويكتب بالنون وتلفظ بالميم كذا فى شرح الشافية لنظام الدين
وقال الفاضل الاستاذ شمس الدين القهستانى فى شرح مختصر الوقاية العنبر فى البحر بمنزلة الحشيش
فى البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر والحق انه ما يخرج من عين فى البحر ويعطف ويرمى بالساحل
كما فى جامع الموجز هذا كلامه وقيل اصله ضربتَمَ يعنى قال بعض الصرفيين ان اصل ضَرَبْتُنَّ ضَرَبْتُنَ
بنون مخففة وذلك لان الميم انما زيدت فى التثنية لئلا يلتبس بالف الاشباع وانعدمت هذه العلة
فى الجمع فلم يزد الميم فيه فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات جمع النساء يعنى اريد
ان يكون ما قبل ذلك النون التى فى ضربتن ساكنا ليوافق بسائر نونات النساء فى سكون ما قبل ذلك النون
ولا يمكن اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين اى لو اسكنت تاء الخطاب يلزم اجتماع الساكنين
وهما تاء الخطاب والباء ولا يمكن حذفها اى حذف تاء الخطاب وهذا دفع من يتوهم وهو ينبغى ان
يحذف التاء بعد الاسكان لاجتماع الساكنين فقال ولا يمكن حذفها اى حذف تاء الخطاب لانها علامة اى التاء
علامة ضمير الخطاب والعلامة لا تحذف قيل قوله والعلامة لا تحذف ليس على اطلاقه بل اذا لم توجد
علامة اخرى واما ان وجد علامة اخرى فتحذف نحو مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى وان كانت
للتانيث لوجود علامة اخرى والجواب عنه ظاهر على من له ادنى تامل اى كل ما كان علامة شئ لا يجوز حذفه
فالنتيجة من الشكل الاول من الضرب الاول ان التاء لا تحذف وقيل ايضا لو حذفت لالتبس جمع
المؤنث المخاطبة بجمع المؤنث الغائبة فلما ثبت عدم اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين وعدم
حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخلت النون اى زيدت النون ليكون ما قبلها حرفا ساكنا
حتى يطرد بجميع نونات النساء لقرب النون من النون ثم ادغمت احدهما فى الاخرى فصار ضربتن بالتشديد
فان قيل للنون مخرج واحد فما معنى كلام المص لقرب النون لانه يقتضى المخالفة بين النونين فقوله لقرب
النون من النون غير مستقيم قلنا بين النونين فرق وهو ان النون الاولى زائدة والثانى علامة وايضا
ان النون الاولى حرف والثانية اسم لانه ضمير الفاعل فلما افترق النونان وضعا فصل بين الوجهين

اعتبر افتراقهما في المخرج فمعنى قوله لقرب النون من النون كما هما يفترقان في المخرج فرضا لكن بينهما
قرب المخرج بطريق الفرض لان النون الاولى غير الثانية في الافادة والغرض تامل لما فرغ من المخاطبات
شرع في المتكلم وله صيغتان فان قيل لم زيدت التاء في ضربت قلنا لان تحته انا مضمر وتوجيه
السوال انه لم زيدت التاء في نفس المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا وتوجيه الجواب ما اشار المصنف
اليه بقوله لان تحته انا مضمر ولا يمكن الزيادة من حروف انا للالتباس يعني وان كان المناسب ان
يزاد من حروف انا لانه لو زيدت شئ من حروفه يلزم الالتباس اذ لو زيدت الالف يلتبس بضربا وهو
تثنية المذكر الغائب ولو زيدت النون يلتبس بضربن وهو جمع المؤنث الغائبة فلم يمكن الزيادة من حروف انا
للالتباس فاختير التاء لوجوده في اخواته اي اخوات ضربت وهو ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن وانما ضمت
التاء في المتكلم الواحد لانه لو فتح التبس بالمذكر المخاطب لو كسر التبس بالمخاطب المؤنث ولم يعكس لان المتكلم
قوي والضم ايضا اقوى الحركات فتناسبا والكسرة اخت الياء وهي تجيء للمؤنث نحو هذي فتناسب المؤنث
اقول حاصل الجواب ان اختيار التاء لاجل انها موجودة في اخواته ويتم المقصود بهذا القدر فلا حاجة الى
قوله لان تحته انا مضمر فلو قال المصنف زيدت التاء في ضربت لوجوده في اخواته لكان اخصر وادل على
المطلوب واتم على المقصود كما لا يخفى على المتامل ويمكن ان يقال ان المصنف اراد ان يبين ان الاولى بالزيادة
ما هو من حروف انا لانه ضمير منفصل للمتكلم لكن لما تعذر زيادة حروفه اختير التاء كما مر واعترض على كلام
المصنف بان زيادة التاء مقدمة على اضمار انا او اضمار انا فان كان زيادة التاء مقدمة فهو ليس بشيء اذ
سوق كلام المصنف ياباه لانه يدل على تاخر التاء عنه وان كان الاضمار مقدما على التاء وهو ايضا باطل لان
اضمار انا انما هو مع زيادة التاء في زمان واحد لا قبله ولا بعده ولا يخفى على المتامل ان معنى قوله لان تحته
انا مضمر انه للمتكلم ضمير منفصل وليس المراد بتحته بعديته حتى يلزم ما ذكرتم واعلم انه انما وضع انا للمتكلم
لان المتكلم مبدء الكلام والهمزة لها مبدء المخارج فجعلت الهمزة في مبدء ضميره للمشاكلة وزيدت
بها نون لانها اقرب الحروف تشبيها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم ثم
زيدت الالف منهما لبيان الحركة التي على النون ويدل على الوقف فان قيل لم زيدت النون
في ضربنا قلنا لان تحته نحن مضمر ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن فصار ضربنا توجيه
السوال انه لم زيدت النون في نفس المتكلم مع الغير وتوجيه الجواب ان الضمير المرفوع
المنفصل وهو نحن مستتر فيه وفيه نون فزيدت النون فيه فصار ضربن فلما التبس بجمع
المؤنث الغائبة زيدت في اخره الف لرفع الالتباس فصار ضربنا قيل وانما لم يتعكس لان المتكلم اعني
ضربنا اخف من حيث المعنى لوقوعه على الاثنين فصاعدا بخلاف ضربن فانه ثقيل لانه لا يقع
الا اقل من الثلاثة والزيادة توجب الثقل فكانت فيما هو اخف اولى من العكس وانما

فقلنا من حيث المعنى لان المتكلم اقوى من حيث التكلم واخف من حيث المعنى وص
الاطلاق وفي قوله والزيادة توجب الثقل تامل ثم لما فرغ المصنف عن بيان صيغ الافعال
الماضية شرع في بيان ضمائرها مطلقا فقال وتدخل المضمرات في الماضي واخواته و
المضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول وهي ترتقي الى ستين نوعا اي
وتبلغ الى ستين نوعا فقوله الى ستين مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله ترتقي
نعل لازم وقيل حال من ضمير في ترتقي اي ترتقي المضمرات منتهيا الى ستين نوعا وفيه بحث لا
من الفهم بحسب المعنى تامل لانها اي المضمرات في الاصل ثلاثة اذ الاربع لها لان
المظهر وهي تجيء ثلثة انواع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذا المضمر مرفوع اي ضمير
اي ضمير المفعول ومجرور اي ضمير المضاف اليه ثم يصير كل واحد من الثلاثة
نظرا الى اتصاله وانفصاله وكلا الضميرين يرجعان الى كل واحد من الضمائر يعني
واحد من الضمائر اما متصل او منفصل وذلك لانه اما ان يستقل بنفسه او لا فالاول
والثاني المتصل واعلم ان قوله نظرا مفعول له لقوله ثم يصير كل واحد من الثلاثة اثنين
شرط حذف اللام منه ان يكون فعلا لفاعل المعلل به وههنا لم يوجد لان الصير
حال الضمائر ونظرا صفة المتكلم فلا يصح حذف اللام منه فكيف يصح علة لقوله يصير
ان يقال ان قوله نظرا مفعول مطلق لفعل محذوف اي النظر نظرا فيكون
حال الضمائر وقيل قوله نظرا حال من فاعل يصير والمصدر بمعنى الفاعل والمفعول
اذا جعل المصدر بمعنى المفعول يصح ان يقع مفعولا له للصير ورة لان المنظور
كما ان الصير ورة صفة لها تامل فاضرب الاثنين في الثلثة حتى تصير ستة بمعنى اضرب
والانفصال في المرفوع والمنصوب والمجرور فتصير ستة مرفوع متصل ومنفصل
متصل ومنفصل ومجرور متصل ومنفصل ثم اخرج المجرور المنفصل حتى
المجرور على الجار فلا يقال مررت زيد ب بل يقال مررت بزيد يعني تقديم المجرور
لا يجوز حتى لا يقال مررت زيد ب في قولك مررت بزيد فلاجل هذا لم يجئ
المنفصل في كلامهم بخلاف المرفوع والمنصوب فان تقديمه على الرافع والناصب جائز وا
لم يجز تقديم المجرور على الجار لانه لشدة اتصاله بالجار صار كالجز
ان الجار اما حرف او مضاف ومجروره المظهر لا ينفصل عنه فكذا
الضمير المجرور بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهرهما ينفصل عن العامل
زيد ضربت وهو ضرب تامل فبقي لك خمسة انواع مرفوع متصل ومنفصل

متصل ومنفصل ومتصل المتصل ما لا يستعمل بنفسه في التلفظ فيحتاج في التلفظ الى
كلمة اخرى وهو على نوعين بارز وهو ما يتلفظ به كالكاف في اخوك او مستتر وهو ما نوى اى قدر في
القلب لم يتلفظ به كما في زيد ضرب والمنفصل ما يستعمل بنفسه في التلفظ ولا يحتاج الى كلمة اخرى
كقولك هو وانت ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها في العقل ستة للغائب مع
الغائبة وستة للحكاية اى حكاية المتكلم مخبرا عن نفسه او مخبرا عنهما وعن غيرهما اثنان من تلك
الستة للواحد المذكر والواحد المؤنث واثنان للمثنى المذكر والمؤنث واثنان لجمع المذكر
والمؤنث واكتفى بخمسة في الغائب مع الغائبة باشتراك التثنية لقلة استعمالها اى لقلة استعمال
التثنية كما مر وههنا بحث وهو ان تثنية المذكر يجيئ في الغائب على وزن فعلا نحو ضربا و
تثنية المؤنث يجيئ على وزن فعلتا نحو ضربتا فلا اشتراك بينهما واجيب بان المراد من الاشتراك
ههنا الاشتراك في اصل الضمير يعني ان الضمير في المذكر والمؤنث انما هو الالف فيكون الضمير فيهما
واحدا فيشتركان وفيه نظر وهو ان تلك الالف في تثنية المؤنث ليس الا مع التاء والمذكر بدونها
فافترقا وبالجملة ان عبارة المتن لا يخلو عن القلق والجواب ان كلامنا في الضمائر لا في
صيغ الافعال وضمير التثنية وهو الالف مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وقيل ان المراد من الاشتراك
ههنا الاشتراك في المعنى لا في اللفظ ونعني بذلك ان ضمير منفصلهما وهو هما مشترك في اللفظ
مذكرا كان او مؤنثا وفيه نظر اذ كلامنا في اشتراك لفظ الضمير المتصل لا المنفصل تامل وكذلك في المخاطب
مع المخاطبة الجار والمجرور في قوله كذلك متعلق باكتفى فكذلك اكتفى بخمسة في المخاطب باشتراك التثنية
فيهما لما ذكرنا من قلة الاستعمال وفي الحكاية بلفظين احدهما للمتكلم واحدا والثاني للمتكلم مع الغير
نحو ضربت ضربنا لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث المعطوف والمعطوف
عليه مجموعهما دليل واحد ولا يصح ان يكون كل واحد منهما دليلا على الاستقلال لصدقه على الغائب ثم
لانه يعلم بالصوت وعلى المخاطب لانه مرئي في اكثر الاحوال ومعلوم بالصوت ايضا فينبغي ان يكتفى بلفظين
فيهما والامر ليس كذلك وتقرير المقصود ان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ومعلوم بالصوت ايضا و
كلما كان امره كذلك لا يحتاج الى تكثير الامثلة فينتج ان المتكلم لا يحتاج الى تكثير الامثلة من التذكير والتانيث
الواحد والتثنية والجمع فاكتفى بلفظين فبقى لك اثنا عشر نوعا من ثمانية عشر وجها يعني بقي لك
خمسة للغائب مع الغائبة وخمسة للمخاطب باشتراك التثنية بين المذكر والمؤنث واثنان للمتكلم فاذا
صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك الاقسام الخمسة اى المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل كذلك اثني عشر نوعا لما عرفت فيصير كل واحد غير المرفوع
المتصل منها اى من تلك الاقسام مثل ذلك اى مثل القسم الواحد وهو المرفوع المتصل في كونه اثني عشر نوعا

فيحصل لك بضرب الخمسة في اثني عشر ستون نوعا اثنا عشر المرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربن يعني اثنا عشر المرفوع المتصل خمسة للغائب مع الغائبة نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وخمسة للمخاطب مع المخاطبة نحو ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن واثنان للمتكلم نحو ضربت ضربنا واثنا عشر للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب الى ضربن يعني هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا والاصل في هو ان يقرء هو او هووا كما يقرء ضرب ضربا ضربوا وذلك لانه اذا اريد تثنية المفرد الحق باخره الف واذا اريد جمعه الحق باخره واو من غير تغير فيه فكان الاصل ما ذكر اعلم ان النحويين اختلفوا في هو فعند البصريين انه اسم بجميع حروفه وعند الكوفيين انها اسم نفسه والواو لاشباع الحركة لقوة الاسم ومتمسكات الفريقين مذكورة في المطولات فاطلب ثمه ولكن جعل الواو ميما في الجمع لاتحاد مخرجهما اي مخرج الواو والميم لانهما شفويان وكراهية اجتماع الواوين مجرورا معطوف على الاتحاد والمجموع دليل واحد يعني لما كان الواو والميم متحدين في المخرج وكان اجتماع [illegible] ثقيلا عندهم فبالضرورة قلبت الواو الاصلية ميما في الجمع فصار هموا ثم حذفت الواو كما في ضربتموا اي لاجل دليل مر ذكره في ضربتموا وهو انه لم يوجد في اخر الاسم واو وما قبلها [illegible] فحذفت الواو ثم اسكنت الميم تخفيفا فصار هم فان قيل لما كانت الواو مستحقة للـ[illegible] بحذف قبل قلب الاولى ميما تقليلا للتغيير ورفعا للثقل الناشي من اجتماع الواوين في [illegible] غير المتمكن قلنا لو فعل كذلك يلزم الالتباس بالمفرد والالتباس اشد فسادا من كثرة [illegible]
وحملت التثنية عليه اي على الجمع في قلب الواو ميما للمشاكلة التي بينهما لان كلا منهما يدل [illegible] على ما فوق الواحد واعترض عليه بان التثنية اصل والجمع فرع فيلزم اتباع الاصل للفرع وذا [illegible] غير مناسب واجيب عنه بان للتثنية جهتين جهة الاصالة وهي دلالتها على قلة الافراد [illegible] الى الجمع فتكون مناسبة لمفردها وجهة الفرعية وهي دلالتها على تعدد الافراد والجمع ايضا [illegible] جهة الاصالة وهي كونه كثير الاستعمال بالنسبة الى التثنية وجهة الفرعية كما مر فاذا كان الشيء اصلا باعتبار وفرعا باعتبار اخر والشيء الاخر مثل ذلك لا باس بان يحمل احدهما على الاخر ليس بتبعية بل مشابهة واجيب عنه بان كون التثنية فرع الجمع ممنوع بل مستويان في [illegible] عن الواحد تامل اعلم انه قال بعضهم وضع للمفرد هو وللتثنية هما وللجمع هم وليست [illegible] كالتثنية في الاسم المتمكن كما ان ذا للمفرد وذان للتثنية حالة الرفع وذين حالة النصب والجر فكل منهما موضوع براسه وقيل قد فروا في التثنية من الواو الى الميم حتى لا يقع الفتحة [illegible]
فابدل الواو ميما حتى يقع الفتح على الميم القوي هذا استيناف لبيان قلب الواو ميما في التثنية [illegible]

الجمع محمولا عليها وقيل هذا معطوف على قيل المقدر من حيث المعنى فكانه قال قيل جعل الواو
ميما في الجمع لاتحاد مخرجهما وفي التثنية للحمل وقيل قد فروا الخ وفيه ما فيه كما ستعرف تامل والمقصود
تقدير الاستينا ان بعض الصرفيين قد فرعوا من ان تقع الفتحة على الواو الضعيف وقالوا انما
جعلت الواو ميما في التثنية حتى تقع الفتحة على الميم القوي واما الجمع فهو محمول على التثنية لان
هذا الجواب لا ياتي فيه تامل فان قيل في قول المص تامل لان الفتحة خفيفة فلا تكون ثقيلة على الواو الضعيف
ولهذا صح نحو رمي وخونة ونحوه لخفة الفتحة قلنا بان الميم حرف صحيح وهو اقوى واجلد على قبول
الحركة من الواو التي هي حرف علة ضعيف فالفتحة من حيث انها حركة ثقيلة على حروف العلة لانها من حيث
انها حرف علة ضعيفة واما الامثلة المذكورة من نحو رمي وخونة ونحوه ففيها لطراد لا قاعدة لاعلالها و
ادخلت الميم في انتما لما ذكرنا في ضربتما يعني زيدت الميم في تثنية ضمير المنفصل للخطاب لئلا يلتبس الف التثنية بالف
الاشباع وحمل الجمع عليه اي زيدت الميم في الجمع وهو ضربتم وانتم حملا على التثنية للمشاكلة التي بينهما
حيث تجاوز كل واحد منهما الواحد وقيل ادخل الميم في ضربتما لانه ادخل في انتما وادخل في انتما لانه ادخل في
ادخل في هما لانه ادخل في هموا وادخل في هموا لاجتماع الواوين ههنا يعني في الطرف لما ادخل الميم في هموا ادخل
لاجل الاطراد بينهما للمشاكلة التي بينهما من حيث تجاوز كل واحد منهما الواحد ولا يحذف
واو هو لقلة حروفه من القدر الصالح هذا السؤال في الاستينا الفائدة بيان واو هو لا تعلق له بما قبله
فافهم وقيل جواب سوال مقدر يرد على قوله ولا يوجد في اخره واو وما قبلها ضمة وتقدير السوال
ان قلت ولا يوجد اسم من الاسماء في اخره واو وقبلها ضمة وذلك لان النكرة اذا وقعت
في سياق النفي تعم وقوله اسم نكرة وقعت في سياق النفي وهو قوله ولا يوجد فيكون
عاما فيشتمل لعموم الاسم المتمكن وغيره فينبغي ان لا يكون اسم من الاسماء كذلك و
قد وجدناهو كذلك فينبغي ان يحذف واو هو كما حذفت واو في ادلو فاجاب بقوله ولا
يحذف الخ انتهى كلامه ولا يخفى على المنصف بعد هذا تامل لان القدر الصالح ثلثة احرف حرف
يبدء به الكلام وحرف يتوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ليكون فارقا بين المبتدأ والمنتهى
اما ما وضع على حرفين من الاسماء الغير المتمكنة كهو ومن وغيرهما فلمناسبتها الحروف في البناء
فوضعت على حرفين كوضعها فلاجل هذا لم يحذف الواو من هو لقلة حروفه من القدر الصالح
ويحذف الواو اي واو هو اذا انعانق اي اذا اتصل وانضم بشيء اخر اي بكلمة اخرى لحصول كثرة
الحروف بالمعانقة وذكر في تاج المصادر التعانق والمعانقة كلاهما بمعنى واحد يعني دست
بكردن يكديگر فراكردن والمراد ههنا الاتصال والانضمام اي الاتصال والانضمام بكلمة
اخرى مع وقوع الواو على الطرف هذا دليل ثان للحذف اي اذا وقع الواو على الطرف وما قبلها

مضموم فتحذف الواو وتبقى الهاء مضموما على حاله نحو له اى تبقى هاء هو بعد حذف
الواو مضموما على حاله لتدل على الواو المحذوف نحو له وكان فى الاصل لهو فحذفت الواو لما ذكرنا
من الدليلين وابقيت الهاء على حالها مضمومة واشبعت الضمة فصار له فان قيل لم يحذف
الواو فى قوله تعالى لهو العزيز مع حصول كثرة الحروف بالمعانقة قلنا حتى لا يلتبس لام الابتداء بلام
الجارة وتقرير الجواب ان الجار مع المجرور كشئ واحد لا يجوز الانفصال بينهما كما مر فالتعانق
بينهما اشد واقوى بخلاف لام الابتداء فانه يجوز انفصالها عما بعدها حيث انى بجرد الـ
وقيل المراد من قوله ويحذف جواز الحذف لا وجوبه ولو كان المراد بالحذف وجوبه لما ثبت
الواو فى لهو العزيز الحكيم فعلم انه جائز لا واجب وتكسر الهاء اذا كان ما قبلها اى ما قبل الهاء
مكسورا اى تكسر الهاء اذا كان ما قبلها مكسورا نحو به كان فى الاصل بهو فحذفت الواو
وكسرت الهاء واشبعت الكسرة فصار به فهذا بمنزلة استثناء المفرغ فكان المخاطب يظن
ان الهاء تبقى مضمومة مطلقا اى فى جميع الاوقات فدفع ذلك بقوله وتكسر اى الا اذا
كان ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة اى اذا كان ما قبلها ياء ساكنة فانه تكسر ايضا نحو فيه

حتى لا يلزم الخروج من الكسر الى الضمة فى نحو غلامه وفيه والمراد من الكسرة هى
اذا كان ما قبلها مكسورا او التقديرية فيما اذا كان ما قبلها ياء ساكنة لان الياء بمنزلة
الكسرة التقديرية نحو فيه قيل قوله وفيه ان كان معطوفا على المجرور اعنى نحو غلامه والتقدير
فى نحو غلامه وفى فيه فعلى هذا يكون فيه من الاسماء الستة وان كان معطوفا على الجار
المجرور اعنى فى نحو غلامه والتقدير تقول فى نحو غلامه وفيه فعلى هذا يكون فيه من
الجارة انتهى كلامه وكان المنظور فى ذلك عدم جواز دخول الحرف على الحرف تامل
ونحن نقول لفظ فيه يحتمل ان يكون جارا ومجرورا يقال رايت الكتاب وكتبت فيه
ان يكون من الاسماء الستة يقال ضربت على فيه او على فمه فعلى كل احتمال يصلح
المقصود ههنا سواء عطف على الجار والمجرور معا او على المجرور فقط تليفهم واعلم
الهاء فى به لئلا يلزم التقاء الساكنين لان الهاء لخفائها كالعدم لما فرغ المصنف من
ذكر شرع فى بيان ضمير المؤنث فقال وان تجعل ياء هى الفا اى تبدل يا كلمة هى الفا والكسرة التى
انقلب بالفتح هنا اذا تعانق بشئ آخر فيقال لها اصلها هى قلبت الياء بالالف وهذا
جائز لا واجب كما تجعل فى يا غلامى يا غلاما الكاف فى محل النصب على انه صفة مصدر محذوف
تجعل الياء الفا فى هى جعلا مثل جعله فى يا غلامى وهو بكسر الميم وفتح الميم فقلبت كسرة الميم فتحة
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك فى هى قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء الفا لان الالف اخف الحروف

لها كما يقع يا غلاماه هكذا قيل وقيل ان ياء المتكلم يجوز فيها الفتح والسكون وتقلب بالالف فلا معنى لتخصيص الياء بالفتح وقلبها الفا في

يا ابا دبة يا اباه فتحت الياء للتخفيف وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال يا ابا دا شعروبا الدنيا ابا قاتحى ٭ وما حى الاعلى

الدنيا بباق ٭ اصله بباقية قلبت الكسرة فتحة والياء الفا للخفة وتجعل ياء هي ميما في التثنية فيقال هما وانما

ضم ما قبل الميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي حتى لا يقع

الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها لان الياء من حروف العلة وحرف العلة ضعيف والميم حرف صحيح و

قوي يحتمل الحركة وفي هذا الكلام بحث من وجهين الاول ان وقوع الفتحة على الياء ان كان مستثقلا مطلقا

اي سواء كان في المفرد او في التثنية فكما يحترز عنه في التثنية كذلك ينبغي ان يحترز عنه في المفرد ايضا اعني هي بالفتح

وليس الامر كذلك وان لم يكن مستثقلا بل يكون مستثقلا في التثنية فقط فممنوع ايضا اما اولا فلانه لا بد من

الدليل على ذلك لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح واما ثانيا فلان رحيان وحبليان يجيئان بالياء المفتوحة ولا يجوز

قلبها فيهما بالميم والبحث الثاني ان الفتح اخف الحركات فلا باس بوقوعها على الياء واجيب عن

البحثين بان كلامنا في تثنية هي لا مطلقا وتقرير الجواب عن البحث الاول ان الضمائر انما وضعت

للايجاز والاختصار كما تقدم ذكره فلما اريد تثنية كلمة هي فقد انبأ عن تعدد ما هو مخالف عن

وضعها اذ التعدد لا يخلو عن ثقل ما فلما كان في التثنية ثقلا معنويا ارادوا ان لا يكون فيه ثقلا

لفظيا لئلا يجتمع الثقلان فقلبت الياء ميما واما الجواب عن البحث الثاني فلان الفتحة من

حيث هي حركة لا تخرج عن الثقل وان كان في الواقع اخف الحركات فكان المصنف رح اشار

بقوله على الياء الضعيف الى ان ضعف الياء بمرتبة بحيث لا يحتمل ثقل الفتحة التي هي اخف الحركات

قيل قوله مع ضعفها تكرار بلا فائدة واجيب بانه انما يرد اذا كان الضمير المجرور بالبارز راجعا

الى الياء وهو ليس براجع اليها بل هو راجع الى الفتحة فلا يرد وقيل الضمير في مع ضعفها راجع الى

كلمة هي اي مع ضعف كلمة هي لان الضمير ضعيف لاحتياجه الى المرجع تامل وشدد نون هن لما

مر في ضربتن اي للعلة المذكورة في ضربتن واقول ذكر المص في بيان وجه تشديد النون في ضربتن دليلين الاول ان

ضربتن اصله ضربتمن فقلب الميم بالنون فادغم النون في النون فصار ضربتن والثاني ان اصله ضربتن بالتخفيف فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد

بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهو تاء الخطاب لاجتماع الساكنين ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخل النون

لقرب النون من النون فادغم النون في النون فليفهم لما فرغ المص عن بيان المرفوع المنفصل شرع في بيان الضمير

المنصوب فقال واثنا عشر للمنصوب المتصل نحو ضربه الى ضربنا يقال ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما

ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا ولا يجوز فيه اي في الفعل الذي

فيه ضمير منصوب متصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول مثل ضربتك بفتح التاء فالتاء ضمير

الفاعل والياء ضمير المفعول وكلاهما عبارة عن المتكلم حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا

ومفعولا في حالة واحدة اي لوجاز اجتماعهما يلزم صيرورة الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة

واحدة فلا يقال ضربتك وضربتني بل يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان قيل كثيرا ما يضرب

شخص واحد نفسه عند التاسف والحزن وغير ذلك فما معنى كلامه قلنا معنى كلامه انه لا

ينبغي ان يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا وان كان يوجد الشخص الواحد فاعلا ومفعولا

في حالة واحدة لكن لا يليق في ... س الواحد ذلك والسر في ذلك ان الفاعل ما صدر عنه الفعل والمفعول

ما وقع عليه الفعل فبينهما مغايرة فينبغي ان لا يوجد في شخص واحد فان قيل اذا قلت ضربت نفسي

يلزم ايضا كون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فكما لا يصح ضربتني ينبغي ان لا يصح ضربت نفسي

قلنا قوله في حالة واحدة يفيد صحة هذا التركيب وبيان ذلك ان النفس في قولنا ضربت نفسي

كناية من الفاعل لا عينه لانه اسم ظاهر غير موضوع للتكلم بخلاف ياء المتكلم فانه عبارة عنه فذكر

النفس حالة غير حالة ياء المتكلم فيصح التركيب تامل وقيل الصواب ان يقال في تعليله انما لا يجوز اجتماع

ضميري الفاعل والمفعول لان الغالب في غير افعال القلوب تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما سبق الوهم

الى مغايرة بينهما فلو قال ضربتني سبق الوهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس

فقيل ضربت نفسي ولا يدفع الوهم بحركة المضمر وهو التاء وهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب

يكون قويا ويجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع الا في افعال القلوب استثناء

مفرغ من قوله ولا يجوز يعني لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في جميع الافعال الا في

افعال القلوب فانه يجوز فيها نحو علمتك فاضلا بفتح التاء للخاطب وعلمتني فاضلا بضم التاء

للمتكلم لان المفعول الاول في افعال القلوب ليس بمفعول في الحقيقة يعني انما جاز اجتماعهما فيها

لان تعلقها في الحقيقة انما هو بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك

اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو قيام زيد لا ذات زيد لان تقديره ظننت قيام زيد فلا

ضربتني فان تعلقه بالضميرين معا فان قيل كما تعلق الضرب في قولنا ضربتني بالفاعل والمفعول

كذلك تعلق العلم بهما في قولنا علمتك فاضلا قلنا فرق بينهما فان الضرب تعلق بهما معا في حالة

واحدة بخلاف افعال القلوب فان العلم مثلا انما تعلق اولا بالفاعل ثم بالمفعول لكن لا مطلقا

بل في حالة كون المفعول متصلا بالفضل وهو مضمون الجملة فكان الاول في حكم السقوط و

المقصود هو الثاني وانما ذكر الاول ليترتب الثاني عليه فحسب كذا قيل وفيه ان افعال القلوب قد

خرج حينئذ بقوله في حالة واحدة تامل وايضا ذكر في تعليل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول

في افعال القلوب انها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن ولا شك ان تعلق علم الانسان

وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتج الى ايراد النفس فيها

... بعض شروح كلامهم لا سيما في هذا الكتاب ١٢

لانتفاء المقتضي لايرادها وهو ازالة الالتباس ولهذا قيل في تقديره علمت فضلك وعلمت فضلي وحدة الضمير باعتبار تاويل كل واحد من المثالين اي في تقدير كل واحد من المثالين المذكورين والمقصود منهما المفعول الاول جعل مضافا اليه فعلم انه ليس بمفعول في الحقيقة لما فرغ من المنصوب المتصل شرع في المنصوب المنفصل و اثنا عشر للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب الى ايانا ضربنا نحو اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياكِ ضربتِ اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت ايانا ضربنا لما فرغ من المنصوب شرع في المجرور فقال واثنا عشر للمجرور المتصل اي اثنا عشر نوعا من ستين نوعا للضمير المجرور المتصل وهذا انما يكون في الاسم دون الفعل لان الجر لايدخل على الفعل نحو ضاربه الى ضاربنا ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربكِ ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا هذا مثال الاسم واما مثال الحرف نحو له لهما لهم لها لهما لهن لك لكما لكم لكِ لكما لكن لي لنا واعلم انه انما اخر ذكر المجرور المتصل عن المنصوب لان المنصوب متصل ومنفصل وليس له منفصل فحينئذ كان للمنصوب مزيدة عليه او لان المنصوب معمول الفعل بلا واسطة والمجرور معموله بواسطة فتقديم المنصوب اولى لان الاصل عدم الواسطة وما قيل في وجه التاخير من ان عامل الجر حرف والحرف مؤخر عن الاسم والفعل فمعموله يجب ان يكون مؤخرا عن معمولهما ضعيف ووجه الضعف غير خفي على من له ادنى تامل هكذا ذكر في الشروح وفي مثل ضاربي اصله ضاربوي جعل الواو ياء فادغمت الياء في الياء واعلم ان كل جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فانه يحذف نونه ثم جعل الواو ياء ثم ادغم فاصل ضاربي ضاربون حذفت نونه بالاضافة الى ياء المتكلم فصار ضاربوي ثم جعل الواو ياء لانهما اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء سواء كان الواو بعد الياء نحو سيد اصله سيود او قبلها نحو ضاربوي فصار ضاربي بضم الباء ثم كسر الباء لتصحيح الياء كما في مهدي اصله مهدوي كلمة ما مصدرية والكاف منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اي جعل الواو ياء وادغمت الياء في الياء في مثل ضاربي جعلا مثل الجعل في مهدي واعلم ان الظاهر لما فرغ من الضمائر واحكامها نظرا الى اتصالها بشيء وانفصالها عنه شرع في بيانها واحكامها نظرا الى استتارها وابرازها فقال والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع واحترز بالمرفوع من المنصوب متصلا كان او منفصلا وعن المجرور فانهما لايستتران في الفعل و بالمتصل عن المرفوع المنفصل لانه لايستتر ايضا لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عن الموضع الاول انه يستتر في الغائب مطلقا سواء كان ماضيا او

مضارعا وامرا ونهيا ومثل بأربعة امثلة للايذان الى ما ذكرنا وقد ذكر الغائب لتقدمه
في الذكر نحو زيد ضرب نظير الماضي وزيد يضرب نظير المستقبل وزيد ليضرب مثال الامر وزيد
لا يضرب نظير النهي والموضع الثاني من تلك المواضع الخمسة التي كان الضمير المرفوع المتصل
مستترا فيهما انه يستتر في الغائبة يعني الواحدة من المؤنث الغائبة ماضيا كان ومضارعا
وامرا ونهيا والتمثيل بأربعة يشير الى هذا نحو هند ضربت في الماضي وهند تضرب
في المضارع وهند لتضرب في الامر وهند لا تضرب في النهي والموضع الثالث من المواضع
الخمسة التي كان الضمير المرفوع المتصل مستترا فيهما انه يستتر في المخاطب اي الواحد المذكر
الحاضر الذي في غير الماضي وانما قال في غير الماضي لان في الماضي غير مستتر لان فاعل الماضي
بالمفرد نحو ضربت بفتح التاء وكذا غيره من الكلمات الخطاب نحو تضرب اي انت في المضارع و
اضرب اي انت في الامر ولا تضرب اي انت في النهي وتضربين انت في الواحدة المؤنث و
انما قيدنا بالواحد احترازا عن المثنى والجمع فان الضمير المرفوع المتصل لا يستتر فيهما [illegible]
بالمفرد واعلم ان العلماء اختلفوا في ياء المؤنث المخاطبة الواحدة فاراد المصنف ان يبين
الاختلاف فقال وياء تضربين علامة الخطاب في فاعله مستتر عند الاخفش قياسا على
المخاطب المذكر نحو تضرب فان فاعله مستتر فكذا في المخاطبة فان قيل قول الاخفش
ليس بجيد لان ياء تضربين لو كان علامة الخطاب يلزم اجتماع علامتي الخطاب
لان التاء في اوله علامة الخطاب ايضا واجتماع العلامتين بشيء واحد ممتنع قلنا لان الياء
علامة الخطاب مع شيء آخر وهو التانيث والتاء علامة الخطاب فحسب فلا
يرد وفيه ما فيه وانما قدم قول الاخفش مع انه مخالف لقول العامة لانه داخل في
البحث وهو بيان مواضع استتار الضمائر فيها وهو حاصل في قول الاخفش دون
قول العامة لانهم يقولون بانها ضمير بارز لا مستتر كما قال المص وعند سيبويه
وعند العامة هي ضمير الفاعل كواو تضربون والتاء للتانيث وما كان يرد على الاخفش
بانه عينت الياء لعلامة الخطاب المؤنث واية مناسبة لها بالمؤنث فقال وعينت
الياء في تضربين لعلامة خطاب المؤنث لمجيئه في هذي للتانيث اي لاجل ان الياء يجيء للتانيث
كهذي فكانت مناسبة للتعيين بالمؤنث وذكر بعضهم بان هذا القول يتعلق بالعامة
لا بالاخفش والمعنى اي وعينت الياء في تضربين اي كونها ضمير المخاطبة للفاعل لان الياء
يجيء للتانيث وفيه نظر لجواز ان يكون هذي صيغة موضوعة للتانيث ولم يكن الياء بدلا
عن الهاء في هذه امثاله انتهى كلامه ونحن نقول ان قوله لمجيئه لا يلائم المتعين تامل

ولم يزد من حروف انت شئ جواب سوال مقدر وهو ان يقال لما كانت تحت تضربين انت
مضمرا ينبغي ان يزاد من حروف انت كما زدتم في المخاطب من حروف انت فاجاب بقوله للالتباس في
زيادة الالف بالتثنية نحو تضربان يعني لو زيدت حرف من حروف انت فلا يخلو اما ان يكون الزائد هو
الالف والنون او التاء لاسبيل الى شئ منها اما الاول فللالتباس بالتثنية نحو تضربان واما
الثاني فما اشار اليه بقوله واجتماع النونين في النون اي لاجتماع النونين في زيادة النون احدها
النون المزيدة والثاني علامة الرفع واستكرهوا ذلك لانه يوجب الثقل فلا يصار الى ما يؤدي اليه واما
الثالث فما اشار اليه بقوله وتكرار التائين في التاء اي تكرار التائين في زيادة التاء الاولى تاء
الخطاب والثانية تاء الضمير نحو تضربين وفيه نظر اذ لا استحالة في ذلك لانه يؤدي الى الثقل
اذ التاء ان لم يجتمعا في محل واحد كالنونين ويمكن الجواب عنه تامل قوله وابرز على صيغة المجهول
اي ظهر الضمير في تضربين وهو الياء للفرق بينه وبين جمع اي لو لم يبرز لالتبس بالجمع المؤنث
المخاطبة نحو تضربن ولم يفرق بحركة ما قبل النون جواب سوال مقدر وهو ان يقال لو كسر الباء
وفتح النون في الواحدة وفي الجمع اسكن الباء وفتح النون فح يندفع الالتباس فينبغي ان لا يبرز الضمير فيه
فلم لم يفعل كذلك اجاب بقوله حتى لا يلتبس بالنون الثقيلة والخفيفة في الصورة يعني لو اكتفي بحركة ما قبل
النون في الواحدة لالتبس بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة في الصورة وذلك لان ما قبل النون الثقيلة لا يكون الا
متحركا فلا يمكن تحريكه بالضم لئلا يلتبس بالجمع المذكر نحو تضربن ولا بالفتح لئلا يلتبس بالواحد نحو تضربن
ولا بالكسر لئلا يلتبس بنفسه عند اتصال النون الثقيلة نحو تضربن وقيل وانما قال في الصورة
اذ الالتباس بينهما معدوم من حيث اللفظ لان النون في المخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة مشددة
وفي المخاطبة التي لم تؤكد بالنون الثقيلة مخففة قيل في قوله حتى لا يلتبس بالنون الثقيلة نوع
تساهل والصواب ان يقول حتى لا يلتبس بالمؤكد بالنون الثقيلة انتهى كلامه وفيه بحث اذ الالتباس
بين النون في الصورة لا بين اللفظين تامل واعلم ان اعتبار الالتباس الصوري غير سديد فانه
لو اعتبر الالتباس الصوري لامتنع كثير من الصيغ نحو ضربت بفتح التاء للمخاطب وبكسرها للمخاطبة
وكذلك بالضم للمتكلم وبالاسكان للغائبة ولا يحذف النون جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم
يعرف بين الواحدة هو تضربن الذي اصله تضربين وبين جمعه هو تضربن على تقدير عدم الابراز
بحذف النون في المخاطبة الواحدة المؤنث فاجابه بقوله حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب اي لم يفرق
بينهما بحذف النون في المخاطبة لئلا يلزم الالتباس بين المخاطب المذكر وبين المخاطبة المؤنث نحو
تضرب وفيه نظر لانه يلزم الالتباس على تقدير حذف النون بالمذكر المخاطب وبالمؤنث الغائبة
في الصورة ايضا فذكر المذكر مستدرك فلو قال ولا يحذف النون للالتباس لكان اولى لشموله

٥٥

اياه وغيره من المؤنث الغائبة والموضع الرابع من المواضع الخمسة المذكورة التي يستتر المرفوع المتصل

فيه المضارع للمتكلم فقال و في المتكلم المضارع سواء كان متكلما واحدا او مع الغير وانما قيد المتكلم

بالمضارع احترازا عن الماضي المتكلم فان فاعله ضمير بارز غير مستتر نحو ضربت ضربنا نحو اضرب

اي انا في المتكلم الواحد ونضرب اي نحن في المتكلم مع الغير والموضع الخامس من تلك المواضع الخمسة

الصفة فقال و في الصفة اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وانما استتر فيها مطلقا سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا

مذكرا كان او مؤنثا وذلك لانه لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع نحو ضارب

ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات اي هو هما هم هي هما هن ولما فرغ المصنف عن بيان

المواضع الخمسة التي تستتر فيها الضمير المرفوع المتصل شرع الآن في بيان انه لم خص الاستتار

بالمرفوع دون المنصوب و المجرور فقال واستتر في المرفوع دون المنصوب والمجرور فان قيل كلمة

في غلط اذ لا صحة للمعنى في قوله واستتر في المرفوع قلت بان في العبارة تضمين معنى الايقاع والحصر

فالمراد اي اوقع الاستتار او خص الاستتار او يجوز الاستتار في المرفوع وفي بعض النسخ واستتر المرفوع

الخ وهذا مما لا مناقشة فيه لانه بمنزلة جزء الفعل عليه لان المرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل

بخلاف المنصوب و المجرور فلانهما ليسا كذلك فلا يستتران واستتر اي الضمير المرفوع في الغائب و الغائبة المفرد

نحو ضرب وضربت ويضرب وتضرب وغير ذلك دون التثنية والجمع لان الاستتار خفيف واعطاء

الخفيف للمفرد السابق اولى يعني انما خص الاستتار في الواحد المذكر والمؤنث الواحدة دون التثنية

والجمع لان الاستتار خفيف بالنسبة الى الاظهار لعدم ثقل التلفظ به والمفرد سابق على التثنية والجمع

فيكون كثير الاستعمال واعطاء الخفيف للمفرد السابق اولى لئلا يكون الثقل كثيرا بخلاف التثنية و

الجمع فانهما لما كانا قليل الاستعمال يستحقان الثقل وهو الاظهار وقيل الاستتار خفيف لما مر

والمفرد ايضا خفيف بالنسبة الى التثنية والجمع من حيث المعنى فبينهما مناسبة فاعطي الاستتار له

دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي هذا معطوف على قوله دون التثنية والجمع جواب سوال

هو ان يقال ان المتكلم والمخاطب الذين في الماضي سابقان فينبغي ان يعطى الاستتار الخفيف

لهما كما اعطي للغائب و الغائبة فاجاب بقوله لان الاستتار قرينة ضعيفة والابراز قرينة قوية

فاعطاء الابراز القوي للمتكلم والمخاطب القوي اولى وههنا بحث مشهور وهو انه يلزم على هذا

ابراز الضمير في المتكلم والمخاطب الذين في المضارع ايضا لان المتكلم والمخاطب قويان

سواء كانا في الماضي او في المضارع فتعين احدهما دون الآخر يوجب الترجيح بلا مرجح اجيب

عنه بان الماضي اصل والمضارع فرع فالمتكلم والمخاطب الذين في الماضي يكونان

قويين بالنسبة الى المتكلم والمخاطب الذين في المضارع فانهما ليسا بقويين فلا
يلزم الترجيح بلا مرجح فاعطى الابراز القوى للمتكلم والمخاطب القويين الذين في الماضي
واستتر في المخاطب المستقبل والمتكلم للفرق اى استتر الضمير المرفوع المتصل في المخاطب
والمتكلم للمستقبل ليحصل الفرق بين المتكلم والمخاطب الذين في المستقبل وبينهما
في الماضي ولا يستتر في المخاطبة لان المخاطب لسبقه استحق الخفة بالاستتار واعترض
عليه بان قوله واستتر في المخاطب الخ تكرار لا حاجة اليه لان قوله من قبل ودون
المتكلم والمخاطب الذين في الماضي يدل على ان الضمير المرفوع يستتر في المخاطب والمتكلم
الذين في المستقبل وغاية ما يقال في الجواب انه تصريح بما علم ضمنا لان طبيعة
الانسان مختلفة بحسب الفطرة ذكاوة وغباوة وقيل يستتر في هذه المواضع
المواضع الخمسة المذكورة من قبل دون غيرها كالتثنية والجمع والتكلم والمخاطب
الذين في الماضي لوجود الدليل وهو عدم الابراز في مثل ضرب اى في قولنا زيد
ضرب يريد به ان عدم الابراز دليل على الاستتار وذلك لان الفعل لا بد له من الفاعل
لانه حدث ولا بد للحدث من المحدث وذلك الفاعل لا بد ان يكون ظاهرا او مضمرا ولما لم يكن
ظاهرا كان مضمرا بارزا كان او مستترا والتاء في مثل ضربت في قولنا هند ضربت
معطوف على قوله عدم يعني هو التاء في مثل ضربت وبيان ذلك ان التاء دليل على
ان فاعل الفعل مؤنث وقد علم ان الفعل يدل على الفاعل مطلقا فالحاجة ههنا انما هي الى بيان
انه مؤنث وقد حصل هذا بالتاء فلا حاجة الى اظهار الفاعل فلذلك استتر او نقول ان التاء الساكنة
الداخلة وضعت لتدل على ان الفاعل مؤنث فكانت دليلا على كون الفاعل مؤنثا فكانت دليلا
على الفاعل ايضا فاستغنى به عن اظهار الفاعل رعاية للاختصار عند حصول الغرض بدون
الاطناب تامل والياء مثل يضرب يعني ان الياء وضعت للمذكر الغائب فلا حاجة الى
ابراز ضمير الغائب لوجود الدليل عليه والتاء في مثل تضرب لانها وضعت علامة
الخطاب فكانت دليلا على الفاعل بعين ما ذكر في يضرب واعلم ان تضرب مشترك
بين المؤنث الغائبة وبين المذكر الحاضر فالدليل على الاستتار في المؤنث في المذكر الحاضر مبني
على الاصطلاح واعلم ان الدليل على استتار الفاعل في تضربين هو ما ذكر في تضرب عند الاخفش لا
عند العامة تامل والهمزة في مثل اضرب لانها وضعت للمتكلم الواحد فلا حاجة الى ابراز ضمير المتكلم الواحد
لحصول الغرض بالاختصار والنون في مثل نضرب لانها وضعت للمتكلم اذا كان معه غيره فلا حاجة
الى ابراز ضمير المتكلم مع غيره نحن لوجود الدليل عليه مع الاختصار والصيغة في مثل ضارب

ضاربان ضاربون الخ يريد بها الصفة وهي الاسماء المشتقة من الفعل كاسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل دليل على استتار الضمير فيهما اذا لم يكن فاعلها مظهرا
وذلك لان الصفة لابد لها من ان تكون جارية على موصوف لانها اعراض لا تقوم بنفسها واذا
جرت على الموصوف لابد لها من فاعل مظهرا ومضمر كالفعل فلما لم يذكر بعدها فاعل مظهر علم ان
فاعلها مضمر فيها واعترض على كل من الدلائل المذكورة انه يلزم المصادرة على المطلوب في جعل الدليل
جزء المدعى اجيب عنه بان المدعى هو عدم ظهور الفاعل والدليل عليه انما هو عدم اظهار الفاعل
او عدم الابراز تامل ولا يجوز ان يكون تاء ضربت ضميرا بسكون التاء لا

كتاء ضربت بالحركات الثلاثة في تاء الخطاب لوجود الدليل

نحو ضربت هند فانه لو كان ضميرا لزم حذف فاعله عند فاعله الظاهر اللازم
لان بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم وقيل لان الفعل الواحد لا يقتضي الفاعلين ولان اللزوم
من زيادة الضمير هو الدلالة على الفاعل فاذا ظهر الفاعل لا حاجة الى دليل يدل
لم لا يجوز ان يكون التاء ضميرا والاسم الظاهر بدلا عنها في لا يجوز تحقق الفاعلين قلنا لا يمكن
ضميرا اذ المستكن متحقق في قولك هند ضربت بالاجماع فلو كان التاء ضميرا هو بارز
التقدير يلزم اجتماع المستتر والبارز وهذا غير جائز بالاجماع اعلم لما شابه اسم الفاعل بالفعل
مشابهة كاملة لانه يعمل كعمل الفعل توهم ان يكون الف ضاربان

الوهم بقوله ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حال النصب
جاءني ضاربان رايت ضاربين مررت بضاربين والضمير لا يتغير كالف يضربان فانها لا يتغير في حال
نحو زيد يضربان لا في حالة النصب نحو زيدان لن يضربا ولا في حال الجزم نحو زيدان لم يضربا لما فرغ عن بيان مواضع
الفاعل فيهما على سبيل الجواز شرع في بيان استتار الفاعل على سبيل الوجوب فقال والاستتار واجب في اربعة
الاول في الامر والثاني في المخاطب من المضارع وفي المتكلم الواحد المتكلم مع الغير فذكر الامثلة بقوله افعل كما في
امر مخاطب انت وتفعل له انت وافعل انا

الصيغة على الاستتار وذلك لان الخطاب لا يكون الا مع الغير وقبح افعل زيد وتفعل زيد وافعل
ونفعل زيد وان قال قيل ان قوله وقبح يقتضي جواز ذلك مع انه لا يجوز قلنا بان المراد من القبح
الامتناع اي يمتنع بناء على انه امكان عام سلبت الضرورة فيه عن طرف الوجود ولما فرغ المصنف
عن بيان الماضي احتذى شرع في بيان المضارع فقال فصل في المستقبل خبر مبتدأ
محذوف المصدر بمعنى المفعول اي هذا الكلام مفصول عن السابق وا
وهو لازم بدليل ما قال في الصحاح الاستقبال ضد الاستدبار وفي التاج الاستقبال

فان قيل قولكم ان المستقبل اسم فاعل من الاستقبال يقتضي ان يقال له مستقبل بكسر الباء
على زنة مستخرج بكسر الراء فلم يقال له مستقبل بفتح الباء قلنا الامر كذلك لكنه لما كثر
استعماله في كلامهم بفتح الباء وان كان خطأ وترك استعماله بكسر الباء وان كان صوابا من حيث
القياس صار استعماله بفتح الباء اولى من استعماله بكسر الباء على ما قيل ان الخطأ المستعمل افصح من
القياس المتروك وقال في التصريف الخطأ المستعمل افصح من القياس الغير المستعمل كالمستقبل بفتح الباء و
المستقبل بكسرها ونحن نقول المستقبل ان كان لازما فيتعدى بحرف الجر اي المستقبل به فالترجمة بالفارسية
اي زمانيكه طلب كرده شده است آمدن او اي المطلوب قباله وان كان متعديا فالمعنى مطلوب قباله اي مجيئه
فيكون اسم مفعول على القياس تامل وهو ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع وهو حروف اتين فاعترض
عليه بان هذا التعريف صادق على يزيد ويشكر مع انهما اسمان فلا يكون مانعا واجيب بانهما
مضارعان في اصل الوضع ثم نقلا الى الاسمية فجعلا اسما فدخول كل منهما في التعريف وصدقه
عليهما لا يضر لان المراد من قولنا في اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار اصل الوضع واما النقض بنحو
تمر وتكسر ويسر وغيرها فلا يضر لان المراد بدخول الزوائد عليه نوبة فنوبة فان تزول احديهما
تاتي بالاخرى وهو اي المستقبل يجيء ايضا على اربعة عشر وجها نحو يضرب الخ ويقال له مستقبل
لوجود معنى الاستقبال في معناه اي وانما يقال للمستقبل مستقبلا لوجود معنى الاستقبال
في معناه لان معنى يضرب زيد عمروا انه يضرب زيد عمروا في الزمان الآتي فيكون من قبيل تسمية
المظروف باسم الظرف ويقال له مضارع لانه اي المضارع مشابه بضارب في الحركات و
السكنات وعدد الحروف وجمع السكنات لمناسبة الحركات وباعتبار المواد وفي وقوعه صفة
لنكرة مثل مررت برجل يضرب مقام ضارب وذلك لان الفعل نكرة وضعا فلا
يقع صفة للمعرفة وفي دخول لام الابتداء نحو ان زيدا لقائم وليقوم يعني لام الابتداء يدخل
على المستقبل كما يدخل على اسم الفاعل نحو قولك ان زيدا ليقوم لمن ينكر قيام زيد اشد
الانكار كما تقول ان زيدا لقائم للمنكر البالغ في الانكار وباسم الجنس في العموم والخصوص
عطف على قوله وضارب اي المضارع مشابه باسم الجنس ثم بين المص وجه المشابهة
بقوله يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب بسوف والسين يعني ان
اسم الجنس كرجل مثلا شائع عام في معناه ثم يختص لواحد بعينه بدخول لام العهد نحو جاءني
الرجل كذا المضارع نحو يضرب شائع بين الحال والاستقبال ثم يختص بالاستقبال بدخول
السين وسوف نحو سيضرب وسوف يضرب وكذلك يختص بالحال بدخول لام الابتداء نحو ليضرب
فالمضارع متشابه باسم الجنس في العموم والخصوص فان قيل في قوله تعالى ولسوف يعطيك

٥٩

ربك يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام تقتضي الحال وكلمة سوف تقتضي الاستقبال بينهما

منافاة قلنا اللام فيها التاكيد الفعل لا للحال فان قيل ما الحكمة في ذكر السين معرفا باللام

دون سوف قلنا كلمة سوف واحد لا يتنوع بخلاف السين فانه يتنوع بانواع مختلفة الاول

الاستفعال وهو على ضربين احدهما سين الطلب نحو استعجلته وثانيهما سين الوجدان

استكرمته والثاني سين الاستقبال نحو سيخرج والثالث سين التحول نحو استحجر الطين والرابع

سين الكسكسة وهي التي تلحق كاف الخطاب للمؤنث حالة الوقف نحو اكرمتكس والخامس سين

التاكيد نحو قول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا كما

في المطول فلا بد من ذكر السين معرفا باللام العهدية لتعيين سين الاستقبال ثم

في الاشتراك بين الحال والاستقبال له المضارع مشابه باسم المشترك وهو العين فانه

مشترك بين الركبة والشمس وحاسة البصر وغير ذلك فكذلك المضارع مشترك بين الحال و

الاستقبال اقول لو اكتفى بقوله والاستقبال بالعين في الاشتراك ولم يذكر قوله بين الحال

والاستقبال لكان احرى اذ الاشتراك وجه مشترك بين المضارع والعين مطلقا

بين الحال والاستقبال يتوهم كون اشتراكهما ثابتا بين الحال والاستقبال فيلزم ان

معنى العين حالا واستقبالا تأمل فان قيل لم زيدت على الماضي حروف اتين قلنا حتى

يصير مستقبلا لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح وفي بعض النسخ

وزيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير مستقبلا فان قيل لم لم ينقص حرف

حرف او حرفين حتى يصير مستقبلا فاجاب بقوله لان بتقدير النقصان يصير

القدر الصالح وهو كون الكلمة على ثلثة احرف هذا انما يصدق في الثلاثي المجرد

غيره فيحمل غيره عليه فزيدت حروف اتين على اول الماضي في الغير ايضا حملا على

الاصل فان قيل الماضي هو الذي يتجرد عن حروف الزيادة فكيف يصح قوله زيدت على

حروف اتين لان الماضي لا يكون الا ان يكون خاليا عن حروف اتين قلنا معنى العبارة انه

بالزيادة بان يزاد حرف من حروف اتين في اوله دون غيره من الامثلة فان قيل لم يكون

زيدت في المستقبل دون الماضي مستدركا قلنا هذا القول لبيان النكتة التي تاتيك في هذه النسخة

فان قيل لم زيدت في الاول دون الاخر قلنا لان في الاخر يلتبس بالماضي وتقرير السوال

المضارع بزيادة حروف اتين دون اخر مع ان الاصل في الزيادة ان تكون في الاخر لانه

وتقرير الجواب انه لو زيدت في اخر المضارع من حروف اتين يلزم الالتباس بين الماضي

لانه على تقدير زيادة الالف يلتبس بالتثنية نحو ضربا وعلى تقدير زيادة التاء لو حركت

بالمخاطب والمخاطبة والمتكلم مثل ضربتُ بالحركات الثلاث ولو اسكنت لالتبس بالتانية نحو
ضربت وعلى تقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث نحو ضربن واما على تقدير زيادة الياء وان
لم يلتبس بالماضي لكن الياء حملت على اخواتها فثبت لا التباس فيها حكمنا اقول يفهم
من بعض الحواشي ان المراد بقوله في الاول دون الاخر اي اول المضارع دون آخره
ولكن الكلام السابق ناظر الى ان المراد اول الماضي وآخره تامل وانصف واشتق المضارع
من الماضي لان الماضي يدل على الثبوت اي انما اشتق المضارع من الماضي دون غيره
من الامثلة كالمصدر واسم الفاعل وغيرهما لان الماضي يدل على الحدث الذي ثبت تحققه
ووقوعه وكل ما يدل على الثبات فهو حقيق بان يكون اصلا ومشتقا منه فالمضارع
اشتق منه لانه يدل على الثبات وقيل فيه بحث لانه لو كان مشتقا من الماضي لوجب
ان يدل على اكثر مما يدل على الماضي لما ثبت من زيادة المشتق على المشتق منه في المعنى
والمضارع لا يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لان مدلولهما الحدث والزمان والنسبة
فهما سيان في ذلك قلنا ان المراد من الاشتقاق ههنا هو الاشتقاق اللغوي
وهو كون المضارع مزيدا على الماضي وفرعا عنه لا الاشتقاق الاصطلاحي تامل
وانما اشترط الدلالة على اكثر مما دل على المشتق منه في الاشتقاق الاصطلاحي
دون اللغوي تامل فان قيل قد سبق من قبل ان المصدر اصل في الاشتقاق فكل من
الامثلة والصيغة مشتق منه فما معنى قوله واشتق المضارع من الماضي قلنا
مرجع الكل هو المصدر اما بواسطة او بدونها فالماضي مشتق من المصدر والمضارع
من الماضي والنهي والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك مشتق
من المضارع وكل ذلك من المصدر بناء لما علم ضمنا من الكلام السابق ان المزيد عليه هو
المضارع والمجرد من حرف واين هو الماضي اشار الى تصريح ذلك بقوله وزيدت في المستقبل
دون الماضي لان المزيد عليه بعد المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي فاعطي
السابق للسابق واللاحق للاحق انما سمي مزيدا عليه مستقبلا دون الماضي
لان المزيد عليه انما يكون بعد المجرد وزمان المستقبل انما يكون بعد زمان الماضي
فبينهما مناسبة فاعطي السابق وهو المجرد عن الزوائد مثل ضرب للسابق وهو الماضي
واعطي اللاحق وهو المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل لاجل المناسبة فان
قيل يفهم من قوله زيدت في المستقبل دون الماضي ان يزاد على صيغة يضرب
حرف من حروف اتين وليس الامر كذلك قلنا بان معناه ما ذكرنا من ان المراد من

المستقبل المستقبل بالزيادة بان يسمى مستقبلا والمعنى كانت الزيادة في المستقبل دون الماضي باعتبار مايؤل اليه يعني اطلق لفظ المستقبل على الماضي باعتبار ان يكون مستقبلا كذا في بعض الشروح ثم لما بين المصنف المضارع بانه يقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه ويقال له مضارع لانه مشابه باسم الفاعل في ثلثة اوجه الاول في الحركات والسكنات وعدد الحروف والثاني في وقوعه صفة للنكرة والثالث في دخول لام الابتداء ثم بين انه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ثم بين ان المزيد عليه مضارع والمجرد ماض بقوله فانقيل الخ اراد ان يبين تعين حروف اتين للمتكلم والمخاطب والغائب ليفهم منه تعريف المضارع ضمنا فقال وعينت الالف اي الهمزة وانما سميت الهمزة الفا عند بعض العلماء فانهم يقولون الالف على نوعين لينة وهي مايكون ساكنة كما ولا ومتحركة كاخذ وامر وتقرير المقصود ان الفعل لما كان صادرا من الغائب والمخاطب والمتكلم طلبوا نصيب علامة لتدل بها على ذلك فاختاروا من الحروف الزوائد التي مجموعها اليوم تنساها اربعة احرف وهي الواو والياء والالف والنون لان حروف العلة يكثر دورانها في الكلام والنون ملحقة بها وسيجيئ بيان ذلك عن قريب فالالف اي الهمزة للمتكلم الواحد لان بينهما مناسبة تامة وهي لان الالف يخرج من اقصى الحلق الى غايته ونهايته وهو اي اقصى الحلق وتذكير الضمير باعتبار الخبر مبدء المخارج اي مبدء لمخارج الحروف والمتكلم هو الذي يبدء الكلام منه فيوجد المناسبة بينهما في البداية وقيل انما عينت الالف لانه من حروف العلة وانها خفيفة وبلا زيادة يلزم الثقل فابدلت الالف بالهمزة لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن الابتداء بالساكن وقيل للموافقة بينه وبين انا وقال بعضهم انما عينت الالف للمتكلم الواحد طلبا للموافقة بين المتكلم وبين الضمير المستتر فيه وهو انا اذ اوله الهمزة فاجتلبوا ان يكون في اول المتكلم الواحد من المضارع همزة لان كلا منهما للمتكلم الواحد ثم لما فرغ من بيان الالف شرع في بيان التاء التي اصلها الواو فقال وعينت الواو للمخاطب لكونه من منتهى المخارج والمخاطب الذي ينتهى الكلام به يعني انما عينت الواو للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا لوجود المناسبة بينهما وهو كون الواو من منتهى المخارج وهو ما بين الشفتين والمخاطب هو الذي ينتهى الكلام به فبينهما مناسبة في المنتهية فلما ثبت المناسبة اشار الى ان الواو تقلب بالتاء في المخاطب فقال ثم قلبت الواو تاء حتى لا تجتمع الواوات في مثل ووجل في العطف يعني تقلب الواو في المخاطب بالتاء لان من الافعال ما هو الواوي المثال مثل وجل فلو دخل عليه واو اخرى علامة الخطاب في المضارع صار ووجل وربما تدخل واو العطف ايضا اجتمعت الواوات في كلمة واحدة فيصير

انا اقول لعل خاله كذا يحكي عن نفسه بلا شبهة فتامل ١٢ جلال الدين

في المضارع من الوجل و ووجل بثلاث واوات فيشبه الصوت بنباح الكلب وذلك مكروه فقلبت
الواو تاء لقربهما في المخرج وكثيرما تبدل التاء من الواو نحو التكلان والاصل الوكلان وتراث
والاصل وراث وتجاه والاصل وجاه وتخمة والاصل وخمة وانما قلنا في كلمة واحدة احترازا
عن اجتماع الواوات في الكلمتين فانه ليس بمكروه نحو قوله تعالى اووا ونصروا كذا قيل وفيه ما فيه
ثم لما ثبت ان اجتماع الواوات في اول الكلمة لا يصح اشار الى تاييد ذلك بقوله ومن ثم اي من
اجل ان زيادة الواو في اول الكلمة لا تصح لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الامثلة على تقدير
العطف قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو حتى لا يجتمع الواوات فان قيل من الكلمات التي
في اوله واو فيصح زيادة الواو فيها لانتفاء العلة المفضية لعدم ايراد الواو في الاول من الكلمات التي في
اولها الواو فلا تصح الزيادة في اولها والدليل انما يستقيم في الثاني دون الاول والجواب ان الكلمات
التي ليست في اولها الواو قد حملت على التي فيها الواو وقال بعض الشارحين الوجه المعقول في عدم
زيادة الواو اولا هو انه لو زيدت الواو اولا فبتقدير انضمامها وانكسارها قلبت همزة نحو اجوه
واشاح وبتقدير انفتاحها تضم في التصغير فقلبت الهمزة ايضا نحو اجيه في وجيه تصغير وجه
على ان المفتوح قد تقلب همزة كاحد واناة في وحد ووناة وغرضهم بالزيادة زيادة نفس الحروف
الزائدة اذ لو كان الغرض غيره لزاد وه فلو زيدت الواو اولا وهو لا تحفظ بالبقاء على حالها لزم نقض
الغرض فرفض زيادتها اولا وحكم بان واو ورنتل صلى جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم
لا يصح زيادة الواو في اول الكلمة ينتقض بواو ورنتل فان الواو في اوله زائدة وتقرير الجواب ان واو ورنتل
اصلي لا زائدة ووزنه فعنلل قيل الورنتل بلدة وقيل الشدة يقال فلان وقع في ورنتل اي في
شدة ثم لما فرغ المص عن بيان الالف والتاء شرع في بيان الياء المنقوطة بنقطتين من تحت فقال
فان قيل لم عينت الياء للغائب المذكر قلنا لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي في وسط
كلام المتكلم والمخاطب فناسب ان يعطى الوسط للوسط والياء للغائب المذكر سواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا ولجمع المؤنث فان قيل تعيين الياء للغائب غير صحيح مطلقا لانه يشكل بقوله تعالى والله
يحكم وهو ليس بمذكر ولا بغائب قلنا المراد في الاية هو لفظ الله لا ذاته المنزه عن النقص واسماء الظواهر
هي كلها غيب وقيل المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب ثم شرع في بيان النون فقال وعينت النون
للمتكلم اذا كان معه غيره اي اذا كان مع المتكلم غير المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وقد يشتغل للواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص لتعينها اي
النون لذلك في ضربنا اي لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره في الماضي فزيدت في المضارع
ايضا طلبا للموافقة ثم اشار الى وجه اختيار زيادة النون من بين الحروف الزوائد فقال فان قيل لم زيدت

النون في تضربين قلنا لانه لم يبق من حروف العلة شيء وهو قريب من حروف العلة في خروجهما

عن هواء الخيشوم تقرير السؤال ظاهر وتقرير الجواب ان النون مشابهة بحروف العلة فلما لم يبق من حروف العلة شيء حيث اعطي الالف للمتكلم الواحد والياء للغائب والواو للمخاطب اختاروا النون التي هي مشابهة لها في خروجها عن هواء الخيشوم اي عن صوت الانف والمراد التليين فالحاصل ان حروف العلة لا تخلو عن التليين والنون لما خرجت عن صوت الانف وصوت الانف لا يخلو عن التليين فالنون لا يخلو عن المناسبة بحروف العلة الضعيفة وفتحت هذه الحروف اي حروف اتين المفتوحة اي لخفة الفتحة فان قيل حروف المضارعة اربعة فينبغي ان يذكر الاحرف بلفظ جمع القلة والحروف فعول وهو جمع الكثرة قلنا من استعمال جمع الكثرة مقام القلة وعكسه الا في الرباعي استثناء مفرغ من قوله وفتحت هذه الحروف في جمع الفاظ المضارع الا في الرباعي واراد بالرباعي ما يكون ماضيه على اربعة احرف سواء كان بينها حرف زائدة او لا وهو اي الرباعي فعلل يفعلل وافعل يفعل وفعل

يفعل وفاعل يفاعل لان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي والضم ايضا فرع الفتحة فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وتوجيهه ذلك ان الفتحة اخف الحركات والضم اثقلها والتخفيف في الكلام مطلوب ونقول ان الضم يحتاج الى ضم الشفتين والفتح لا يحتاج الى الضم والمحتاج فرع من غير المحتاج وقيل ان الضم ثقيل والفتح خفيف والتقيل فرع الخفيف فيناسب الضم واما بيان ان الثلاثي اصل والرباعي فرع فظاهر لان الثلاثي قبل الرباعي لان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي من غير عكس فيكون الثلاثي اصلا وقيل لقلة استعمالهن اي قال بعضهم انما ضم في الرباعي لقلة استعماله فالتقيل في التعليل اولى وقيل فيه بحث لان الضم لو كان في الرباعي لقلة الاستعمال لوجب الضم في الخماسي والسداسي لان استعمالهما اقل من استعمال الرباعي فاذا ضم في الرباعي ففيهما اولى بان يضم والجواب ان الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة الى حروفه فلو ضم فيهما لادى الى الجمع بين الثقيلين ففتحت للخفة ويفتح ما وراءهن اي يفتح حرف المضارعة فيما زاد حروفه على اربعة احرف وهو ما كان على خمسة احرف فصاعدا نحو التنسب يكتسب واحرنجم يحرنجم لكثرة حروفهن اي لكثرة حروف الافعال التي هي غير الافعال الاربعة والكثرة يستدعي التخفيف اما هريق فاصله يريق وهو من الرباعي فزيدت

الهاء على خلاف القياس جواب سوال وهو ان يقال ان هريق ما وراء الافعال الرباعي فينبغي ان يكون حرف المضارعة فيه مفتوحا وقد وجد مضموما والجواب ان هريق كان في الاصل يريق وهو من الرباعي والهاء انما زيدت على خلاف القياس وهريق من باب الافعال وفي الشروح الاراقة ريقان والماضي

اراق اصله اروق بالواو والياء وفيه لغة آخر اى اهراق يهريق على وزن دحرج يدحرج
وتكسر حروف المضارعة فى بعض اللغات اذا كان ماضيه ماضى ذلك المضارع مكسور العين

او مكسور الهمزة حتى تدل على كسرة الماضى نحو يعلم تعلم اعلم نعلم ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر
اى حتى تدل كسرة حرف المضارعة على كسرة عين الكلمة او الهمزة المزيدة فى الماضى لطلبها الموافقة و
فى بعض اللغات لا تكسر الياء لثقل الكثرة على الياء الضعيفة المراد من الياء الياء المزيدة لعلامة المضارعة
وعينت حروف المضارعة للدلالة على كسرة العين والهمزة فى الماضى لانها زائدة جواب
سوال وهو ان يقال انتم قلتم تكسر حروف المضارعة اذا كان ماضيه مكسور العين او مكسور
الهمزة لتدل على كثرة الماضى فما وجهه فاجاب بقوله وعينت يعنى ان الياء زائدة والزائدة بالتغير
اولى فان قيل حروف الزوائد كثيرة فلم اختيرت هذه الحروف قلنا الكثرة دورانها وقيل لانه يلزم بكسرة الفاء توالى
اربع حركات وبكسرة العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين نحو علم يعلم ويفعل بكسر العين نحو ضرب يضرب
وبكسرة اللام يلزم ابطال الاعراب يعنى قال بعضهم انما عينت حروف المضارعة للكسرة دون غيرها من الحروف
لانه يلزم على تقدير كسرة حروف غير المضارعة محذور لا محذور على تقدير كسرة حروف المضارعة وبيان ذلك انه لو كسر
الفاء يلزم توالى اربع حركات متواليات فى كلمة واحدة وهو مرفوض فى كلام العرب واما اذا انكسر العين فى المضارع فلانه يلزم
الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين واما اذا انكسر اللام يلزم ابطال الاعراب لان اللام محل الاعراب
وهو على ثلاثة انواع رفع ونصب وجزم نحو يضرب ان يضرب ولم يضرب وتعين الكسرة باللام يفضى الى ابطال محل
الاعراب وهو غير جائز وتحذف التاء الثانية فى مثل تتقلد وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس
واحد لانه ثقيل والمقصود هو الخفة بقدر الامكان يعنى تحذف التاء الثانية جوازا فى مضارع هذه الابواب لاجتماع
الحرفين من جنس واحد وكلما اجتمع فيه الحرفان المتجانسان يجوز فيه ثلاثة اوجه الاول حذف احدهما نحو مستخلات والثانى
قلب احدهما بحرف العلة نحو تقضى البازى اصله تقضض البازى والثالث الادغام نحو مد وفر واما الوجه الثانى فباطل
لان التاء الاولى علامة المضارع والتاء الثانية حرف الماضى فلو ابدلت احدهما بحرف العلة يلزم التغير اما فى حرف العلامة او فى
حروف الماضى وكلاهما باطل واما الوجه الثالث فلا يصح ايضا كما اشار اليه بقوله وعدم امكان الادغام بالعطف على
قوله لاجتماع الحرفين الخ يعنى لو ادغم التاء الاولى فى الثانى فلابد من اسكان الاولى وادغامها فى الثانى واجتلاب
الهمزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة الوصل انما تدخل فى الماضى وفى الامر ولا تدخل فى المضارع لانه
مشابه باسم الفاعل فكما لا تدخل الهمزة فى اسم الفاعل كذلك لا تدخل على المضارع ايضا فلما انتفى الوجهان
تعين الوجه الاول وهو اثبات احدهما وحذف الاخرى فان قيل بالحذف تلتبس بالماضى قلنا لا يلتبس لان الماضى
مفتوح الاخر والمضارع مرفوع وعينت التاء الثانية للحذف دون الاولى لان الاولى علامة والعلامة لا تحذف
فان قيل لم لا اسكنت الضاد فى مثل يضرب قلنا فرارا عن توالى الحركات يعنى لو حرك يلزم

اربع حركات في كلمة واحدة وذلك مستكره فانقيل لم عينت الضاد للاسكان قلنا لان

حركات يلزم من الياء فاسكان الضاد التي يكون قريبا منه اولى توجيه السوال الظاهر غني عن الشرح

الجواب ان الياء من يضرب انما حركت لضرورة الابتداء بالساكن لا يمكن فلما تعذر اسكانها

فاسكان الضاد التي هي قريب الى الياء اولى من اسكان الراء التي هي بعيد عنها

اعلم ان الضمير في قوله منه راجع الى الياء باعتبار ان الحرف يذكر ويؤنث

من اجل اسكان القريب اولى من اسكان البعيد عينت الباء في ضرب

سكان لانه قريب من النون الذي يلزم منه توالي اربع حركات اى لان الباء

من النون الذى كان توالى الحركات بسببه فاسكن الباء وسوى بين

والغائبة في مثل تضرب انت وتضرب هي لاستوائهما في الماضي نحو ضربت و

ضربت في الصورة جواب سوال وتوجيه الايرادات يقال لم سوى بين المذكر المخاطب و

المونث الغائبة في المضارع والاصل عدم الاشتراك بينهما وتقرير الجواب انما وقع

التسوية بينهما في المضارع لاستوائهما في الماضي الذي هو اصل فسوى في المضارع

هو فرعه ليكون الفرع موافقا للاصل وفيه نظر لان استواء المذكر والمونث في الماضي

في مثل ضربت في المخاطب وضربت في الغائبة من حيث التركيب وهو وجود التاء فيه

لا من حيث الحركات واما استواؤهما في المستقبل من حيث الحركات والتركيب

الا ان يقال دلالة القرينة في الحاضر وهو حضور المخاطب تزول الالتباس ودلالة

قرينة ذكر الفاعل في الغائبة تزول الالتباس ايضا او يقال وجه الاشتراك بينهما

التاء جعل علامة لهما نحو انت تضرب وهي تضرب وانت ضربت وهي ضربت ثم لما كان

لقائل ان يقول انما سوى بينهما لاستوائهما في الماضي من حيث التاء وقد كانت التاء

في الماضي للمونث الغائبة ساكنة فينبغي ان يكون التاء ساكنة في المضارع ايضا

غائبة الماضي ليكون المقيس موافقا للمقيس عليه فلم لم يفرقوا بينهما في المضارع كما

فرقوا في الماضي فاجاب بان الفرق في المضارع لا يخلو اما ان يكون بالاسكان او بالضم او بالا

ولا سبيل الى كل منها اما الاول فاشار المص اليه بقوله لكن لا تسكن التاء في غائبة المستقبل

لضرورة الابتداء اى لو اسكنت التاء في المضارع قياسا على المقيس عليه وهو ضربت

يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذر فحركت نحو تضرب فتركوا القياس على المقيس عليه

لاجل هذا واما انه لا سبيل الى الثاني فاشار اليه بقوله ولا تضم حتى لا يلتبس بالمجهول

في مثل تمدح اي لو ضم التاء يلزم الالتباس بالمجهول فتركت الضمة لئلا يلزم الالتباس

بالمجهول فقوله في مثل تمدح اي في المضارع الذي يجئ على وزن يفعل بفتح العين مطلقا اى سواء كان الماضي مفتوحا او مكسورا واما انه لا سبيل الى الثالث فاشار اليه بقوله ولا تكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم اي بلغة من يكسر حرف المضارعة اذا كان الماضي مكسور العين كما مر والحاصل لو كسرت التاء في احد الصيغتين لتوهم المتوهم ان ماضيه مكسور العين فيلزم الالتباس بباب اخر وهو فاسد لان معانى الابواب مختلفة فعلم انه لا سبيل الى شئ مما ذكر من وجوه الفرق فتعين الفتح ثم لما كان لقائل ان يقول ان في الفتحة التباسا بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا اشار الى ذلك بقوله فان قيل يلزم الالتباس ايضا بالفتحة بين المخاطب والغائبة قلنا في الفتحة موافقة بينهما وبين اخواتها اى بين صيغة تضرب وبين اخوات تضرب وهي يضرب واضرب ونضرب لان حرف المضارعة مفتوحة فيها فيرجح الفتح على اخويه ومع خفة الفتح هذا دليل آخر يوجب ترجيح الفتح على اخويه وهو ان الفتح اخف من الكسرة والضمة وهما ثقيلان والخفة مطلوبة فان قيل لم ادخل في اخر المستقبل نون علامة الرفع قلنا لان اخر الفعل صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة يعني اذا الحق بالمضارع الف ضمير التثنية نحو يضربان وواو ضمير جمع المذكر نحو يضربون وياء ضمير المخاطبة المفردة نحو تضربين لحقت بعد هذه الحروف نون في حالة الرفع علامة للرفع وانما خص النون لان اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في كلامهم ولما لم يمكن زيادتها هنا لانه يلزم اجتماع المثلين اما الالفين ان زيدت الالف واما الواوين ان زيدت الواو واما اليائين ان زيدت الياء فزاد واحرفا مشابها بها وهو النون اعلم ان في العبارة تسامحا لان المراد بالدخول اثبات النون لا حذفها وانما جعل اثبات النون علامة الرفع لان الرفع من اقوى الاحوال وثبوته ايضا اقوى لكون الثبوت وجوديا والوجود اقوى واشرف فاعطى الاقوى للاقوى واما الحذف فهو ضعيف لانه حال نقصان فهو مناسب لحال النقصان وهو حال الجزم لان الجزم هو القطع والقطع متضمن للحذف فكان مناسبا له والنصب محمول على الجزم في الحذف في الفعل كما ان النصب محمول على الجر والخاص للاسم فعلم ان النون علامة الرفع والسقوط علامة الجزم اصلا وعلامة النصب لحاقا فافهم قوله بمنزلة وسط الكلمة لان الاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولا يمكن ان يجعل الاعراب في هذه الضمائر لانه يظهر الاعراب فيها لان السكون لازم لها والاعراب هو الاختلاف فجعل النون بدلا عن حركة لام الفعل لان المضارع بلحوق هذه الضمائر لم يخرج عن كونه

معرباً لبقاء مضارعته بالاسم بعد فيضربان كضاربين وتضربين كضاربين وهذه مشابهة من حيث مشابهة الحروف والحركات والسكنات الا نون يضربن وهي علامة التانيث كما في فعلن استثناء من قوله على الرفع يعني ان جميع النونات التي تكون في اخر المستقبل علامة للرفع الا ان نون يضربن فانه ليس بعلامة الرفع بل علامة جمع المونث الغائبة كما ان النون في فعلن ضمير جماعة النساء كذلك النون في يضربن والدليل يدل على انها ليست بعلامة الرفع انها لا يسقط بالناصب والجازم كما ان الالف والواو والياء في يضربان ويضربون وتضربين لا تسقطن لانها ضمير بخلاف النون من تضربان وتضربون وتضربين فانها حرف الاعراب ولهذا تسقط بالناصب والجازم ومن ثم اي من اجل ان النون في يضربن علامة التانيث لا يقال بالتاء حتى لا تجتمع علامتا التانيث يعني لو قال تضربن بالتاء كما ان واحده ومثناه بالتاء تجتمع علامتا التانيث وهما التاء والنون وهذا متروك بخلاف جمع المونث نحو تضربن فان التاء علامة الخطاب لا علامة التانيث فلا يرد كذا ذكره بعضهم وقيل المراد من قوله لا يقال انه لا يقال يضربن تامل والياء في تضربين ضمير الفاعل كما مر جواب سوال وهو ان يقال قد اجتمع علامتا التانيث في تضربين فان التاء والياء كلتاهما للتانيث فاجاب بان التاء الفوقانية وهي التحتانية ضمير الفاعل لا علامة التانيث كما تقدم وفيه خلاف مر ذكره واذا دخل على المضارع لم ينتقل معناه الى الماضي المنفي اي اذا دخل كلمة لم على المضارع ينتقل معناه الى الماضي مثلاً اذا قلت لم يضرب كان معناه لم يقع ضرب في الزمان الماضي لانه مشابهة بكلمة الشرط يعني ان لفظة لم مشابهة بكلمة الشرط وهي ان في كون كل واحد منهما جازمة وعاملة لفظية وايضاً ان حرف الشرط ينقل معنى الماضي الى المستقبل فكذلك كلمة لم لكنها لم ينتقل معنى الفعل الى الاستقبال بل ينتقل الماضي فوجه التشبيه بينهما هو النقل لما فرغ المص عن بيان المضارع شرع في بيان الامر والنهي فقال **فصل في الامر والنهي** وانما اخر الامر من المضارع لانه فرعه وقدم الامر الغائب على الحاضر لان صيغة المضارع باقية في الغائب لا في الحاضر ولما كان الامر قسماً ثالثاً من الافعال بالاتفاق بخلاف النهي فان منهم من ذهب الى انه داخل في المضارع ومنهم من يقول انه قسم رابع من الافعال قدم الامر عليه فقال الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل فقوله صيغة جنس يشمل المقصود وغيره وقوله يطلب بها الفعل فصل يخرج منه الماضي والمضارع حيث لا يطلب بهما الفعل بل المقصود الاخبار وقوله عن الفاعل دون المخاطب اشارة الى قسمي الامر فان قيل يلزم على هذا الحد ان لا يكون

الامر الحاضر المبني للمفعول امر الا انه لا يطلب بها الفعل عن الفاعل بل عن المفعول فلا يكون
جامعًا فالاولى ان يطرح قوله عن الفاعل ويقول الامر صيغة يطلب بها الفعل ويقول الامر صيغة
دالة على طلب مقترن بالزمان قلنا يمكن ان يجاب عنه بان المراد من الفاعل هو الفاعل
او ما تقوم مقامه وقيل بناء الامر للمجهول نادر والنادر لا يعبأ بخروجه عن الحد وفيه ما فيه
ونحن نقول اذا قلت ليضرب زيد بصيغة المجهول فكانك تطلب وقوع الضرب من الفاعل
الغير المعلوم على زيد فافهم واعترض على هذا الحد بانه ليس بمانع لدخول اسماء الافعال فيه
نحو صه ومه اي اسكت سكوتا واما صه بالسكون فمعناه اسكت السكوت الان نقل ذلك عن
المختصر في بحث التنوين واجيب بان المراد بالصيغة بحسب الوضع على الطلب بخلاف اسماء الافعال
فانها موضوعة للفظ الافعال والافعال تدل على الطلب تامل واعلم ان اهل العربية قد ذهب
الى ان الامر عام يشتمل اذا كان الامر اعلى من المامور ومساويا له في المرتبة او ادنى منه لوجود
الصيغة في الكل واما المنطقيون فذهبوا الى انه اذا كان الامر اعلى من المامور يسمى امرا واذا
كان ادنى منه يسمى دعاء واذا كان مساويا يسمى التماسا مثل ليضرب هذا نظير الفاعل
الغائب المعلوم وتصريفه ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن لاضرب لنضرب
وهو اي الامر مطلقا حاضرا كان او غائبا مجهولا كان او معلوما مشتق من المضارع فان
قلت اخذ الامر من المضارع مشكل على قول من جعله حقيقة للحال لانه يلزم الحال وذلك
لان المضارع للحال على اصح الاقوال واتخاذ الامر من الحال محال قلنا من جعله حقيقة
للحال لا ينكر استعماله في الاستقبال فاخذ الامر منه على هذا القول انما يكون فيما
استعمل للاستقبال تامل وقيل مراد المصنف رح ههنا من المضارع
المستقبل تامل لننا بينهما اي بين الامر والمستقبل في الاستقبالية
انما اشتق الامر من المضارع دون الماضي لوجود المشابهة بين الامر
والمستقبل من حيث انهما يفيدان معنى الاستقبال اما المضارع
فظاهر واما الامر فلانه انما يؤمر بما لم يفعل المخاطب ليفعله او يقال
الامر لا يجوز ان يكون مشتقا من الماضي لانه لو كان ماخوذا من الماضي لادى الى
تحصيل الحاصل والى تكليف ما لا يطاق لان ايجاد الموجود محال فلم يبق الا المضارع
واعلم ان قول المص في صدر الكتاب والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ينافي ما قاله
ههنا فالجواب ان المصدر مرجع الكل ولو بواسطة وقيل فيه مذهبان الاول انه مشتق
من المصدر والثاني انه مشتق من المضارع فاشار الى الاول في صدر الكتاب وههنا الى

الثاني وفيه ما فيه اعلم ان الامر على نوعين امر باللام وامر بدونها والاول يبنى للغائب والثاني من الحاضر فاشار المص الى بيان طريق الاشتقاق في الاول بقوله وزيدت اللام في الغائب يعني يؤخذ امر الغائب من المضارع بزيادة اللام عليه نحو ليضرب لانها اي اللام

من وسط المخارج والغائب ايضا وسط بين الكلام المتكلم والمخاطب وهي من الحروف الزوائد المشهورة يعني انما خصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط المخارج والغائب هو الذي يقع بين كلام المتكلم والمخاطب فزيدت اللام فيه لهذه المناسبة وقيل الامر ايضا بين الامر والمامور فيه نظر تامل وقيل انما خص اللام بالزيادة لان اللام من وسط المخارج وخير الامور اوسطها وفيه ما فيه وهي من الحروف الزوائد

التي يشملها قول الشاعر هويت السمان فشيبنني \+ وقد كنت قدما هويت السمانا يعني ان اللام من الحروف الزوائد فلا ضير في زيادتها لكن وجه تخصيصها بالغائب كونها من وسط المخارج تامل وكان المدعي شيئان الاول اختصاص اللام بالغائب دون الحاضر والثاني زيادة اللام فاشار الى اثبات الاول بقوله لانها من وسط المخارج الخ والى الثاني بقوله وهي من الحروف الزوائد ايضا فح يتضح لك ان النسخة التي وقعت فيها هذه العبارة اعني وايضا هي من حروف الخ مع كلمة ايضا ليست بسديد والحق ما وقع في بعضها من العبارة التي كتبناها اعني العبارة المذكورة بدون كلمة ايضا فليعرف وفي بعض النسخ ولانه من حروف الزوائد فعلى هذا يكون دليلا عليحدة على قوله وزيدت الخ اي من حروف هويت السمانا وهي تسعة احرف ومعنى كونها زائدة لا انها يقع زائدة ابدا بل ان كان حرف وقع زائدة في كلام من كلامهم فانه منها وانما فسر الحروف بقوله اي من حروف الخ لاجل البيان والايضاح والبيت لابي عثمان المازني ومعنى البيت هويت متكلم واحد من هوى اي احببت النساء السمين مفعول هويت والالف للاشباع والمراد النساء السمان قوله فشيبنني صيغة جمع المؤنث الغائبات والنون للوقاية والياء للمفعول من شيّب من حد فعّل بالتشديد اي نشأت بان تلك النساء السمان وصلن الشيب الي وقوله قدما حال او خبر من كنت ولم يزد من حروف العلة شيء يعني انما لم يزد من حروف العلة مقام اللام في الامر الغائب مع كثرة دورانها حتى لا تجتمع حرفا علة يعني ان الالف ساكن ابدا لا يليق بالزيادة في اول الكلمة ولو زيدت الواو والياء مقام اللام لاجتمع حرفا علة احدها علامة المضارع والثاني علامة الامر واجتماعهما ثقيل وكسرت اللام اي كسرت اللام المزيدة في امر الغائب هذا جواب سوال وهو ان يقال لم كسرت اللام في الامر والاصل في حرف واحد ان يكون مفتوحا كواو العطف والفاء ولام الابتداء

وهمزة الاستفهام فاجاب بقوله لانها اي لام الامر مشابهة بلام الجارة صورةً ومعنى
اما صورة فظاهر واما معنى فاشار اليه بقوله لان الجزم في الافعال كالجر في الاسماء فيكون
بينهما مشابهة التضاد فحمل الضد على الضد الاخر في الكسر واسكنت بالواو والفاء
وثم اي اسكنت لام الامر بدخول الواو والفاء وثم عليه نحو وليضرب
فليضرب ثم ليضرب وذلك لان هذه الاحرف بمنزلة جزء الكلمة من حيث
يمتنع ان يوقف عليها دون الكلمة واسكنت اللام على التشبيه بفخذ وكبد في فخذ وكبد
بالكسر والى هذا اشار بقوله كما اسكنت الخاء في فخذ اعلم ان كلمة ما مصدرية والكاف
منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اي اسكنت لام الامر باتصال هذه الحروف اسكانا مثل
اسكان الخاء في فخذ ثم اعلم ان الاصل في فخذ فتح الفاء وكسر الخاء ويجوز فيه سكون الخاء
مع فتح الفاء وكسر الفاء مع سكون الخاء وكسرهما ايضا ونظيره وهي وفهي بالواو والفاء
نظيرا الامر كلمة وهي وفهي بسكون الهاء لدخولهما كذلك يسكن في الامر لما فرغ المص عن بيان
امر الغائب شرع في بيان امر الحاضر فقال وحذفت حرف الاستقبال فهو التاء في الامر
المخاطب المعلوم للفرق بين امر الغائب والحاضر وقيل للفرق بينه اي الامر الحاضر وبين المستقبل اذ لو
لم يحذف حرف المضارعة وقلت تضرب لم يعلم انه مضارع او امر فان قيل وعين الحذف في الامر
المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال اي عين حذف حرف الاستقبال في الامر الحاضر دون
الغائب مع انه لو عكس لثبت الفرق ايضا فلاجل ان استعمال امر الحاضر اكثر من استعمال
الغائب وكثرة الاستعمال يستدعي التخفيف فيحذف منه حرف المضارعة للتخفيف بخلاف امر الغائب
فانه ليس بهذه المثابة في الاستعمال ثم اشار المص الى دليل يثبت كثرة الاستعمال في امر الحاضر
دون غيره بقوله ومن ثمه اي من اجل ان حذف حرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم
لكثرة الاستعمال لا تحذف التاء مع اللام في مجهوله اعني يقال لتضرب لقلة استعماله
يعني ومن ثم لا تحذف التاء مع اللام الحاصل في مجهول المخاطب لقلة استعمال المجهول
لما فرغ المص من اشتقاق امر الغائب واحواله وبيان بعض احوال الامر الحاضر شرع في
بيان اشتقاقه من المضارع وهو على نوعين الاول ما كان ما يلي حرف المضارعة بعد
حذفها متحركا فيتم الامر بوقف الاخر نحو عد وضع وقل فلا حاجة الى ادخال همزة الوصل في
اوله لعدم الاحتياج الثاني بقي ما يلي حرف المضارعة ساكنا فاشار الى هذا بقوله
واجتلبت الهمزة اي ادخلت همزة الوصل في الامر الحاضر المعلوم بكسر وضم [illegible] بعد حذف
حرف المضارعة وهي الفاء اذا كان ما بعده اي بعد حذف حرف المضارعة ساكنة نحو اضرب

واقل قبل ادخال الهمزة اما زيادة الهمزة مع طلب التخفيف للافتتاح اى لتقدم الابتداء
بالساكن على ان الهمزة من مبدء المخارج ووقوعه في صدر الكلام مطلقا ولما تخصيص
الهمزة بالزيادة دون غيره من الزوائد قيل هي اقوى الحروف وابتداء ولا ابتداء الا بالاقوى ولان
ولان حكم همزة الوصل ان يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج بخلاف باقي الحروف فيكون
خفيفا وكسرت همزة الوصل في نحو اضرب اي فيما اذا كان عين مضارعه مكسورا او مفتوحا
لان الكسرة اصل عند الاستعمال في همزات الوصل لان الاصل في الحرف السكون والساكن
اذا حرك حرك بالكسر لان الحرف اذا كان مكسورا يكون مخرجه قريبا بكونه ساكنا وقيل لانها
حرف واحدة والاصل في الحرف الواحد السكون والاصل في تحريك الساكن الكسر وذلك لان
تحريك الساكن انما هو بحركة تناسب البناء وصورة الكسرة بعيدة من حركات الاعراب
لامتناعها في بعض المعربات وهو الفعل المضارع والاسم الممتنع عن الصرف وقيل لان الجزم
في الافعال كالجر في الاسماء والجزم اخت السكون فاذا حرك الساكن حرك بالكسر الذي هو
اخت الجر ليثبت التقابل بينهما بالضدية ويمكن ان يقال انما كسرت الهمزة لانه لو فتحت
يلزم الالتباس بالمتكلم الواحد من معلوم المضارع ولو ضمت يلزم الالتباس بالمجهول
فكسرت بالضرورة وقيل اذا كان الفعل مكسور العين فكسرت الهمزة للاتباع واذا كان مفتوح
العين كسرت ايضا لدفع ذلك الالتباس والخفة وضم الهمزة اذا كان عين المضارع
لئلا يلتبس بغيره من الابواب لم تكسر الهمزة في مثل اكتب اى فيما كان
هذا جواب سوال وهو ان يقال ان الاصل في همزة الوصل الكسر كما قررتم فلو لم
تكسر وا في مثل اكتب وانصر مع انها همزة الوصل فاجيب بوجهين الاول انها لو فتحت
يلزم الالتباس بمتكلم المضارع المعلوم عند الوقف كما عرفت والثاني انه لو كسرت
يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية كما اشار اليه بقوله لانه اي الشان
بتقدير كسرة الهمزة يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية فلم تكسر كالم تفتح
فاختير الضم ولا اعتبار للكاف الساكن جواب سوال ايضا وهو ان يقال لا نسلم الخروج من
الكسرة الى الضمة لتخلل الكاف الساكن بينهما فاجاب بما ترى ولا اعتبار للكاف الساكن لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا عندهم اي البصريين الحاجز اسم فاعل من الحجز بمعنى
المنع اى مانعا وحائلا حصينا اي قويا صفة مشبهة من الحصانة بمعنى استوار شدن حصار
وغيرها ومنه يقال حصن حصين ومن ثم يعني من اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا
حصينا وكان حكمه حكم المعدوم تجعل اليه تقلب فيا وقنوة ويقال قنية لان الواو اذا

وقعت من الطرف وما قبلها يكون مكسورا فيصير ياء مع ان ما قبل الواو وهو نون ساكن لكونه كالمعدوم

فاصلا بين الواو والكسرة ولو كان حاجزا قويا لما انقلبت بالياء فعلم انه ليس بقوي وقيل تضم الهمزة

للاتباع وتكسر كذلك للاتباع يعني اذا كانت عين الفعل مضمومة ضمت الهمزة للاتباع واذا كانت مكسورة

كسرة الهمزة اتباعا للعين بخلاف اعلم وامنع على وزن افعل بكسرة الهمزة وفتح العين يعني فان

اعترض المعترض بان همزة اعلم ينبغي ان يكون مفتوحا اتباعا لفتحة العين اجيب بانه لو فتحت

يلزم الالتباس بالمتكلم كما ذكرنا فاشار اليه بقوله لانه اي الامر يلتبس بقول الشاعر حلت

لي الخمر ولو كنت امرارا + من شربها في شغل شاغل + اليوم اشرب من غير مستحقب + اثما من

الله ولا واغل + بسكون الباء في اشرب وانما اسكنت مع انه متكلم اما لضرورة الشعر او للوقف فاشرب

في البيت متكلم ولو جعلت همزة امره مفتوحا ايضا يلزم الالتباس به ومعنى البيت انا اشرب الشراب

حال كوني غير مستحقب اي غير ان يحصل اثما من الله ولا واغل اي لا اشرب الشراب طفيلا للغير ومقصود

الشاعر اني اشرب الشراب من يد المحبوب فلا اثم عليه وقيل يلتبس الامر بجزاء الشرط معطوف على قول الشاعر اي

يلتبس لو فتح الهمزة بالمضارع الواقع جزاء الشرط في نحو قولك ان تمنع امنع بفتح الهمزة ولو فتحت همزة

الامر ايضا يلزم الالتباس بين الامر والمتكلم وفتحت الف ايمن مع كونه للوصل لانه اي ايمن جمع يمين

والف اي الف ايمن للقطع ثم جعل للوصل في اللفظ لا في الخط لكثرته لكثرة وروده على الالسنة ففتحت الف بناء للتخفيف

هذا جواب سوال وهو ان يقال قد ذكرتم ان في الهمزة الوصل الكسر فلم فتحت الف ايمن فاجاب

بما ترى قال بعض الشارحين هذا قول الكوفيين وهو قول ضعيف اذ القطع لم يعرف

صيرورته للوصل في كلام العرب قال في شرح الشافية ايمن الله بمعنى يمين الله فمختلف

فيه ذهب البصريون الى انه مفرد على وزن افعل اذ قد جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك والمفرد هو

الاصل لان العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغيير المجيء مثله في الجمع فقالوا ايمن الله وايم الله و

فتح الهمزة وكسرها في الحركات الثلثة والاصل فيه الكسرة لانها همزة وصل والا لما سقطت

في الدرج وهو عند سيبويه من ايمن بمعنى البركة يقال يمن علينا فهو ميمون واذا قال القسم

ايمن الله لافعلن كذا فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن كذا وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين

لانه لم يجيء على وزنه واحد وآجر وآنك مجميان وايضا ليس جعله افعل اولى من فاعل فهمزته

همزة قطع وانما سقطت في الدرج لكثرة الاستعمال وفتح الف التعريف مع كونه للوصل في

مثل الرجل فينبغي ان يكسر لكثرة الاستعمال للتخفيف ايضا كما في ايمن الله وتوجيه السوال والجواب

ظاهر وفتح الف اكرم لانه ليس من الف الامر بل الف قطع محذوف ومن اكرم اصله تؤكرم وحذفت

الهمزة منه لاجتماع الهمزتين في أأكرم أكرم فيطرح من الكل طرد الليباب توجيه

السوال انما ذكر ثم ان الهمزة يكون مكسورة اذا كان عين الفعل مكسورا منقوض باكرم توجيه
الجواب ان الهمزة ليست للامر بل همزة ماض محذوف من تاكرم لئلا تجتمع الهمزتان في اكرم
في المتكلم الواحد فيكون قطعيا مفتوحا ولا تحذف همزة اعلم في الوصل في الخط حتى لا يلتبس
الامر من باب علم اي لو جاز حذف همزة الوصل في الخط يلزم الالتباس بين امر علم بالتخفيف و
بين امر علّم بالتشديد فان قيل يعلم الفرق بينهما بالاعجام هو الاعراب قلنا الاعجام يترك
كثيرا عند الاستعمال توجيه السوال انه يعلم الفرق بينهما بالاعراب بان يكتب فَاعْلَمْ في
الوصل باثبات الجزم فوق العين واثبات الفتح فوق اللام بالتخفيف و يكتب فَعَلِّمْ في الوصل
باثبات الفتح فوق العين واثبات التشديد فوق اللام واثبات الكسرة تحته وتوجيه الجواب
ان الاعراب لا يكتب في كثير من الاحوال لانه ليس بلازم بل من الامور الجائزة بل البلغاء و
الفضلاء يعيبون النقط والتشديد والاعراب ومن ثمه اي من اجل ان الاعجام تترك كثيرا
فرقوا اي النحويون بين عُمر وعمرو بالواو يعني من قاعدة العرب انه اذا امكن الفرق بين الشيئين
بالحرف والاعجام ايضا يفرق بينهما بالحرف ويتركون الاعراب كثيرا حتى انهم فرقوا بين عمر وعمرو
بالواو ولم يكتفوا بالاعجام فرقا بينهما يعني يكتب الواو في عَمْرو بفتح العين وسكون الميم
ولم يكتب الواو في عُمَر بضم العين وفتح الميم فرقا بينهما وان كان الاعجام فارقا ايضا لانه ترك
كثيرا فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان عمرو اخف من عمر لانفتاح اوله وسكون وسطه
بخلاف عمر فانه مضموم العين ومتحرك الميم بالفتح فيكون ثقيلا فالزيادة في الاخف اولى
من الاثقل تحرزا عن اجتماع الثقيلات ولان عمرو اخف بالتصرف من عمر لكونه منصرفا بخلاف
عمر فانه غير منصرف ولا شك ان المنصرف اكثر تصرفا من غير المنصرف والزيادة تصرف فيكون
عمرو اليق بذلك من عمر كذا في الموضح قيل انما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب
دون الياء لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وحذفت الهمزة في بسم الله لكثرة الاستعمال
اي حذفت همزة الوصل في بسم الله لكثرة الاستعمال جواب سوال ان يقال انه قال
فيما سبق ولا تحذف همزة الوصل في الخط فما تقول في بسم الله فاجاب بما ترى
الدليل الدال على ان حذف همزة الوصل في بسم الله لكثرة الاستعمال انها لا تحذف
في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الاية لقلة الاستعمال كما اشار اليه بقوله ولم يحذف
الهمزة في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي لقلة الاستعمال بخلاف بسم الله تعالى
لم يحذف الهمزة في باسم ربك لقلة الاستعمال لانه انما يستعمل اقرأ
فعلم ان حذفت الهمزة في بسم الله لكثرة الاستعمال فان قيل فما تقول في قوله تعالى

انه من سليمن وانه بسم الله الرحمن الرحيم بحذف الهمزة مع عدم كثرة الاستعمال
ايضا قلنا حذف الهمزة فيه لموافقة التسمية التي كتبت في المصحف فان قيل فلم لا يحذف
الهمزة في قوله تعالى اقرا باسم ربك لموافقة تسمية المصحف قلنا انما يقصد الموافقة
اذا كانت التسمية تامة وباسم ربك غير تامة فان قلت فما تقول في قوله تعالى بسم الله
مجريها ومرسها حذفت الهمزة مع ان التسمية غير تامة قلت حذف الهمزة فيه لكثرة الاستعمال
لان الذين يركبون السفينة يقولون بسم الله مجريها ومرسها في كل بحر ويكتبون في كل
متاع وفيه نوع من التامل فليتعرف لما فرغ المصنف عن بيان اشتقاق الامر شرع في بيان احواله
فقال وجزم آخره اي آخر الامر في الغائب المعلوم والمجهول باللام اجماعا اي اجماعا بين البصريين
والكوفيين نحو ليضرب اعلم ان كون امر الغائب معربا انما هو بالاجماع وكون امر المخاطب
مبنيا او معربا على اختلاف المذهبين اذا لم يتصل به نون التاكيد واما اذا اتصل به تلك
النون فيكون مبنيا بالاجماع لان اللام الجازم للامر مشابهة بكلمة الشرط في النقل
اي في انتقال المعنى يعني ان كلمة الشرط بعضها تنقل معنى الفعل الى الاستقبال اذا دخلت على
الماضي نحو ان دخلت في خلت ان ضربت ضربت وبعضها تنقل معنى الفعل الى الماضي اذا دخلت على
المضارع نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ولام الامر ايضا تنقل معنى الفعل من كونه اخبارا الى
كونه انشاء اعلم ان النسخ مختلفة في هذا المقام وقع في البعض وجزم آخره وفي بعض الاخر واسكن
آخره والاولى احق من الثانية لان الجزم يستعمل في المعربات والسكون يستعمل في المعربات و
المبنيات وامر الغائب معرب بالاجماع وكذلك اي مثل امر الغائب في كونه معربا مجزوما امر المخاطب
عند الكوفيين اعلم ان البصريين والكوفيين اختلفوا في امر الحاضر فذهب البصريون الى
ان امر المخاطب مبني وذهب الكوفيون الى انه معرب ولكل واحد منهما دلائل تمسكوا
في اثبات مطلبهم وللكوفيين دلائل كما اشار المصنف اليه بقوله لان اصل اضرب
لتضرب عندهم اي عند الكوفيين ومن ثم اي من اجل ان اصل اضرب لتضرب
قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا مكان فافرحوا فعلم ان الامر باللام وبدونه
يؤدي الى شيء واحد وهو الاعراب لان البدل تابع للمبدل منه فحذفت اللام منه
في الخط واللفظ لكثرة الاستعمال لا في العمل كما يحذف النون في لم يك لكثرة الاستعمال
ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه اي الامر وبين المضارع فبقي
الضاد ساكنا فاجتلبت اي ادخلت همزة الوصل ووضعت اي
الهمزة في اول الامر موضع علامة الاستقبال وهي التاء واعطى له اي لفظ

الهمزة اثر علامة الاستقبال وهو الاعراب كما اعطى لفاء
رب عمل رب وهو الجر كما في قول الشاعر فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع * فالهيتها عن ذى تمائم محول * فالفاء فى فمثلك بمعنى
رب والمثل مجرور بواسطة رب والكاف مكسور لانه خطاب
للمراءة وقوله حبلى اى امراة حبلى وقوله قد طرقت اى اتيت ليلا
دخلت بمثلك وقوله ومرضع اى ذات رضيع مجرور معطوف على مثلك وقوله فالهيتها الى
اشغلتها واعرضت وجهها عن ذى تمائم اي عن صبي ذى تمائم جمع تميمة وهو التعويذ الذى تعلق
في عنق الصبي وقوله محول صفة لذي تمائم اى عن صبي قد مضى عليه حول كامل والمعنى
اى رب امراة مثلك حبلى ومرضع اتيت بها ليلا دخلت فاعرضت وجوههما
عن ولديهما ولاهتبائه وقت خلوتي اياهما لخلوتي بك اي من خلوتهما
فلم تطع لي وعند البصريين الامر للمخاطب المعلوم مبنى على السكون لان الاصل
فى الافعال البناء على ما عرفت بيانه فيما سبق يعنى ان الامر يشبه الاسم بوجه
من الوجوه وان علة الاعراب هو وجود حرف المضارعة منتف فيه وان
الاصل في الافعال البناء فبني الامر بالضرورة وانما اعرب المضارع
لمشابهة بينه وبين الاسم جواب سوال وهو ان يقال لما كان الاصل
فى الافعال البناء لم اعرب المضارع مع كونه فعلا فاجاب بذلك
ولم يبق المشابهة بين الامر المخاطب والاسم بحذف حرف المضارعة فلا
يكون معربا لان علة الاعراب هو وجود حرف المضارعة وهى محذوفة
في محل النزاع وهو امر المخاطب المعلوم فلما كانت علة الاعراب منفية
فيكون باقيا على اصل البناء ومن ثمه من اجل ان المشابهة قد زالت بحذف
حرف المضارعة قيل قوله فلتفرحوا معرب بالاجماع لوجود علة الاعراب وهي
حرف المضارعة والمراد بالاجماع اجماع النحويين من البصريين والكوفيين وفي الاخير
انه قال ههنا ان علة الاعراب فى المضارع هى حرف المضارعة وقد سبق ان
موجب الاعراب هو المشابهة التامة وهى الحركات والسكنات وباسم الجنس وغيرذلك
مما تقدم ذكره فاي توفيق بين العبارتين فى الموضعين تامل وزيدت فى اخر الامر
نونا التاكيد نحو ليضربن الخ هذا شروع في بيان لواحق الامر واحوال العارضة عليه فى المراد
من الامر مطلقا سواء كان معلوما او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل لم زيدت

في الاخر نون التاكيد فالحق ان يزاد في الاول لان حرف المعنى كالنفي والاستفهام والتمني
والقسم محلها صدر الكلام والنون ايضا من حروف المعاني فينبغي ان يزاد اولا قلنا نون التاكيد يناسب
في الاخر لان المؤكد من التوابع ومحل التابع الاخر لا يقال هذا منقوض بلام الابتداء فانه ايضا
للتاكيد وليس محله الاخر لانا نقول هذا اللام حقه ان يدخل في الابتداء ولهذا سميت لام الابتداء
والابتداء لا يكون الا في صدر الكلام وجعل بعكس المحل حيث فرقوا تاكيد الاسم والفعل فلما كان الفعل متاخرا جعل تاكيده في الاخر
والاسم متقدم جعل تاكيده في الاول فرقا بين تاكيد الاسم والفعل وفتح الباء في ليضربن فرارا عن اجتماع الساكنين
يعني بني الباء على الفتح في امر الواحد المذكر لئلا يجتمع الساكنان وهو الباء والنون المدغم
فان قيل الدليل لا يوافق المدعى لان المقصود فتح الباء واجتماع الساكنان لا يقتضي
ذلك فقد خالف الدليل عن المدعى فانه اذا ضم الباء او كسر لم يلزم التقاء الساكنين
ايضا قلنا الفتح بمعنى التحرك من قبيل ذكر الخاص وارادة العام اي حرك الباء فرارا عن
اجتماع الساكنين هكذا قيل وفيه ما فيه فالحق ان يقال المراد من قوله وفتح الباء
اي حرك بالفتح فالدليل للمتضمن وترك وجه تخصيص الفتح اعتمادا على شهرته فلا مخالفة
ولا وجه لجعل الفتح بمعنى التحرك مطلقا كما قيل وقال بعضهم لانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان
يسكن او يضم او يكسر لا سبيل الى الاول لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني
لانه يلتبس بالجمع المذكر ولا الى الثالث لانه يلتبس بالواحدة المؤنث فلما لم يكن
غير الفتح تعين الفتح وفتح النون اي فتح نون التاكيد للخفة المطلوبة وحذف في ليضربن
اكتفاء بالضمة اي اذا اتصل نون التاكيد بصيغة جمع المذكر يحذف الواو نحو ليضربن
وتقديره انما حذف الواو مع انه ضمير الفاعل لا يجوز لانه عمدة في الكلام اكتفاء بالضمة
يعني لا نسلم ان الواو محذوف لان الدال وهو الضم موجود مكانه فكانه لم يحذف
وهذا كالايماء في الصلاة للمريض قام مقام الاركان فلا يبعد مثل هذا تركا بل فيه
كفاية ما بقدر الامكان والكفاية غير كافية بالفتح في التثنية لوجود اللبس فلم تحذف
الف التثنية عند اتصال نون التاكيد وههنا بحث وهو ان قوله اكتفاء بالضمة
مفعول له ونصبه انما يكون اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به وههنا ليس
كذلك فان الضمة انما تدل على وجود الواو لا على حذفه لوجودها معه نحو
ليضربوا وانما الموجب على حذفها هو التقاء الساكنين فليتامل وحذف ياء اضربي
مرفوع معطوف على قوله الواو لانه مفعول ما لم يسم فاعله لحذف اي اذا اتصل
بواحدة المؤنث نونا التاكيد حذف الياء منه اكتفاء بالكسرة نحو اضربن ويزد

عليه ايضا ما يرد على الجمع المذكر تامل ولا يحذف الف التثنية منها اذا اتصل به
نونا التاكيد حتى لا يلتبس بالواحد لانه بعد الحذف بقي ما قبل النون على الفتح كما في
اضربن في اضربا بحذف الالف وليضربن في ليضربا يلزم الالتباس بين التثنية و
الواحد المذكر فلا يحذف اصلا وكسرت النون الثقيلة لا الخفيفة لعدم دخولها في التثنية
كما ستعرف بعد الف التثنية اذا اتصل بها نحو ليضربان لمشابهتها اي النون الثقيلة
بنون التثنية ونون التثنية يكون مكسورا فكذا ما يشبهه وحذفت النون التي هي
تدل على الرفع اي علامة الرفع ويسمونها بنون الاعراب عند اتصال نون الثقيلة في
الابنية الخمسة من المستقبل الاول في التثنية المذكر مطلقا غائبا كان او مخاطبا
معلوما كان او مجهولا مثل هل يضربانّ بالتشديد اصله هل يضربان بالتخفيف
فحذفت النون التي هي تدل على الاعراب والثاني في الجمع المذكر نحو هل يضربن اصله
هل يضربون فلما الحقت بها نون التاكيد حذفت نون الاعراب فالتقى الساكنان
الواو والنون المدغم فحذفت الواو ولكونه مدة الثالث في التثنية المؤنث كتثنية
المذكر نحو هل تضربانّ الرابع في الجمع المذكر المخاطب نحو هل تضربن الخامس في
الواحدة المؤنث المخاطبة مطلقا نحو هل تضربن كما تقدم فحذفت نون الاعراب
في جميع هذه الامثلة وذلك لان ما قبل نون الثقيلة باتصالها يصير مبنيا مطلقا
والنون التي هي علامة الرفع يقتضي كونه معربا ونون التاكيد يستدعي كون الكلمة
مبنيا فحذفت نون الاعراب والا يلزم الاعراب والبناء في كلمة واحدة وذا لا يجوز لان
اجتماع الضدين في محل واحد محال فلا حاجة اليه لانه انما يكون في المعرب دون
المبني وهذا الفعل ان كان معربا صار حينئذ مبنيا فان قيل لم حذفت نون الاعراب
ولم يحذف نون التاكيد قلنا عدم الحذف لوجهين الاول ان المقصود بالحاق نوني
التاكيد هو تاكيد الفعل فيفوت بالحذف والثاني ان الاصل في الافعال البناء والفعل
المضارع انما كان معربا بسبب مشابهة الاسم كما مر ونون التاكيد من خصائص
الافعال فلما دخل على الفعل ما هو من خصائص الافعال ضعفت مشابهته بالاسم
فحينئذ يرجع الى البناء وادخل الالف الفاصلة بين نون التاكيد ونون ضمير جمع
المؤنث في مثل ليضربنانّ اصله ليضربن صيغة جمع المؤنث الغائبات او المخاطبات
وانما لم يحذف هذه النون لانها ليست علامة الرفع بل هي ضمير جمع المؤنث والضمير
مبني وحكم المبني ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل ولا يحذف فرارا عن اجتماع النونات

في بعض النسخ فرارا عن اجتماع توالي النونات وهذا سهو من الناسخ فالاير ما قيل من استلزام
توالي والنونات النون المدغم والمدغم فيها من الثقيلة ونون ضمير جماعة النساء لما
غ عن بيان احكام نون الثقيلة شرع في بيان احكام نون الخفيفة فقال وحكم نون
تاكيد الخفيفة في جعل ما قبلها مبنيا مثل حكم نون التاكيد الثقيلة لفيه ورته بمنزلة
بسيط وفي انه تسقط النون التي هي علامة الرفع عند اتصالها بالفعل نحو هل يضربن بصيغة
مع وفي انه تدخل في اكثر مداخل الثقيلة الا انه اي النون الخفيفة لا يدخل مطلقا بعد الالفين
جر تذكير الضمير باعتبار ان النون حرف والحرف يذكر ويؤنث والاستثناء مفرغ في كلام
بت اي حكم الخفيفة كحكم الثقيلة في جميع الاوقات الا وقت الدخول بعد الالفين فهم ليس حكمه
كم الثقيلة فان النون الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة فلا يقال اذهبان واذهبنان
د من الالفين الفا التثنية والف جمع المؤنث الفارق بين النونات واما لم يدخل
فيفة بعد الالفين لانه لو دخل فيهم الخفيفة يلزم احد المحذورين وهو تحريك نون
يفة او بقائها على حالها وهو السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة
السكون فتحريكها خروج عن الوضع الاصلي ولا سبيل الى الثاني كما قال المصنف
له لاجتماع الساكنين في غير حده اي في غير حد اجتماع الساكنين ولا يمكن حذف احدهما
الالف في المثنى فلان حذفه يؤدي الى اللبس حيث لم يعلم ان صيغة الفعل مفرد
ي او جمع واما الالف في جمع المؤنث فلان حذفه يؤدي الى اجتماع النونات واما
ا الثاني وهو النون الساكن في كلتا الصورتين فلما مر من انه لا يبقى للالحاق فائدة
ن حد اجتماع الساكنين على حده هو ان يكون الاول مدة والثاني مدغما كقولهم دابة
ه داببه حذفت حركة الباء الاولى فصارت ساكنة وادغمت في الثانية كما في النون
لة بخلاف النون الخفيفة فانه اذا لحق التثنية يلزم التقاء الساكنين على غير حده
قيل اجتماع الساكنين على حدهما بالنون الثقيلة في قولهم ليضربونّ الاول هو الواو
ي هو النون المدغم وهذا الاجتماع جائز في كلام العرب كما عرفت فلم حذف الواو وفيه
اس انه لا يحذف كما لا يحذف الف التثنية وكذا في اضربُنّ واضربِنّ فكان حقه ان
ضربُونّ واضربينّ فينبغي ان لا يحذف الواو والياء كالالف في اضربانّ اجيب
تماع الساكنين على حده في كلمة واحدة جائز عند الجمهور
بونّ كلمتان وهذا يقال له كلام فحذف الواو يعني ان النون
د بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز فكان القياس ان تحذف

الواو والياء في الصورتين لان الساكنين ليستا في كلمة واحدة فان قيل في قولهم
ليضربان قد اجتمع الساكنان على حده مع انه كلمتان ومع هذا جائز اجيب بان
الاصل هو ان لايجوز ذلك ايضا الا انهم جوزوا للضرورة مخافة الالتباس بين المثنى و
المفرد واما في جماعة النساء فلانه لو حذف الالف يلزم اجتماع النونات مع خفة الالف
واستثقال الواو والياء واما نحو تمود الثوب فانه انما جاز لانه في كلمة واحدة وعند يونس
تدخل قياسا على الثقيلة يعني قد جوز يونس ان تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على
الثقيلة وكلاهما اي الثقيلة والخفيفة تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب
فيها اي في سبعة مواضع يعني ان هذين النونين لتاكيد الفعل فكل كلمة يوجد فيها
معنى الطلب يناسب ان تدخلا فيها الاول الامر كما مر نحو ليضربن واضربن والثاني النهي
نحو لاتضربن بالخفيفة والثقيلة والثالث الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشئ في
الذهن نحو هل تضربن كذلك والرابع التمني وهو طلب حصول الشئ على سبيل المحبة
نحو ليتك تضربن كذلك والخامس العرض وهو طلب الشئ والامر باللين نحو الا تضربن
كذلك وكذلك القسم اي في جواب القسم نحو والله لاضربن كذلك فان قيل اين في القسم
الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا قلت تالله لافعلن كذا فكانك قلت اسأل الله
ان افعل كذا والسابع النفي قليلا يعني يدخل الخفيفة والثقيلة في النفي دخولا قليلا
وذلك انما يدخلان فيه لمشابهته بالنهي نحو لاتضربن كذلك ووجه المشابهة ان
كل واحد منهما دال على عدم الفعل هذا دفع سؤال وهو ان يقال ينبغي ان لا يدخل نون
التاكيد في النفي لانه ليس في النفي معنى الطلب مع انه يدخل فيه فاشار الى الجواب
بانه مشابه بالنهي والنهي مثل الامر في جميع الوجوه الجار والمجرور
ان كان صفة للنهي فالمراد النهي الغائب والمخاطب معلوما كان او مجهولا كما
ان الامر كذلك وان كان صفة للامر فالمراد من الوجوه احكام نون التاكيد
من الثقيلة والخفيفة وحذف نون التثنية وجمع المذكر وعدم دخولها
بعد الالفين وغير ذلك نحو لاتضربن ووجه المناسبة بينهما
هو ان يكون كل واحد منهما وضع للطلب
فالنهي لطلب الامتناع كما ان الامر لطلب الفعل
الا انه معرب بالاجماع الاستثناء متصل اي النهي مثل الامر في جميع
الوجوه الا ان النهي معرب بالاجماع اعلم ان النهي مجزوم بلام النهي

انما عملت هذا الجزم لانها تنقل المضارع من الحال الى الاستقبال لاستحالة النهي
امضى وعن فعل هو موجود في الحال فلما نقصت حاله عن احتمال معنى الحال والاستقبال
احتمال معنى واحد وهو الاستقبال ناسب ان يكون للتغير بالجزم الذي ينقص من الكلمة
ئ وهو الحركة لما فرغ المص عن بيان الماضي والمضارع والامر المعلومات شرع في بيان المجهولات
ال ويجئ المجهول من الاشياء المذكورة فمن الماضي نحو ضرب الخ بضم الضاد وكسر
اء هو ما قبل الاخر ومن المستقبل نحو يضرب الخ بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر
ن الامر ليضرب ومن النهي لا تضرب ومن النفي لا تضرب وانما لم يتعرض بها اكتفاء
شهرة او قياسا على المضارع اعلم ان الاصل في الافعال ان يكون فاعلها معلوما
خاطب والمتكلم وهذا يسمى الفعل معلوما لكون فاعله معلوما ولكن بعض الافعال
ن بحيث لم يكن فاعلها معلوما وهو الفعل المجهول والغرض من وضع المجهول ثلثة
ر الاول كما اشار اليه بقوله والغرض من وضعه اي المجهول اما خساسة الفاعل
كان الفاعل اخس من المفعول يعني ترك ذكر الفاعل لخساسته وحقارته مثل ان تقول
تم الخليفة ولم يذكر اسم الشاتم لان شتم الخليفة فهو خسيس حقير لا يليق ان يذكر
الخليفة والثاني كما اشار اليه بقوله او عظمته اي الفاعل اذا كان الفاعل معظما
من المفعول يعني ترك ذكر الفاعل لعظمته نحو قُتِلَ اللصُّ فلم يذكر الفاعل لعظمته و
الثالث كما اشار اليه بقوله او شهرته اي الفاعل كما في قوله تعالى خُلِقَ الْاِنْسَانُ ضَعِيفًا فالفاعل
مشهور لا حاجة الى ذكره وهو الله تعالى لان هذا الفعل لا يتصور من الغير اعلم ان هذه
المعطوفة ليست للانفصال الحقيقي بل لمانعة الخلو فقوله تعالى خلق الانسان الاية
يجتمع فيه العظمة والشهرة معا وايضا كون الغرض من وضع المجهول منحصرا في هذه الثلث
ليس بسديد فانه قد ترك ذكر الفاعل للتغافل كما اذا قال السلطان قتل البغاة ولم يذكر
الفاعل للتغافل عن علم الفاعل اظهارا عن جهالته لئلا يعطيه شيئا وقد يترك للهرب كما
اذا قلت في مجلس من الرفقاء شتم زيد والشاتم حاضر في مجلسه فاتى بصيغة المجهول ليكون
له مهربا عن ذكره اذا اخذه بانه متى شتم زيد فهرب فيقول له ما ذكرت اسمك وغير
ذلك من النكات المذكورة في المطولات ولكن المشهور هو هذه الثلثة واختص بصيغة
فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه غير معقول وهو اسناد الفعل الى
المفعول والحق في الاسناد ان يكون الى الفاعل فجعل صيغته ايضا غير معقولة وهي فُعِلَ
لان هذا البناء لم يجئ في كلامهم لاستثقال الخروج من الضمة الى الكسرة كاستثقالهم الخروج

من الكسرة الى الضمة وانما اسند الفعل الى المفعول لئلا يبقى الفعل بلا مسند اليه فلهذا
اختص بناء المفعول بالافعال المتعدية اذ لو بني غير المتعدي للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا
لا يبقى ما يسند هو اليه ثم اشار الى تاييد قوله غير معقول بقوله ومن ثمه اي من اجل ان هذه
الصيغة غير معقول لا يجيء على هذه الصيغة اي على وزن فُعِلَ كلمة في الاسم الا جاء في كلام العرب
وعِلَ بضم الاول وكسر الثاني ودُئِل بضم الاول وكسر الثاني وهو العين فلما لم يوجد كلمة
في كلام العرب الا هاتين الكلمتين صار هذا الوزن غير معقول لانه لو كان معقولا ليجيء
بهذا الوزن كثير من الكلمات في كلامهم والاستثناء متصل الوعل الشاة الجبلي وهي ماله
طيبة والدئل اسم دويبة شبيهة بابن العرس يقال له راسو لما فرغ المصنف عن الماضي شرع في
بيان المستقبل فقال و في المستقبل على يُفعَل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر هذا
معطوف على قوله فعل من الماضي الخ اي يجيء المجهول في المستقبل من الثلاثي المجرد على يُفعَل
وهو ايضا غير معقول لان هذه الصيغة مثل فُعَلَل في الحركات والسكنات يعني صيغة فُعَلَل
غير معقول ولا يجيء عليه كلمة ايضا اي لانه لا يجيء على هذه الصيغة الا جندبا عند الكوفيين
ومعنى المجهول ايضا غير معقول لعدم اسناده الى الفاعل فاعطي غير المعقول لغير المعقول لمناسبة
بينهما قيل اراد بالمثل الاول لان المثل عبارة عن المساوي في جميع الصفات والمثال لا يحتاج فيه
الى المساوات والمثل ههنا غير مراد لان الياء ليس بمثل فاء الكلمة اذ الياء زائدة والفاء اصلي
وليس بين الزوائد والاصلي مناسبة ومماثلة بخلاف المثال لما فرغ من الثلاثي المجرد
شرع في ثلاثي المزيد فقال و يجيء في الزوائد من الثلاثي ليجيء المجهول في المنشعبة من الثلاثي
بضم الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو اُكرِم من الاكرام على اُفعِل من الافعال و فُعِّل من
التفعيل مثل قُطِّع من التقطيع و يجيء بضم الاول وفتح ما قبل الآخر في المجهول المستقبل
تبعا للثلاثي كما تقول يُفعَل من الافعال مثل يُكرَم من الاكرام ويُفَعَّل من التفعيل وانما
فتح ما قبل الآخر في المضارع وكسر في الماضي تبعا للثلاثي المجرد فانه اصل والمزيد فيه
فرع فيتبع المزيد فيه للمجرد فقوله تبعا مفعول له علة للمجموع الا في سبعة ابواب الاستثناء
مفرغ اي يجيء المجهول من المزيد فيه بضم الاول فقط وكسر ما قبل الآخر في جميع الابواب
الا في سبعة ابواب لان المجهول فيها لا ينحصر في ضم الاول بل مع زيادة امر وهو ضم اول
متحرك منه فقوله بضم اول متحرك منه مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر متعلق بيجيء
يعني يجيء المجهول فيها بضم اول المتحرك الواقع في اثناء الكلمة مع ضم حرف الاول من الكلمة
ويمكن ان يكون قوله بضم على صيغة المضارع المجهول وقوله اول مفعول ما لم يسم فاعله

والاول من ذلك الابواب السبعة المستثناة تُفُعِّل من التفعل نحو تُكُسِّر فالمتحركات فيه
هي الفاء والعين واللام والفاء اول المتحركات والتاء اول الكلمة فضمتا وكسر ما قبل الاخر
وقس على هذا الباقي من الامثلة المستقبلة منها والثاني تُفُوعِل من التفاعل نحو
تُضُورِب والثالث افتُعِل من الافتعال نحو اكتُسِب والرابع انفُعِل من الانفعال نحو انصُرِف
فان قيل باب الانفعال لازم فكيف يتصور المجهول الذي هو مختص بالفعل المتعدي قيل
يمكن التعدية بحرف الجر فيحتاج الى بناء الفعل المجهول والغرض بيان تعداد الامثلة و
تعريفها لا بيان المعاني اللاحقة الافعال من التعدية وغيره والخامس استُفعِل من الاستفعال
نحو استُخرِج فضمت التاء التي هي اول المتحركات والهمزة التي هي اول الكلمة وكسر ما قبل
الاخر والسادس افعُوعِل من الافعيعال نحو اعشُوشِب والسابع افعُنلِل من الافعنلال
نحو اقعُنسِس وضم الفاء في الاولين يعني تُفُعِّل وتُفُوعِل ولم يكتف بضم التاء فاشار الى
الجواب بقوله حتى لا يلتبسا بمضارعي فعّل وفاعل يعني لو لم يضم لصار تفعل وتفاعل بضم
التاء وفتح الفاء وكسر ما قبل الاخر ومثل هذا قد جاء المضارع من فاعل وفاعل المعلومين
بعينه كذلك فيلزم الالتباس وضم الحرف الثالث في الخمسة الباقية اي افتعل و
انفعل واستفعل وافعوعل وافعنلل يعني انما ضم اول المتحرك في هذه الامثلة
ولم يكتف بضم الهمزة التي هي اول الكلمة حتى لا يلتبس بالامر في الوقف له في حالة
الوقف يعني اذا قلت في المجهول وافتعل بفتح التاء وسكون اللام حالة الوقف ويسقط
الف الوصل لدخول الواو عليه يلزم الالتباس بالامر حيث لم يعلم ان هذه الصيغة
امر او مجهول كما اشار اليه بقوله مفسر اله يعني اذا قلت وافتعل في حالة الوقف
بوصل الهمزة في المجهول وافتعل في الامر ايضا اذ اللام في الامر ساكن والتاء
مفتوح والهمزة للوصل يلزم اللبس بين الامر والماضي المجهول فضم التاء لازالة
اللبس له ضمت التاء التي هي اول المتحرك لدفع الالتباس قيل انما قيد الالتباس ههنا
ب حالة الوقف احترازا عن غير حالة الوقف فانه لا التباس فيها لامكان التمييز بالحركات
فان قيل يعلم بضم الهمزة وكسرها قلنا الهمزة تسقط عند الوصل فلا يمكن التمييز
حينئذ واليه اشار بقوله بوصل الهمزة الخ فقس الباقي من الافعال المعدودة عليه
اي على افتعل في احوال الضم والكسر ثانيا وثالثا مجهول وقس الابنية الاربعة الباقية على الفعل
بضم الفاء في انفعل والتاء في استفعل والعين في افعوعل وافعنلل والهمزة قد كانت
مضمومة ومع هذا قد ضم اول المتحركات في هذه الامثلة لازالة اللبس لما فرغ من

بيان الافعال شرع في بيان الاسماء وقدم اسم الفاعل على البواقي لمشاكلته
بالمستقبل وكونه عمدة فقال **فصل** في بيان اسم الفاعل اعلم ان النعت لا يخلو
اما ان يكون معنى الفعل فيه واقعا على شيء فهو اسم المفعول وان كان معنى الفعل قائما
بشيء فهذا على قسمين الاول اسم الفاعل ان كان ذلك المعنى قائما بشيء بمعنى الحدوث
والثاني صفة المشبهة ان كان ذلك المعنى قائما بشيء بمعنى الثبوت والدوام وان كان
ذلك المعنى مفضلا على شيء فهو اسم التفضيل هذا هو المشهود فيما بينهم ولكن مذهب
المصنف ان اسم الفاعل على نوعين احدهما بمعنى الحدوث والثاني بمعنى الثبوت
والدوام فالصفة المشبهة داخل في اسم الفاعل والدليل الدال على ذلك قوله ويجيء
على فعل الخ وقد يجيء الفاعل على فعيل وغير ذلك من الضمائر الراجعة الى اسم الفاعل
وهو اي اسم الفاعل اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل ومعنى قيام الفعل
به اعم من ان يكون بمعنى الحدوث والثبوت فيدخل الصفة المشبهة في التعريف
قوله اسم خبر هو جنس يتناول المقصود وغيره وقوله مشتق من المضارع فصل
يخرج المصدر وغير المشتقات وقوله لمن قام به الفعل يخرج به اسم المفعول و
التفضيل والزمان والمكان والآلة فيكون هذا التعريف جامعا لكلا النوعين
من اسم الفاعل اعني ما كان بمعنى الحدوث وما كان بمعنى الثبوت وهذا التعريف قد
وقع في كثير من النسخ وقد زيد في قليل من النسخ قيد آخر وهو بمعنى الحدوث
ليخرج به الصفة المشبهة لانها تدل على الثبوت ولكن الحق ان الصفة المشبهة
داخلة في اسم الفاعل عنده فلا حاجة الى زيادة هذا القيد حيث يخل بالمقصود
لانه لم يبق جامعا عنده والدليل الدال على ان الصفة المشبهة داخلة في اسم
الفاعل عنده وهو انه اتى بهما في فصل واحد ولم يات بالصفة المشبهة في فصل على حدة
كما فرق في اسم الفاعل والزمان والمكان حيث اتى بها في فصول متفرقة كما سياتي
ان شاء الله تعالى وقيل ان قيد الزائد اعني قولهم بمعنى الحدوث لاخراج اسم التفضيل
وهذا ليس بسديد لان قولهم لمن قام به الفعل معناه من قام به اصل الفعل ولا
يصدق عليه قيام الفعل فيخرج اسم التفضيل فلا حاجة الى قيد الزائد قيل هذا التعريف
ليس بجامع لخروج بعض افراد اسم الفاعل عنه نحو واجب ودائم وباق ويمكن ان يقال
انها نادر واشتق منه اي من المضارع المعلوم جواب سوال وهو ان يقال لم اشتق
اسم الفاعل من المضارع دون الماضي مع كونه دالا على الثبوت فاجاب بانه انما

اشتق اسم الفاعل من المضارع لمناسبة بينهما في وقوعه صفة للنكرة وغيره اه
لحصول المناسبة بين المضارع واسم الفاعل في وقوع كل واحد منهما صفة للنكرة
نحو جاءني رجل يضرب وضارب وقوله غيره اي غير الوقوع صفة لنكرة المراد منه الحركات
السكنات وفي دخول اللام نحو ان زيد لقائم وليقوم ولمناسبة باسم الجنس
في العموم والخصوص يعني ان اسم الجنس يختص بلام العهد كما يختص المضارع بالسين
وسوف وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل غالبا وهذا سمي
به لكثرة الثلاثي وان لم يكن على وزن فاعل في بعض الاوقات وانما قيد بالمجرد لانه
من غيره يجئ على صيغة مضارع معلوم بميم المضمومة موضع حرف المضارعة وكسر
ما قبل الآخر نحو مكرم واعترض عليه بان اسم الفاعل قد يجئ على وزن فعيل وفعول نحو
رحيم وغفور واجيب بان المصنف اراد الاغلب تأمل ثم اراد ان يبين طريق الاشتقاق
والاستخراج من المضارع وقال وحذف علامة الاستقبال من يضرب مثلا وهي
حروف اتين والمراد من يضرب المضارع المبني للفاعل من قبيل ذكر الخاص وارادة العام
يعني اذا اريد بناء اسم الفاعل من المضارع حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه
وبين المضارع وعين الفرق بالحذف لان بالزيادة يلزم الكثرة وعين بحذف علامة
المضارع لانها زائدة والزائد بالحذف اولى وفتح فاء الفعل للابتداء فادخل
الالف لخفتها بين الفاء والعين يعني كان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة الا ان الالف
خفيف فاختير الالف من بينها وذلك لان وضع الاسماء على الخفة ووضع الافعال
على الثقل ولهذا جاء الاسم خماسيا بخلاف الفعل فانه لو جاء خماسيا يلزم الثقل لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر واما معنى فلان الفعل يدل على ثلثة معان الحدث والزمان و
نسبة الفاعل بخلاف الاسم فانه وان كان بحسب اللفظ ثقيلا لكنه بحسب المعنى
ليس بثقيل اذ معناه واحد لا كثرة فيه فكانت الخفة مطلوبة في الاسم فاختير الالف
ادخل بين الصاد والراء دون الاول لان بادخال الالف في الاول اول الكلمة
يصير صيغة اسم الفاعل متشابها ومشاكلا بالواحد المتكلم المضارع ويصير ملتبسا
بالواحد المذكر من اسم التفضيل يعني لو ادخل الالف في اول كلمة يضرب مثلا بعد
حذف علامة الاستقبال صار اضرب فيشتبه اسم الفاعل بالمتكلم فلم يعلم انه
متكلم او اسم فاعل هذا اذا كان مضارعه مكسور العين واما اذا كان غيره فلا
التباس لكن لما لزم الالتباس في بعض المواضع حمل الغير عليه طردا للباب وكذا

يشبه باسم التفضيل في الصورة اي من قطع النظر عن الحركات وكسر عينه
قيل ان اريد انه يكسر عين اسم الفاعل اذا لم يكن في عينه كسرة نحو فاتح من فتح
وقاتل من قتل فيخرج عن الضابطة نحو ضارب لان المعنى الحقيقي بقوله كسر
انما يصدق اذا لم يكن مكسور العين وان اريد معناه المجازي اي يبقى على
الكسرة فيشتمل نحو ضارب لكن لم يشتمل نحو فاتح وقاتل حيث لم يبق على الكسرة اجيب
بانا نختار ان معنى قوله وكسر عينه اي وابقى على الكسرة والابقاء على نوعين لغوي
كما في ضارب وصناعي كما في غيره وقيل معنى قوله وكسر عينه اي كسر ان لم يكن مكسور
العين وابقى على الكسرة ان كان مكسور العين فان قلت فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز في الارادة وهو لا يجوز واجيب عنه بان المراد عين الكسرة في عينه وهذا اعم من ان
يكون بحيث يبقى على الكسرة وادخلت الكسرة بعد ما لم يكن مضارعه كسرة لان بتقدير
الفتح يصير مشابها بماضي باب المفاعلة لان ماضيه يجيء على وزن فاعل بفتح العين
ولو فتح العين في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يلزم الالتباس بذلك وبتقدير الضمة
اي لو ضم الراء في ضارب يلزم الثقل على اللسان لان الضمة جزء ...
الثقيل ثقيل وبتقدير السكون عند الوقف ايضا يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة
نحو ضارب اذا وقف عليه والمراد بحسب الصورة ولكن ابقى مع ذلك للضرورة
جواب سوال وهو ان يقال بتقدير الكسرة يلزم الالتباس بين اسم الفاعل والامر
من باب المفاعلة فكيف جوز الكسرة وتقدير الجواب انه ابقى عليه
مع لزوم الالتباس لاجل الضرورة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من الالتباس
بالماضي لان الامر مشتق من المستقبل واسم الفاعل ايضا مشتق من المستقبل
وهذا الالتباس اهون لان فيه التباس فرع الفرع مع فرع الفرع بخلاف ما لو فتح
الالتباس بين فرع الفرع مع اصل الاصل وهو شنيع جدا وتوضيح ذلك ما قيل
انه لو كسر عين المضارعة في اسم الفاعل وان حصل الالتباس الا ان في هذا الالتباس
التباس الشيء بما يشابهه لان بين الامر واسم الفاعل مشابهة حيث اخذ من المضارع واما على
تقدير الفتح فيلزم التباس الشيء بالشيء وليس بينهما مناسبة والتزام بالشيء المناسب
اولى من الالتباس بالشيء الغير المناسب لما فرغ المصنف عن بيان احد نوعي اسم الفاعل
وهو ما كان بمعنى الحدوث شرع في بيان النوع الاخر وهو ما كان بمعنى الثبوت ويسمى هذا النوع
صفة مشبهة فقال ويجيء اسم الفاعل المسمى بالصفة المشبهة من الثلاثي المجرد

على هذه الاوزان وفي بعض النسخ وقعت عبارة المتن هكذا ويجئ صفة المشبهة
على هذا الاوزان انتهى كلامه فح لاحاجة الى تقسيم اسم الفاعل الى معنى الحدث والثبوت
ولا مناقشة في ذلك الا انه قد جمعهما في فصل واحد والحق انه يفرد الصفة المشبهة
بالفصل الاخر كما فصل في المفعول وغيره اللهم الا ان يقال ان بينهما كمال المناسبة حيث
يجتمعان في قيام الفعل بهما فجمعهما في فصل واحد ولكن يفهم من بعض الشروح ان ضمير
يجئ راجع الى اسم الفاعل حيث اتى بالتذكير فقال ويجئ اسم الفاعل على وزن فَعِل بفتح الفاء
وكسر العين نحو فَرِق من الفرق وهو الخوف من حد سمع وعلى وزن فعل نحو شكس بفتح
الفاء وسكون العين الشكس صعب الخلق لمن ساءت اخلاقه الشكاسة
صعب خوئى شدن من حد سمع وعلى فُعْل بضم الفاء وسكون العين
نحو صلب الصلب الشديد قيل الصلابة سخت شدن من حد كرم وعلى
فِعْل بكسرة الفاء وسكون العين نحو ملح الملوحة شور شدن آب اندران
والنعت مليح ولا يقال مالح الا في لغة من حد كرم وعلى فُعُل بضم الفاء والعين نحو
جنب الجنب ضد الطهارة وسببها انزال المني من حد نصر وعلى فَعَل بفتح الفاء
والعين معا نحو حسن الحسن نيكو شدن من حد نصر وفي بعض النسخ على فَعِل بفتح
الفاء وكسر العين نحو خشن الخشونة درشت شدن و سخت شدن و ناهموار
و خار دار بودن فان قلت فعلى هذه النسخة يلزم التكرار لان هذا الوزن
داخل في قوله نحو فَرِق قلنا لا تكرار لان الاولى من باب فَعِل بكسر العين وهذا من باب
فَعُل بضم العين وفيه نظر يعرف بالتامل وعلى فَعَال بفتح الفاء والعين المخففة نحو جبان
مشتق من الجبن بى دل شدن من حد نصر وعلى فُعَال بضم الفاء وفتح العين المخففة
نحو شجاع مشتق من الشجاعة دلير شدن در حرب من حد كرم وعلى فَعْلان بفتح الفاء
وسكون العين نحو عطشان يقال عطش بالكسر فهو عطشان من العطش وهو
خلاف الري يعني سيراب شدن من حد سمع وعلى أفْعَل بفتح الهمزة وسكون الفاء نحو
احول مشتق من الحول كج شدن چشم دو بين شدن يک شئ را من حد سمع وهو اي احول اي
وزن افعل يختص مختص بباب فَعِل بفتح الفاء وكسر العين هو على حد علم مثل عور
يجئ هذا الوزن من غير باب مكسور العين لا ستة ابنية يجئ من باب فعل بضم العين استثناء
افعل له وزن احوال يختص بباب فعل الاستة الفاظ على وزن فانها لم يختص بباب فعل وقد
وزن فَعُل على فتح الفاء وضم العين نحو احمق من الحمق وهو قلة العقل ونحو اخرق من الخرق بفتح

الهمزة وسكون خاء المعجمة وفتح الراء المهملة وآخره القاف الخرق پاره كردن ونحو ادم من الادمة گندم گون شدن ونحو ارعن من الرعون والرعونة والرعون بالعين المهملة اي الاسترخار يعني سست شدن وبرد گول و زود سخن و فروهشته گوشت كذا في المنتهى ونحو اسمر من السمرة نيز گندم گون شدن ونحو اعجف من العجف بالتحريك لاغر شدن وزاد بناء سابعا بالامثلة المستثناة الاصمعي هو رجل اعجم من العجمة يعني كند زبان وبسته زبان شدن والاعجم الذي لايقدر على الكلام اصلا وايضا الذي لايفصح ولايبين كلامه بوجه حسن وان كان من العرب وايضا هو الذي في لسانه عجمة ولكنة وان افصح بالعجمية والمقصود ان هذه الالفاظ السبعة قد جاءت من باب فعُل مضموم العين ولم يختص بباب فعِل بالكسر قال الفراء ان هذه الالفاظ قد جاءت من باب فعِل مكسور العين فيكون مختصا بباب فعِل بالكسر حيث قال نحو حمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمُق بضم العين وهذا بالاتفاق فيقاس عليه غيره كما قال وكذلك يجئ خرق وسمر وعجف اعني فعل لغة فيهن اي في جميع هذه الكلمات فانها استعملت من مكسور العين لامن مضموم العين وكذلك آدم بكسر العين وهو لغة في ادم بضم العين وكذلك ارعن فانه من رعن مكسور العين وهو لغة في رعن بضم العين وقس عليه غيرهما لما فرغ من بيان الصفة المشبهة التي هي قسم من اسم الفاعل شرع في بيان افعل التفضيل لانه قد يكون بمعنى الفاعل فصار مشابها به فقال ويجئ افعل لتفضيل الفاعل يعني ان الاولى والانسب ان يكون افعل التفضيل بمعنى تفضيل الفاعل على الغير لابمعنى تفضيل المفعول على الغير وذلك لان التفضيل يكون لمن له تاثير في الفعل بالزيادة والنقصان والمؤثر في الفعل هو الفاعل لا المفعول لان الفاعل هو الذي صدر عنه الفعل لا المفعول فاذا لم يكن للمفعول تاثير في الفعل لايوصف بالزيادة والنقصان فلا يقال زيد اضرب من عمرو على ان معناه ان الضرب الذي وقع على زيد اكثر مما وقع على عمرو بل معناه ان الضرب الذي صدر من زيد اكثر مما صدر من عمرو ثم اشار المصنف الى بيان اشتقاق افعل التفضيل وموضعه فقال من الثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجئ افعل التفضيل من المزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروف المزيد فيه في صيغة افعل وذلك لان افعل التفضيل ثلاثي زيد في اوله همزة ليصير وزنه افعل فان كانت الكلمة اربعة احرف او اكثر فاذا زيد في اولها همزة خرج وزنها عن افعل فلا يجئ الا من الثلاثي

وَلهذا لم يجئ من الرباعي ايضا وتوضيح ذلك انه لو بني من نحو استخرج فلا يخ اما ان
تحذف الزوائد او لا تحذف فان حذفت الزوائد فقلت اخرج لم يعلم ان المراد منه كثرة
الخروج او كثرة الاستخراج وان لم تحذف لم يكن بناء افعل التفضيل منه ولا يجيء افعل
التفضيل من لون نحو احمر وابيض واسود ولا عيب نحو احور واحمق لان فيهما اي اللون
والعيب يجئ افعل للصفة نحو اسمر واحمر واعور واعمى فيلزم الالتباس بين افعل التفضيل
وافعل الصفة يعني لو جاء افعل التفضيل من لون وعيب ايضا لم يعلم انه افعل التفضيل او افعل
الصفة فيلزم الالتباس الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه ذو حمرة او زائد
الحمرة اعلم ان المراد من العيب العيب الظاهري حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا
ولا يجئ افعل التفضيل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس بتفضيل الفاعل
يعني لو جاء افعل التفضيل بمعنى المفعول لانك تقول لتفضيل الفاعل زيد اضرب من
عمرو على معنى ان الضرب الذي صدر من زيد اكثرهما صدر من عمرو فلو قيل هذا لتفضيل
المفعول ايضا بمعنى ان الضرب الذي وقع على زيد اكثرهما وقع على عمرو يلزم الالتباس
بين تفضيل الفاعل والمفعول فان قيل لم لم يجعل على العكس بان يجئ التفضيل للمفعول
دون الفاعل حتى لا يلزم الالتباس بين تفضيل الفاعل والمفعول قلنا جعله اي جعل فعل
التفضيل للفاعل اولى من جعله للمفعول لان الفاعل مقصود في الكلام ولذا لا يتم الكلام
بدونه فبنائه للمقصود اولى من بنائه لغير المقصود والمفعول فضلة في الكلام ولهذا يجوز
حذف المفعول دون الفاعل وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول لانه يجئ الفاعل من المتعدي
واللازم ولا يجئ المفعول الا من المتعدي يعني لو كان افعل التفضيل بمعنى الفاعل لجاء التفضيل
في الفاعل من جميع الافعال اي فعل اللازم والمتعدي ولو كان بمعنى المفعول لجاء
التفضيل في الفعل المتعدي فقط لا في اللازم فالفاعل عام حيث جاء من المتعدي و
اللازم والمفعول اخص ورتبة العام مقدم على رتبة الخاص وما هو مقدم يليق ان يتعلق
الفعل به دون غيره وقيل او رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لان
اكثر الامر من الفعل اللازم ونحو اشغل من ذات النحيين يجيء لتفضيل المفعول وقوله نحو مبتداء
خبره قوله شاذ وقوله لتفضيل المفعول صفة اشغل جواب سوال وهو ان يقال انك ادعيت
ان افعل يجيء لتفضيل الفاعل فقط وقد جاء في كلامهم لتفضيل المفعول كما في قول العرب هذا
اشغل من ذات النحيين فاشغل افعل التفضيل بمعنى المفعول فالمعنى فلان اكثر مشغولا
من ذات النحيين فاجاب عن هذا بانه شاذ فالنحيين بصيغة التثنية وواحد النحي وهو

٨٩

زق السمن والجمع نحاء وقصته عن ابي عبيدة في المثل اشغل من ذات النحيين وهي امراة
اسمها سبيعة من بني تيم بن عدي من تغلب حضرت في ايام الجاهلية سوق عكاظ وهي
قريب من مكة ومعها نحيان من السمن لتبيعهما فذهب بها ابو عبد الله بن جبير الانصاري
في جهلة الى مكان خال ليبتاعهما منها ففتح احدهما وذاقه ودفعه اليها فامسكت
باحدى يديها ثم فتح الاخر ففعل بها ما فعل بالاول ثم غلبها وجامعها فوطى بها
وهي لا تقدر على دفعه عن نفسها لحفظها فم النحيين في شغلها على السمن فلما قام وفرغ
عنها قالت لا هناك فهرب خوات فضرب بها المثل فيمن شغل ببلاء يصعب دفعه ليس
وقع فيه كذا في الصراح وقولهم اعطاهم الدنيا جواب سوال وهو ان يقال ان
المصنف قال ولا يجيء من المزيد فيه فلم جاء من المزيد فيه فان اصله اعطى فزيدت
عليه همزة التفضيل فاجتمع الهمزتان وحذفت احديهما ومعناه اكثر اعطاء من غيره
فاجاب عنه بانه شاذ واولاهم المعروف اي الاحسان وفي بعض النسخ المعروف
الكاشان من الزوائد فان الاولى من المزيد فيه جواب سوال وهو ان يقال اولى
افعل التفضيل من الايلاء بمعنى الاعطاء وهو المزيد فيه وقد قال المص انه لم يجيء من المزيد
فيه فاجاب بانه شاذ قوله من الزوائد يتعلق بقوله اعطى واولى واحمق من هبنقة من
العيوب جواب سوال وهو ان يقال ان المص قد قال فيما سبق ان افعل التفضيل لم يجيء من
العيوب فقال العرب احمق من هبنقة وقد جاء احمق من العيوب بقرينة كلمة من التفضيلية لان
افعل الصفة لا يراد كلمة من تحتها فاجاب بانه شاذ والمراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة
في الظاهر كذا في شرح الكافية وقصة ذلك ان هبنقة لقب رجل يقال له ذو قلادة واسمه
يزيد بن ثروان جد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق ومن جملة حمقه انه
كان يعلق بعنقه قلادة من ودعات اي خرزات مختلفة الالوان فقيل له لم علقت هذه بعنقك
فقال لان اعرف نفسي من بين الناس فسرقها منه اخوه ليلة وعلقها بعنقه فلما اصبح رأى
اخاه قد علق تلك القلادة بعنقه فضحك وقال يا اخي سرقتها مني فانت انا فاين انا ويجيء
اسم الفاعل على وزن فعيل نحو قوله نعم المولى ونعم النصير اي الناصر وقد يستوي فيه
اي الفعيل المذكر والمؤنث لكن لا مطلقا بل اذا كان الفعيل بمعنى المفعول وانما قيد
الفعيل بمعنى المفعول انه اذا كان بمعنى فاعل كعليم وسميع يدخل التاء فيقال امراة
عليمة وسميعة وذلك لان فعيلا بمعنى فاعل اقرب الى الفعل من فعيل بمعنى مفعول في الرتبة
الفاعل كالجزء من الفعل فكذا في الاستعمال والفعل يذكر اذا كان الفاعل مذكرا ويؤنث اذا كان مؤنثا بخلاف

المفعول فانه فضلة لا يوافق الفعل فان قلت كلمة اذا للشرط فاين جزاؤه قلنا جزاؤه محذوف والدليل هو
قوله ويستوى الخ او يقال كلمة الشرط اذا كانت بحيث يدل ما قبله على الجزاء يجرد عن معنى الشرط و
يكون للوقت نحو قتيل يقال رجل قتيل وامراة قتيل اي مقتولين وانما يستوى المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى
مفعول دون فاعل فرقا بينه اي الفعيل الذي بمعنى الفاعل وبين الفعيل الذي بمعنى المفعول
يعني اذا كان بمعنى فاعل دخلت التاء على المؤنث نحو كريم وكريمة بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول
فان التاء لا تدخل عليه ليحصل الفرق بين الفاعل والمفعول الا اذا جعلت الكلمة من عداد
الاسماء الاستثناء مفرغ اي يستوى المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول في جميع الاوقات
الا وقت جعل ذلك الكلمة اعني فعيلا من اعداد الاسماء نحو رجل ذبيح وامرءة ذبيحة بمعنى مذبوحة
ورجل لقيط وامرءة لقيطة فالذبيحة واللقيطة اسمان لما يذبح والملقوطة وليس فيهما معنى
الوصفية وقد يشبه به اي بفعيل بمعنى مفعول ما هو اي فعيل بمعنى فاعل في عدم دخول التاء
فيه فيستوى فيه المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين يعني اذ قريب
وقع خبر رحمة الله وهي مؤنث فينبغي ان يقال قريبة ولم يقل قريبة مع انه فعيل بمعنى فاعل تشبيها بفعيل
بمعنى مفعول وقد يقال ان الرحمة مصدر والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث وفيه نظر
فان هذا انما يستقيم اذا كان المصدر خاليا عن تاء التانيث فافهم لما فرغ عن بيان اسم
الفاعل الذي جاء على وزن فعيل شرع في بيان اسم الفاعل الذي يكون للمبالغة على وزن فعول فقال
ويجئ اسم الفاعل للمبالغة على وزن فعول بفتح الفاء واما بالضم فهو مصدر نحو رجل منوع و
امراة منوع اي كثير المنع وقد يستوى فيه الفعول المذكر والمؤنث ايضا كما يستوى في الفعيل
بمعنى مفعول اذا كان اي بشرط ان يكون الفعيل بمعنى فاعل لا مطلقا
نحو قولهم امرءة صبور ورجل صبور اي كثير الصبر وهو حبس النفس عن الجزع
والجوع ويقال في الفعول الذي بمعنى المفعول ناقة حلوبة بادخال التاء فيه يعني اذا كان
الفعول بمعنى المفعول لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو ناقة حلوبة اي
محلوبة الحلب دوشيدن من نصر واعطى
الاستواء في فعيل الذي للمفعول نحو رجل قتيل
وامرءة قتيل واعطى الاستواء في فعول الذي للفاعل نحو رجل
صبور وامراة صبور طلبا للعدل بين الفاعل والمفعول وهو التسوية بينهما
ويجئ اسم الفاعل للمبالغة على اوزان مختلفة نحو رجل صبار وامراة
صبارة اي كثير الصبر ونحو سيف مجزم ومجزمة ومجزام ومجزامة

ای كثیر الجزم وهو القطع وهو ای وزن مفعل ومفعال نحو مجزم ومجزام مشتركة بین الآلة نحو منقب لما ینقب به وبین المبالغة للفاعل ایضا نحو رجل محرب ای كثیر الحرب ونحو رجل فسیق وامراة فسیقة بكسر الفاء والسین المشددة الذی یدوم علی الفسق وكثیر الفسق ونحو كبار بضم الكاف وتشدید الباء المفتوحة الموحدة یقال رجل كبار وامراة كبارة ای كثیر الكبر وقد جاء فی التنزیل نحو قوله تعالی ومكروا مكرا كبارا بالتشدید ونحو رجل طوال وامراة طوالة ای كثیر الطول بضم التاء المهملة و تشدید الواو ونحو رجل عجاب امراة عجابة ای كثیر العجب بضم العین المهملة وتشدید الجیم ایضا كذلك وقد جاء فی كل منهما بالتخفیف ونحو رجل علامة ای كثیر العلم بفتح العین تشدید اللام ونحو رجل نسابة ای كثیر المعرفة بالانساب علی وزن علامة وقیل اذا تمام كان بمعنی المبالغة فزید مبالغته بدخول التاء علیه ونحو رجل روایة علی وزن علامة ایضا بمعنی كثیر الروایة ونحو رجل فروقة بفتح الفاء وضم الراء المهملة المخففة القاف والتاء بمعنی كثیر الفرق بالتحریك وهو الخوف ونحو رجل ضحكة بضم الضاد المعجمة وسكون الحاء المهملة والكاف والتاء بمعنی الذی یضحك علی الناس كثیرا ونحو رجل مجذامة بكسر المیم وسكون الجیم وفتح الذال المعجمة والالف والمیم والتاء بمعنی كثیر الجذام وقیل مجزامة بالزاء المعجمة بمعنی سریع القطع للمودة اعلم ان التاء فی هذه الكلمات لیست للتانیث بل بمعنی المبالغة وقد كان كلمات قبل دخولها ایضا للمبالغة فزیدت التاء مبالغة فی المبالغة ونحو رجل مسقام بكسر المیم وسكون السین والكاف بمعنی كثیر السقم ونحو رجل معطیر بكسر المیم وسكون العین وكسر التاء المهملتین والیاء التحتانیة والراء المهملة بمعنی كثیر العطر ویستوی المذكر والمؤنث فی التسعة الاخیرة وقد اضطربت عبارة الشارحین فی بیان هذا المحل فقیل المراد من التسعة هو من علامة الخ یعنی یقال رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل روایة وامراة روایة ورجل فروقة وامراة فروقة ورجل ضحكة وامراة ضحكة ورجل مجزامة وامراة مجزامة ورجل مسقام وامراة مسقام ورجل معطیر وامراة معطیر فیستوی فیهن المذكر والمؤنث ویرد علیه ان روایة علی وزن علامة لم یذكر فی كثیر من النسخ الصحیحة فتكون الابنیة ثمانیة لا تسعة وبقی لك سبعة امثلة ذكرت اولا وهی التی لم یستو المذكر والمؤنث فیها وهی هذه السبعة یقال رجل صبار وامراة صبارة وسیف مجزم وحدیدة مجزمة ورجل مجزام وامراة مجزامة ورجل فسیق وامراة فسیقة

فعیل وفعول بمعنی

٩٢

٥٣

ورجل كبار وامرأة كبارة ورجل طوال وامرأة طوالة ورجل عجاب وامرأة عجابة
ويرد عليه ان مجزام مفعال وعجاب وكبار لم يذكر في كثير من النسخ الصحيحة فيكون
الابنية الباقية المذكورة او لاخمسة لاسبعة وقال بعضهم ان المراد من التسعة
هو من قوله فسيق الى آخر النظائر بغير التكرار يعني فسيق وكبارة وعلامة وراوية
وفروقة وضحكة ومسقام ومجزامة ومعطير ويرد عليه شيئان الاول ان الفسيق من وسط
الابنية اذ اولها صبار والثاني ان الرواية ليست مذكورة في بعض النسخ بل المذكور
فيه رواية على وزن علامة وفيه ما فيه وبالجملة ان عبارة الشارحين لا يخلو عن
التعليق بل عبارة المتن ايضا لانه مطلق يوهم ان يدخل في حكم التسوية ما هو
ليست كذلك من الامثلة فاعرفه بالتامل قوله لقلتهن يعني ان الابنية التسعة
قليلة الاستعمال فلا يحتاج الى الفرق بين المذكر والمؤنث اما قولهم مسكينة
محمولة على فقيرة جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان مسكينا محمول على معطير
والتاء في مسكينة للتانيث يقال رجل مسكين وامرأة مسكينة وفي المعطير
يستوي المذكر والمؤنث فبالحري ان يستوي في المسكين ولم تدخل التاء
في مسكينة وتقرير الجواب انه انما دخلت التاء في مسكينة فانه محمول
على فقيرة والفقيرة على وزن فعيلة بمعنى الفاعل ولم يستو المذكر والمؤنث
في الفعيل الذي بمعنى الفاعل فلم يستو المذكر والمؤنث في مسكينة ايضا وذلك لان
الفقيرة والمسكين يتناسبان في المعنى وهو من لا شيء له ومن له ادنى شيء
وهو قوت يوم وقيل لانه نقيضه في المعنى لان الفقير من له ادنى شيء والمسكين
من لا شيء له وقيل على العكس وعلى كلا التفسيرين يثبت التضاد بينهما ومن عادتهم
حمل الضد على الضد ثم اشار المص الى انه قد يحمل الضد على الضد في الحكم بقوله
كما قالوا هي عدوة الله وان لم تدخل التاء في فعول الذي للفاعل حملا على معنى
صديقة لانه اي العداوة نقيضه اي الصداقة يعني ان القياس ان يقال عدو الله
بدون التاء لان فعولا بمعنى الفاعل لم يدخل عليه التاء لكن ادخل التاء حملا على
صديقة من حمل الضد على الضد وبيانه ان الصديق على وزن فعيل بمعنى الفاعل
لم يستو فيه المذكر والمؤنث يقال رجل صديق والانثى صديقة فالعدوة محمول
على الصديقة لان الصداقة بمعنى دوست شدن والعداوة بمعنى دشمن شدن فحمل النقيض
على النقيض لما فرغ المص عن بيان اسم الفاعل على الثلاثي المجرد شرع في بيان اسم الفاعل

للثلاثی المزید فیه فقال وصیغته ای اسم الفاعل من غیر الثلاثی علی وزن صیغة
واحد المذکر المعلوم المستقبل حرکاتا وسکناتا ثم اشار الی طریق الاشتقاق
منه بقوله بمیم ای بادخاله فی اوله بعد حذف حرف المضارعة موضعه بضموم منه
لا مفتوح حتی لا یلتبس بالظرف ولا مکسور وکسر ما قبل الآخر منه ای ان لم یکن مکسورا
نحو مکرم مشتق من یکرم والمراد بقاء کسرة ما قبله لا اعطاء الکسر فلا یرد علیه شیء
تامل واختیر المیم لتعذر حرف العلة جواب سوال هو ان یقال لم اختیر المیم فی جعله
قائما مقام حرف الاستقبال بل ینبغی ان یزاد حرف من حروف العلة کما زاد تم فی الملحق
الثلاثی المجرد مع انها بالزیادة اولی فاجاب بان اختار المیم لتعذر ایراد حروف العلة
ههنا اما الالف فلانه لا یمکن الابتداء الا بقلبه همزة واما الواو فلا تزاد فی اول الکلمة
مطلقا کما بین فی موضعه واما الیاء فلانه المفضی الی الالتباس بالمضارع ان حذف
حرف المضارعة ولانه یؤدی الی التکرار الخالی عن الفائدة ان لم یحذف حرف المضارعة
وذا بخلاف الحکم فلما تعذر زیادة حرف من حروف العلة ینبغی ان یزاد حرفا مناسبا
بها واعاما اختیر المیم من حروف الزوائد المشابه بحروف العلة لاجل قرب المیم فی
المخرج من الواو فی کونهما المیم والواو شفویة وهو من ضمتین فان قلت حروف الشفة
کثیر فلم عین المیم بالزیادة من بینهم قلنا زیادة المیم من بین سائر الحروف واکثر و
ایضا مثل هذا موقوف علی سماع الاصطلاح ومعرفة قواعد کلامهم لا یبنی بالقیاس
تامل واعاما ضم المیم ههنا للفرق بینه اسم الفاعل وبین الموضع ای اسم الزمان
والمکان ویقال له الظرف ولم یفتح لاجل طلب الفرق بین اسم الفاعل والظرف لانه
قد یجیء بفتح المیم وکسر ما قبل الآخر فی بعض الابنیة نحو منسک من
والمجزر من الجزر وهو نحر الابل والمنبت من النبت یعنی علی وزن مفعل بفتح المیم وکسر العین سماعی
وضم المیم ههنا للفرق بینها وبین فاعل المزید فیه واما الکسر فلدفع الالتباس
الالة للمجرد لانه لا یاتی من غیره وما جاء من نحو مسهب ومحصن وملفج للفاس
المفعول من الفج واحصن واسهب جواب سوال وهو ان یقال ان مسهب بضم
المیم وسکون السین المهملة وفتح الهاء اسم فاعل من اسهب وهو ثلاثی المزید فیه لم یکسر ما
قبل آخره یقال اسهب الرجل اذا اکثر کلامه وقیل اسهب ای افتقر ونحو ملشب وارس مثل لانه
ویافع من اعشب واورس وایقل فاعل والفج وایقع جواب سوال وهو ان یقال یافع اسم
فاعل من ایفع وهو ثلاثی المزید فیه فکان القیاس موفع فکذا معشب وموریس

مبقل ومحل وملقح فاجاب عنهما اى المسهب واليافع بانهما شاذ يعني نادر الاستعمال
يقاس عليه فقوله نحو مبتدء وشاذ خبره الايفاع بالغ شدن كودك والنعت منه
يقال ايفع الغلام اذا ارتفع فهو يافع واليافع اسم رجل لما فرغ عن الصيغة
المبنية للفاعل المذكر شرع في الصيغة المبنية للمؤنث فقال ويبنى ما قبل تاء
التانيث على الفتح نحو ضاربة لانه صار بمنزلة وسط الكلمة ووسط الكلمة يكون
الا ان الاعراب انما يظهر في الاخر دون الوسط كما في نوني التاكيد الثقيلة
الخفيفة وياء النسبة نحو كوفي وبصري وغيرهما وانما بنى على الفتح دون غيرها
المطلوبة في كلام العرب وهو لا يوجد الا في الفتح وذلك لان بزيادة التاء
الاسم حصل الثقل فيبنى على الفتح لتحصيل الخفة لما فرغ المص عن بيان اسم
شرع في بيان اسم المفعول فقال

فصل في بيان اسم المفعول

واسم المفعول اسم مشتق من يُفعَل المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل
قابل الفعل والاثر فقوله اسم جنس متناول للمقصود وغيره من الاسماء وقوله
مشتق فصل يخرج به الجوامد وقوله من يُفعَل بضم الحرف المضارعة وفتح ما قبل
اخر فصل اخر يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من يَفعَل المعلوم وقوله لمن وقع
عليه الفعل فصل بعد فصل يخرج به اسماء الزمان والمكان والالة وغيرها لان الظرف
من وقع فيه الفعل لا عليه واما الالة فلان الفعل وقع به لا عليه ايضا قيل وفيه نظر لان يبقى
على يخرج اسم الفاعل والزمان والمكان والالة وما عداهما من المشتقات لانها مشتقات من
يفعل بفتح الياء لا من يُفعل بضم الياء فلا حاجة الى قوله لمن وقع عليه الفعل احترازا عما
ولو قال من المضارع بدل قوله من يُفعل لكان احرى انتهى كلامه ونحن نقول
ان اسم الفاعل والمفعول من الزمان والمكان والالة مشتقات من المضارع المطلق
والمصدر على اختلاف الاقوال والمضارع المطلق سواء كان معلوما او مجهولا
بالزمان والمكان فلا وجه للتخصيص بالمعلوم فلا بد من قيد اعني
لمن وقع عليه الفعل تامل وصيغته اى اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن
مفعول غالبا نحو مضروب انما قيدنا بالغالب لانه قد جاء على وزن فعيل كجريح
بمعنى المجروح والمقتول وفعول نحو ضروب بمعنى مضروب ثم شرع في بيان
اشتقاقه فقال وهو اى اسم المفعول مشتق من يُضرَب مضارع المجهول
بينهما اى بين مضروب ويُضرَب لان كلا منهما مبني للمفعول فانقيل لم ادخل

الميم مقام الزوائد اى مقام حروف الاستقبال دون غيرها من الزوائد فان قيل
المزيدات للميم بل ينبغي ان يزاد ثمه حرف من حروف العلة لان زيادتها شائع وهن
اولى بالزيادة قلنا لتعدد حرف العلة وهو ان زيادتها فى اول الكلمة ههنا متعذر
لانه لو زيدت الالف يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذر ولو زيد الياء ثم ان حذف
حرف الاستقبال يلزم الالتباس بالمضارع وان لم يحذف يلزم تكرار اليائين
الخاليين عن الفائدة فى اول الكلمة ولو زيد الواو فزيادتها فى اول الكلمة لم يجئ
فى كلام العرب كما مر فصار مضربا بضم الميم وفتح ما قبل الاخر
اذا دخل الميم بعد حذف حرف الاستقبال مقامها ولا يجوز ان يكون ضمير صار راجعا الى
اسم المفعول تامل ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال لان مفعول باب
الافعال يجئ بضم الميم وفتح ما قبل الاخر مثل مكرم فلدفع الالتباس فتح الميم وكلامنا
في اسم المفعول من الثلاثي المجرد واما اختيار الفتحة فلاجل الخفة فصار مضربا بفتح الميم
وفتح ما قبل الاخر ايضا وضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع اى بالظرف من الثلاثي المجرد اذا
بنى من يفعل بضم العين ويفعل بالفتح وكان الاولى ان يقول بدل الموضع المصدر الميمي
لان الموضع من يفعل بكسر العين لا يجئ على مفعل بالفتح وهذا ايضا لا مطلقا لصحيح
المثال والناقص واما المصدر الميمي فيجئ على مفعل بالفتح مطلقا فصار مضربا بفتح
الميم وضم الراء ثم اشبعت اى الضمة ضمة الراء لانعدام مفعل بالضم في كلامهم بغير التاء
واما بالتاء فموجود في كلامهم فتولد منها واو واما مكرم ومعون فنادران مع جعله
الفراء جمع مكرمة ومعونة بالتاء وانما قيد بغير التاء احترازا عن مفعلة بالتاء فانها
ليست بمرفوضة فى كلام العرب لمجئ مقبرة ومشربة وقد قيل انها اسماء المواضع السابقة
لذلك الفعل غير جارية على الفعل فصار مضروبا على وزن مفعول ادخلت التنوين لما
للاسم وغير المفعول من الثلاثى المجرد دون مفعول سائر الافعال والموضع يعنى ان
المفعول والموضع من باب الافعال بل جميع الابواب المنشعبة على صيغة واحدة
فلم غير مفعول المجرد دون المزيد فيه فاجاب بقوله حتى يصير مشابها فى التغير باسم الفاعل
اعنى غير الفاعل من يفعل بفتح العين ويفعل بالضم الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل
بفتح العين كما كان المضارع كذلك وفاعل بضم العين فيما كان مضارعه مضموم
العين فغير المفعول ايضا للمواخاة بينهما اى للمشاكلة والمناسبة بين اسمى الفاعل
المفعول وذلك لان الفعل له طرفان طرف الايقاع وطرف الوقوع عليه ففى طرف

الايقاع هو الفاعل وفي طرف لوقوع عليه هو المفعول لان الفعل المتعدي كما يقتضي
اسم الفاعل يقتضي اسم المفعول ايضا وذلك لان كل واحد منهما يؤخذ من المضارع
ولان كل منهما يعمل عمل فعله بشرط الاعتماد وبمعنى الحال او الاستقبال لما فرغ عن
بيان اسم المفعول عن الثلاثي المجرد شرع في بيان اسم المفعول من الثلاثي المزيد
فيه فقال وصيغته اي اسم المفعول من غير باب الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر نحو مستخرَج بفتح الراء من يستخرج وفي بعض كتب الصرف على صيغة
المضارع المجهول لكنه بميم مضمومة وبفتح ما قبل الآخر وكذلك مدحرَج بفتح الراء من
يدحرج ومكرم من يكرم اعلم ان المراد بقوله بفتح ما قبل الآخر اعم من ان يكون فتحه لفظا
او تقديرا ليتناول اسم المفعول الذي ليس ما قبل آخره مفتوحا بسبب الاعلال او الادغام نحو متعد ومحمر
ومختار لما فرغ المصنف عن بيان اسم المفعول شرع في بيان اسمي الزمان والمكان فقال

فصل في بيان اسم الزمان والمكان جمعهما المص في فصل واحد لكمال المناسبة
بينهما في اخذ الاشتقاق اي كل فعل يؤخذ منه المكان يؤخذ منه الزمان ايضا وفي
هيئة الصيغة والظرفية وغير ذلك فشرع في التعريف فقال اسم المكان هو اسم مشتق
من يفعل المضارع المعلوم والمجهول لمكان وقع فيه الفعل فقوله اسم جنس شامل للقصد
وغيره من الاسماء وقوله مشتق يخرج به الجوامد وقوله من يفعل فصل آخر يخرج به نزال
فانه اسم مشتق من الامر لا من المضارع فان اصل نزال انزل وقوله لمكان وقع الخ
يخرج به اسم الفاعل والمفعول والآلة والزمان ايضا قال بعض الشارحين قوله
من يفعل يخرج به اسم المفعول فانه ليس بمشتق من يفعل المعلوم بل من يفعل
المجهول وفيه بحث فان الزمان والمكان لم يختصا بالمعلوم بل يجيئان من المجهول
ايضا يعني ان الفعل المعلوم كما يحتاج اليهما كذلك الفعل المجهول يحتاج اليهما وايضا
قوله لمكان وقع الخ يخرج به اسم المفعول ايضا فيكون ذكر قوله من يفعل مستدركا
طائل تحته فالحق ما ذكرنا لك فاعرفه فزيدت الميم بعد حذف حرف المضارعة
مقامه كما زيدت في اسم المفعول مفتوحا للمناسبة واقعة من حيث وقوع
الفعل بينهما اي بين المكان واسم المفعول وذلك لان في اسم المفعول وقوع الفعل عليه
وفي اسم المكان وقوع الفعل فيه ولهذا سمي المكان مفعولا فيه ولم يزد في المكان
الواو كما زادوا في اسم المفعول حتى لا يلتبس المكان به اي المفعول جواب سوال
وان يقال ينبغي ان يزاد الواو كما زيدت في المفعول رعاية للمناسبة بينهما

والجواب انه انما لم يزد لاجل دفع الالتباس بالمفعول وفيه ان زيادة الواو كما يوجب
اللبس فكذلك زيادة الميم يوجب اللبس بالمصدر الميمي فينبغي ان لا يزاد
كما لا تزاد ثمه تامل ويجيء صيغة المكان من باب يفعَل بفتح العين مفعَل
بالفتح كالمذهَب من ذهب على حد منع او يرده لشهرته بالفتح قياسا واستعمالا
يعني يجيء بفتح العين مطلقا منه الا من المثال فانه اى الظرف منه اى المثال
ولو ياكان او يائيا بكسر العين سواء كان مكسور العين كموعد او لمفتوح العين نحو الموجِل
او بضم العين كموجد من يوجد على حد كرم على لغة بني تميم فانه يجيء بكسر العين
حتى لا يظن في الفتح ان وزنه فوعل لا جواب سوال وهو ان يقال لم كسرت العين
في المثال فاجاب بانه لو لم يكسر يلزم احد الامرين اما ان يفتح العين او يضم ولا سبيل
الى الضم لانه قد تحقق ان مفعُلا بفتح الميم وبضم العين لم يجيء في كلامهم فثبت
الفتح وهذا ايضا ليس بصحيح لانه على تقدير الفتح يظن ان وزن موجل فوعل
مثل جوهر فيلزم اصالة الميم وزيادة الواو وهذا خلف فتركت الفتح وكسر العين
ولا يظن في الكسر لان فوعِلا بكسر العين لا يوجد في كلام العرب فكسرة العين اولى
من الفتح فاختيرت ومن باب يفعِل يجيء المكان من المضارع مكسور العين مفعِل
بكسر العين ليوافق حركته حركة المضارع الا من الناقص فانه اى ظرف المكان منه
اي الناقص يجيء بفتح العين مطلقا نحو مرمى فرارا عن توالي الكسرات لان الياء بمنزلة
الكسرتين وكسرة ما قبلها والحاصل ان ظرف المكان من الناقص يكون مفتوح العين
مطلقا اى سواء كان المضارع يفعِل بكسر العين كمرمى من يرمي او يفعَل بفتح
العين كمخشى من يخشى او يفعُل بضم العين كمدعى من يدعو ولا يبنى المكان من يفعُل
مضارع مضموم العين مفعُل بضم العين لثقل الضمة ولذا رفض مثال مفعُل بضم
العين فقسم موضعه اى المكان من المضارع المضموم العين وقيل الضمير يرجع الى
مفعُل بالضم والمال واحد بين مفعِل بكسر العين ومفعَل بالفتح واعطى للمفعِل
بالكسر احد عشر اسما فهو المنسِك من نسَك ينسُك على حد نصر اى محل العبادة
والمجزِر من جزَر يجزُر على حد نصر ينصر اى موضع الجزر كمكان نحر والمنبِت
من نبَت ينبُت على حد نصر ينصر اى موضع النبات والمطلِع من طلَع يطلُع
على حد نصر ينصر له موضع طلوع الشمس والمشرِق من شرَق يشرُق
على حد نصر ينصر له موضع الشرق والمغرِب من غرَب يغرُب على حد نصر

ينصر اے موضع غروب الشمس والمفرق من فرق يفرق على حد نصر
اے موضع شق الراس اے موضع قسمة شعر الراس والمسقط من سقط
يسقط على حد نصر اى موضع سقوط الشئ وقيل موضع سقوط الولد
عن الام والمسكن من سكن يسكن على حد نصر اى موضع السكون و
المرفق من رفق يرفق على حد نصر اى موضع اتصال العظمين بين الذراع
والعضد وقيل موضع الرفق وهو ضد العنف يعنے نرمی کردن ومعنے
الرفق مهربانی کردن والمسجد من سجد يسجد على حد نصر ينصر اسم بيت
وضع للعبادة يسجد فيه اولم يسجد اما موضع السجود فالمسجد بفتح الجيم
لا غير كذا ذكر سيبويه وذكر فى شرح الوقاية المسجد من الالفاظ التى جاءت
على المفعِل بالكسر ويجوز فيه الفتح على القياس فالفقهاء اذا قالوا بالفتح ارادوا موضع
السجود وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر
وهو خلاف القياس الا فى المعنى المشهور ففى المعنى الاول استمروا على القياس
اعلم ان الامثلة المذكورة كلها بخلاف القياس انتهى كلامه والباقى للمفعَل
بفتح العين لخفة الفتحة المراد من الباقى غير الامثلة المذكورة واسم الزمان مثل اسم
المكان فى جميع الاحكام التى ذكرت فى اسم المكان بابا وبناء وغيرهما اعلم ان ما ذكرنا
من اسم الزمان والمكان من الثلاثى المجرد واما فى غيره فاسم الزمان والمكان يجيئان على وزن
اسم المفعول نحو مدخل ومستخرج من ادخل يدخل واستخرج يستخرج والمص لم يبين لانه علم فى فصل
اسم المفعول حيث قال ثم وغير مفعول الثانى دون الافعال والموضع وانما كان المكان والزمان
فى غير الثلاثى على صيغة اسم المفعول لان الفعل يقع فيهما فصار كل واحد من المكان و
الزمان والمفعول محلا للوقوع فتشابه كل واحد منهما بالمفعول به فلهذا كان على صيغة المفعول
لما فرغ المص من اسم المكان والزمان شرع فى اسم الالة فقال فصل فى بيان اسم الالة
وهو اى اسم الالة اسم مشتق من يفعل للالة اى لما يعالج به الشئ وفائدة قيود التعريف
قد مر غير مرة قوله للالة خرج به كلما هو غير المقصود يعنى ان الالة اسم لما يستعان كالمحلب
يعنے کاسه که در وشیر دوشند ولقائل ان يقول فى هذا التعريف نظر لانه عرف اسم الالة
بانه مشتق من يفعل للالة ومعرفة المحدود موقوف على معرفة الحد فالحد موقوف على معرفة
الاجزاء فمعرفة الالة موقوفة على معرفة الالة اذ الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على
ذلك الشئ فيلزم تعريف الشئ بنفسه وهذا باطل ويمكن ان يجاب عنه بانه عرف الالة

الاصطلاحية بالآلة اللغوية وصيغتها اى اسم الآلة مِفعَل بكسر الميم وفتح العين من تمام
من اجل ان صيغته مِفعَل قال الشاعر المَفعَل للموضع والمِفعَل الآلة والفَعلة للمرة
والفِعلة للحالة يعنى المفعل بفتح الميم والعين للظرف وبكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء
للمرة نحو ضربة يعنى يكبار زدن والفِعلة بكسر الفاء للحال اى للنوع كجلسة يعنى نوع نشستن
واما بالضم فهو للمرة والنوع وكسر الميم الذى فى اسم الآلة ولم يفتح للفرق بينه اى اسم الآلة
وبين الموضع نحو مضرب وقد يجئ اسم الآلة على وزن مفعال نحو مقراض وهو ما يقرض به الذهب
والفضة وغيره من القرض وهو القطع ومفتاح وهو ما يفتح به الباب يعنى كليد وقد يجئ اسم الآلة
مضموم العين والميم نحو المسعُط وهو ظرف اى اناء يجعل فيه السعوط اى دواء يصب فى الانف
وقيل السعوط نوع من الدواء يعالج به الدماغ الفاسد فالمسعط ظرف يجعل فيه فان قيل
الظرف لا يكون آلة الشئ اذ الظرف عبارة عن مكان وضع الشئ فيه والآلة اسم ما يعالج به
فيتنافيان قلت المراد ان المسعط من حيث انه يوضع فيه الدواء فهو يكون ظرفا
للدواء ومن حيث انه آلة لاراقة الدواء فى الانف ويعالج وصب الدواء فيه فهو
آلة له ومثاله الصدف ظرف الدواء من حيث انه يوضع فيه ذلك الدواء وآلة
من حيث انه يصب به ذلك الدواء فى الانف والمنخل فهو ما ينخل به الدقيق وهو
الغربال التى ينسجونها من الخيط الرقيق لا هو الذى ينسجونه من الصوف واعطاء الحيوان
ينخلون به الحنطة وغيره والاول يقال بلسان ما وراء النهر فارسيا ايك والثانى
معروف بغربال قال سيبويه هذان اى المسعط والمنخل من عداد الاسماء فيكون
الآلة بكسر الميم وفتح العين وذلك لان الاسم المشتق من يفعل لم يجئ على وزن مفعل
بضم الميم والعين لهذا الوعاء المخصوصة وليس بالة وكذلك اخواته اى المسعط معنى المدق
يعنى بر كوبند والمسقط هى البزاق والمدهن يعنى روغندان والمكحلة سرمه دان -
والحرضة اشنان ولما فرغ المصنف عن بيان الباب الاول فى الصحيح شرع فى بيان
الباب الثانى فقال الباب الثانى فى بيان المضاعف وانما قدم هذا الباب على
الابواب الباقية لقربه من الصحيح فان اكثر الابنية من المضاعف تصح واما ابدال
الياء من احد حرفى التضعيف فانما هو فى مواضع مخصوصة لا كثيرة بخلاف تليين
الهمزة فانه كثير اعلم ان المضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف ومعنى التضعيف
دو چند ساختن وفى الاصطلاح هو ان يجتمع المتماثلان او المتقاربان فى كلمة او كلمتين
او التقاء احد المثلين بالاخر فى كلمة واحدة هكذا قالوا وفيه بحث من وجوه اما

اولا فلان كلمة او لا يستعمل فى التعريفات لانه يوجب الشك فى التقسيم وكيجيب بان هذا
من قبيل تقسيم المحدود لا تقسيم الحد وهو جائز واما ثانيا فلان لفظ ددن سلس
ان كان داخلا فى المضاعف على ما هو راى البعض فالتعريف صحيح جامع لاقسامه وان لم
يكن داخلا فيه كما هو رأى البعض فغير صحيح لكونه غير مانع لدخولهما فى هذا التعريف
ويجيب بان ذدن وسلس مبنيان على مذهب من قال انهما داخلان فى المضاعف ويقال
له اى للمضاعف الاصم ايضا الاصم من به وقر ويقال رجل اصم اذا فقد سمعه
ولا يسمع الصوت الخفى ولذا سمى المضاعف بالاصم لشدته اى لشدة المضاعف
باعتبار تكرار الحرف فيه يعنى كما ان الاصم يستدعى صوت الجهر كذلك المضاعف
يستدعى الجهر ولان المضاعف لا يتحقق الا بتكرار الحرف الواحد كما ان الاصم
لا يسمع الصوت الا باللفظ المكرر فان قيل ينبغى ان يعرف المضاعف اولا لان
الذات سابق وبعد ذلك يذكر اللقب قيل المضاعف مشهور فكان بمثابة البديهى
والبديهى غير مفتقر الى التعريف ولا يقال له اى المضاعف صحيح لصيرورة احد
حرفيه حرف علة فى نحو تقضى البازى اصله تقضض من باب تفعل فاستثقلوا
اجتماع ثلث ضادات فابدلوا الضاد الاخيرة بالياء ثم ابدلت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وانما تعين الابدال بالياء لخفتها من الواو وانما خص الضاد الثانية
بالابدال لان الثقل نشأ منها فهو لها حرى ولانها لام الفعل وهو محل التغيرات فالابدال
نوع من التغير فاللام اولى والمراد من قوله نحو تقضى الخ فيما اجتمع فيه حرفان من جنس
واحد فى كلمة غير مجرد وكذلك قوله تعالى وقد خاب من دسيها اصله دسسها ابدلت
السين الثانية بالياء ثم هى بالالف لما مر وهو اى المضاعف يجئ من ثلثة ابواب
من اصول الثلاثى المجرد نحو سر يسر على حد نصر ينصر وفر يفر على حد ضرب يضرب
ومن عض يعض على حد علم يعلم ولا يجئ المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما
الا على حد كرم الا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب انما قال فهو حبيب لبيب
ليدل على انهما من باب مضموم العين فى الماضى والمضارع وذلك لان الفعيل غالبا
يجئ من مضموم العين واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد او متقاربان
يدغم الاول فى الثانى فان الضمير فى قوله فيه اما ان يرجع الى المضاعف
او مطلق اللفظ لا سبيل الى شئ منهما اما الى الاول فلان المضاعف عبارة عما
اجتمع فيه الحرفان لا غير فلا معنى لقوله واذا اجتمع الخ اذ يوهم ان المضاعف

يجوز ان يكون عبارة عما لا يجتمع فيه الحرفان وهذا خلف واما الثاني فلان مطلق
اللفظ ليس بمذكور في العبارة فكيف يرجع الى ما هو ليس بمذكور فيها اجيب بان
الضمير يرجع الى مطلق اللفظ لكونه مفهوما من سياق الكلام فلا باس بذلك
كما في قوله تعالى ولابويه اي الابوين للميت فيكون المرجع مذكورا حكما وقيل معنى
قوله اذا اجتمع اي اذا رايت اجتماع الحرفين في المضاعف فالضمير راجع الى المضاعف
تامل ومعنى قوله يدغم الاول اي يدرج الاول في الحرف الثاني والاول سمي مدغما و
الثاني مدغما فيه قوله لثقل المكرر وذلك لان اجتماع المتجانسين مما ثقل على اللسان و
بعضهم شبه بالمشي المقيد وبعضهم بوضع القدم ورفعه في حيز واحد فيحصل للادغام
نوع من الخفة لان الحرف المشددة زمانه اقصر من زمان الحرفين والطول من زمان
الحرف الواحد المخفف نحو مد مد الخ هذا نظير متجانسين في كلمة وهو فعل الماضي
فكان في الاصل مدد بدالين المفتوحتين فاسكن الاولى للادغام وانما اسكن لان الحركة
فاصلة بينهما فيمنع من ادغام احدهما في الآخر كما يمنع الحرف الفاصلة بينهما فلا بد
من ازالتها فلذلك اسكنت الدال الاولى وادغم في الثانية فصار مد وهذا الادغام
لازم لتحرك الثاني بحركة لازمة واما اجتماع الحرفين المتجانسين في كلمتين كما في قوله
اَلَمْ اَقُلْ لَكُمْ ونحو اضْرِبْ بَكْرًا واصل مد امدد فادغم لوجود شرط الادغام فيه
اجتماع المتجانسان مع سكون اولهما وتحرك الثاني لانه لما سكن الاول وجب
تحرك الثاني لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يمكن التخفيف باسكان الثاني في
الادغام لاجل ضرورة التخفيف واعترض على كلام المصنف بان هذه الضابطة
صادقة على صحراء لان اصله القصر فزيدت الالف توسعا فالتقى الفان اولهما
ساكنة وثانيهما متحرك فيصدق عليه انه اجتمع الحرفان المتجانسان مع ان
الادغام لا يجوز فيه فلو قال الا ان يكونا الفين لكان اصوب واجيب بانهم
اختلفوا في الهمزة فقيل بانها الف فيرد عليه الاعتراض المذكور وقيل انها ليست
بالف فلا يرد والحق في الجواب ان يقال ان المص استغنى عن ان يقول الا ان يكونا
اكتفاء بالمثال نحو قوله تعالى اَخْرَجَ شَطْأَهُ هذا نظير المتقاربين في المخرج فان الجيم
يتقارب الشين مخرجا اصله اخرج شطأه بفتح الجيم والشين فلما اريد الادغام
اسكن الجيم وادرج في الشين لقرب المخرج فصار اخرشطأه وقالت طائفة
ايضا نظير المتقاربين لان التاء يتقارب التاء في المخرج و ...

يرد لهذا النوعين مثالين لتاكيد بم اذ الواهم لما كان يابي عن ادغام هذا
نوع كرر مثاله والادغام مشتق من قولهم ادغمت الثياب في الوعاء اذا ادخلتها
و ادغمت اللجام في الفرس اذا ادخلته في فمه هذا في اللغة واما في الاصطلاح
و البات الحرف في مخرجه اي الحرف مقدار البات الحرفين كذا نقل عن جار الله العلامة
شهور بالامام الزمخشري صاحب الكشاف و في هذا التعريف بحث كما لا يخفى وهذا
ال المصر وقيل اسكان الاول وادراجه في الثاني له الادغام في العرف اسكان الحرف الاول
ادخاله في الحرف الثاني وانما تعين الحرف الاول بالسكون لان الساكن حرف ضعيف
يع تلفظه في ضمن اللفظ بالحرف الثاني المتحرك فيحصل التلفظ في ضمن المتحرك فصار
ان التلفظ حكما بخلاف لو عكس بان يسكن الثاني ويحرك الاول فانه اذا ادغم
يمكن التلفظ بها لانا قد فرضنا الثاني ساكنا واما اعتبار حركة الاولى على الثانية
ساكنة فليس بصحيح لانه يلزم خلاف الوضع المفروض فلا يصح التلفظ بها لا حقيقة ولا
كما المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ اي في التكلم وحرف واحد في الكتابة وهذا
المتجانسين واما في المتقاربين فحرفان في اللفظ والكتابة جميعا نحو شد ومد فانهما
فان في اللفظ وحرف في الكتابة هذا مثال المتجانسين ونحو الرحمن فان اللام والراء
تقاربان في المخرج يعني كما ان الرحمن خماسي في اللفظ ورباعي في الكتابة هذا مثال
رفين المتقاربين ثم شرع المص في مباحث المقصود في المضاعف فقال واجتماع
رفين المتجانسين على ثلثة اضرب الاول ان يكون الحرفان المتجانسان متحركين
ز فيه الادغام نحو مدّ اصله مدد فادغم الاول في الثاني وفي بعض النسخ يجب فيه
ادغام وعلى كلتا الروايتين يتوجه الاشكال اما على الرواية الاولى اعني يجوز فيه الادغام
انه يشير الى ان الادغام في المتجانسين المتحركين جائز وان كانا في كلمة واحدة وليس
امر كذلك فان الادغام في مدّ واجب على ما عرف ولكن قال قائل المراد من قوله يجوز
اذا كانا في كلمتين لا في كلمة واحدة فلا يرد الاشكال بمثل مدّ قلنا لا يجوز الحمل عليه لانه
لا يستقيم استثناء الالحاقيات لان الالحاق لا يكون الا في كلمة واحدة والمستثنى لابد
ان يكون من جنس المستثنى منه وكذلك استثناء صكك منه حيث يشير الى ان
المراد ان يكون المتجانسين في كلمة واحدة فلا يمكن التخلص من هذا الاشكال واما على
الرواية الثانية اعني يجب فيه الادغام فلانه يشير الى ان الادغام في المتجانسين المتحركين
واجب ولو في كلمتين فليس الامر كذلك فان الادغام في نحو مناسككم جائز وليس بواجب

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد منه اذا كان في كلمة واحدة لا في كلمتين يجب الادغام
فيه نحو فر وفلا يرد مثل مناسككم لاجتماعهما في كلمتين هكذا اورده بعض الشارحين
وقال الاستاذ نادره الله تعالى ان المراد من قوله يجوز فيه الادغام اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا اي في كلمة او غير ضروري اي في كلمتين فلا يرد ما اورد تامل الا في الالحاقيات
الاستثناء مفرغ اي يجوز الادغام في جميع الكلمات الا في الكلمات الالحاقيات نحو قردد
اي الارض المرتفعة وهو ملحق بجعفر بزيادة الدال فلو ادغم بطل الغرض من الالحاق
وهو رعاية الوزن وبطلان الغرض وفوته مما يعد شنيعا وجلبب ملحق بدحرج بزيادة اللام
فوزنه فعلل حتى لا يبطل الالحاق كما عرفت والاوزان التي يلزم فيه الالتباس مجرور
معطوف على قوله الالحاقيات اي الا في الاوزان التي يلزم فيها الالتباس لو ادغمت في الالتباس
مخل لفهم المعنى والكلام انما وضع للفهم فرفض الادغام في نحو صكك بفتح الصاد المهملة
والكاف يقال رجل صكك واصك وهو الذي ان يصك ركبتاه الارض يعني انكه
زانو اي او در هم شده بزمين ويقال الاصكاك كوفته شدن ولا يدغم لانه يلزم الالتباس
بصك بمعنى الكتابة وسرر بضم السين والراء المهملتين فانه جمع فلو ادغم لصار
سر وحينئذ لم يعرف انه جمع سرير ام السر الذي يقطعه القابلة فان ما يقطعه يسمى سرا
واما ما بقي من موضع القطع يسمى سرة يعني ناف وفي بعض النسخ وشرر بفتح الشين المعجمة
والراء المهملة الذي يطير من النار بمعنى قطره آتش فلو ادغم لزم الالتباس بين الشر
الذي بمعنى قطعة من النار وبين الشر الذي هو مقابل الخير الذي بمعنى السوء وجدد
بفتح الجيم والدال المهملة وهي الارض الصلبة ولا يدغم لانه لو ادغم لالتبس بجد بمعنى
العظمة والجد بمعنى الاجتهاد اي السعي في الامور يقال رجل جد اي قصد الصراط
المستقيم وطلل بفتح الطاء المهملة واللام ما بقي من اثر الدار الخربة يعني سراي
كهنه وخانه ويران فلو ادغم يلتبس بطل الذي هو المطر الضعيف الليلي يقال له في العرب
شبنم وانما لم يدغم في هذه الامثلة المذكورة حتى لا يلتبس بصك بالادغام بمعنى الكتابة
وسر ان كان بالسين المهملة المضمومة فمعناه ناف وان كان بالشين المعجمة المفتوحة فهو
مقابل الخير وجد بكسر الجيم بمعنى السعي والاجتهاد في الامور بلا اب لا ام يسمى
وطل بفتح المهملة يعني شبنم والمقصود منه انه لو ادغم في صكك يلتبس بصك وكذا في
السرر والجدد والطلل لو ادغم لالتبس بالجد والطل والسر فلم يفهم معناها فتركه
ولا يخفى ترتيب اللف والنشر المرتب في كلام المصنف اعلم انه لا يجوز الادغام في

لوادغم ويقال قوّل بالتشديد لالتبس بالمجهول من باب التفعيل نحو قوّل واما لزوم
الالتباس في نحو اقتتل فلانه لو ادغم يجب ان ينقل حركة التاء الاولى الى القاف ولا بد من ان
يسقط الهمزة لانعدام الاحتياج اليها وح يلتبس بقتّل الذي هو الماضي من التفعيل و
قس على ذلك غيرهما ولا يلتبس في مثل ردّ وعضّ وفرّ جواب سوال وهو ان يقال بانك
قد قررت فيما سبق ان الالتباس مانع عن الادغام وفي ردّ اصله ردد من نصر وعضّ
اصله عضض من سمع وفرّ اصله فرر من ضرب قد يوجد الادغام فيها فيلزم
الالتباس من باب الى باب حيث لم يعلم بعد الادغام انه من اي باب هذا فاشار الى الجواب
انه لا يلتبس في مثل هذه الابنية بقوله لان ردّ يعلم من يردّ ان اصله ردد لان المضاعف لا يجئ
من باب فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والغابر يعني ان المضاعف لا يجئ على حد كرم
فهذا قرينة على ان الاصل ردد بالفتح لا بالضم واما احتمال الالتباس بمكسور العين
فهو باق على حاله فتامل وفرّ ايضا يعلم انه من يفرّ بالكسر لان المضاعف لا يجئ من باب
فعل يفعل بالكسر في الماضي والمضارع فلا يلزم الالتباس فيه فيما تقدم وعضّ ايضا يعلم
من يعضّ لان المضاعف لا يجئ من باب فعَل يفعَل بالفتح فيهما وحاصل الكلام ان المضاعف
يجئ من ثلثة ابواب وهي ضرب ونصر وسمع ولا يجئ من غيرها فلا يلزم الالتباس في جميع ابواب
الثلاثي المجرد ولا يدغم في حيي في بعض اللغات جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان اجتماع الحرفين
المتجانسين متحقق في حيي ومع هذا لا يدغم في بعض اللغات فاجاب بقوله حتى لا يقع الضمة على
الياء الضعيف في يحيّ يعني لو ادغم في حيي ايضا فح يصير مضارعه يحيّ فيقع الضم على الياء و
هو مستثقل ولذلك لم يدغم وقيل الياء الاخيرة ليست بلازمة يعني قال بعضهم انما لم يدغم
حيي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة ومن شرط الادغام بقاء المتجانسين على حالهما
لانها تسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا فحذفت الياء الاخيرة للتخفيف كما في صنوا وبقوا اصلهما
نسيوا وبقيوا فخفف بحذف الياء وتقلب تارة بالالف نحو يحيا بالالف فلم يدغم في حيي
واعلم انه انما كتبت يحيا بالالف مع ان الالف المقصورة كتبت بياء كحبلى وبشرى لان
ما قبل الالف فيه ياء فاحترز عن توالي الياءات كما احترز في دنيا وعليا الا اذا
كان علما كيحيى للفرق بين العلم والصفة ولم يعكسوا لان الصفة اثقل كذا في البرهانية
الضرب الثاني من اجتماع الحرفين ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا يجب فيه
الادغام ضرورة اي سواء كان في كلمة واحدة نحو مدّ على وزن فعل وهو المصدر او في
كلمتين نحو اضرب بكرا واصل مدّ مدد فادغم لوجود شرط الادغام فيه وهو اجتماع المتماثلين

مع سكون اولهما وتحرك الثاني لانه لما سكن الاول وجب تحرك الثاني كيلا يلزم اجتماع
الساكنين ولا يمكن التخفيف باسكان الثاني فيجب الادغام لاجل ضرورة التخفيف اعترض
على كلام المصنف بان هذه الضابطة صادقة على صحراء لان اصله الصحرى فزيدت
الالف توسعا فالتقى الالفان اولهما ساكنة وثانيهما متحركة فيصدق عليه انه اجتمع
الحرفان المتجانسان مع ان الادغام لا يجوز فيه فلو قال الا ان يكونا الفين لكان اصوب
واجيب بانهم قد اختلفوا في الهمزة فقيل انها الف فيرد عليهم الاعتراض المذكور وقيل انها
ليست بالف فلا يرد والحق في الجواب ان يقال ان المص استغنى ان يقول الا ان يكونا الفين
اكتفاء بالمثال والثالث اى الضرب الثالث من اجتماع الحرفين ان يكون الثاني ساكنا و
الاول متحركا فالادغام فيه ممتنع لوجود الخفة بالساكن وقيل ادغام المتحرك محال لانه
لو ادغم فانه اما ان يدغم بعد الاسكان كما هو الشرط فيلزم اجتماع الساكنين وهو محال او يدغم
بدون الاسكان بان يدغم المتحرك في الساكن فهو ايضا محال لان حركة المتحرك قد حد
فاصلة بين الحرفين ومن شرط الادغام عدم الفصل بينهما ولكن جوزوا الحذف في بعض
المواضع استدراك من قوله فالادغام فيه ممتنع كانه قيل متى امتنع الادغام في هذه
القسم فعل له حكم اخر من احكام الادغام فقال يجوز الحذف نظرا الى اجتماع المتجانسين
لانه ثقل نحو ظلت على حد سمع اصله ظللت فحذف اللام الاولى التي هي عين الكلمة
فمن كسر الظاء حذف اللام مع نقل حركتها اليها طلبا لابقاء اثره
ابطاله بالكلية ومن فتح الظاء حذف اللام بدون النقل كما جوزوا القلب في نحو
تقضى البازى اصله تقضض فقلبت الضاد الاخيرة ياء كما ذكره اعلم ان اجتماع
المتجانسين على ثلثة اضرب احدها بالادغام والثاني بالقلب والثالث بالحذف وقد عرفت
امثلة ذلك كلها وعليه اى على جواز الحذف للتخفيف قراءة من قرء وقرن في بيوتكن
من القرار اصله اقررن لانه امر من قر يقر على حد ضرب فحذفت الراء الاولى ونقل حركتها
الى القاف والاولى ان يقال فنقل حركة الراء الاولى الى القاف ثم حذفت
لان نقل الحركة بعد حذف الحرف تحكم لانها حال عن الحرف وهو محل وانتفاء
المحل مستلزم لانتفاء الحال وفيه ما فيه فتامل ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج
اليها اى الى الهمزة لحصول الاستغناء عن همزة الوصل بنقل حركة الراء الاولى الى القاف
فصار قرن فالراء المحذوفة جائز الحذف وقيل من وقر يقر وقارا يعني يجوز ان يكون
قرن بكسر القاف امرا من وقر يقر من الوقار وهو الثبات والسكون وهذا ظاهر لان اصله

يقر يوقر فحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة واذا بني الامر حذف حرف المضارعة فصار قرن وهو جمع المؤنث واذا قرء قرن بالفتح يكون من قر يقر بالمكان بفتح القاف في المضارع يجئ الامر منه قرن فيكون اصله اقررن على وزن اعلمن فنقل حركة الراء الاولى الى القاف بعد حذفها وهو الفتح فصار قرن وهذا اذا كان سكونه لازما اي امتناع الادغام عند سكون الثاني اما اذا كان عارضيا اي سكون حرف الثاني وهو ان يكون في الامر والنهي وكذلك مضارع مجزوم نحو لم يضربا لم يلزمها الضمير فاذا اتصل بها الضمير يجب فيه الادغام نحو لم يفروا ويجوز فيه الادغام اي صح وهو فك الادغام نحو امدد بالفك بني من تمدد قبل الادغام ومد بفتح الدال للخفة بني من تمد بعد الادغام وفيه نظر لان الفتحة توجب الالتباس بالماضي المجهول ومد بكسر الدال لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر لقلة تناسبه بالعدم وهو السكون وقيل لان تحريك الساكن انما هو بحركة يناسب البناء وصنو الكسر ابعد من الحركات الاعرابية لامتناعها في بعض المعربات وهي كالفعل المضارع والاسم الغير المنصرف كذا ذكره في شرح جامع المسائل ومد بالضم للاتباع يعني بضم الدال لاتباع العين وهو الدال ومن ثمه لا يجوز فر لعدم الاتباع اي من اجل الضمة في مد للاتباع لا يجوز في فر الضم لعدم تصور الاتباع لان العين فيه ليس بمضموم حتى يضم الراء تبعا له لكن يجوز فيه الادغام مع كسر الراء والفتح والفك ولا يجوز الادغام في اسددن يعني في امر جمع المؤنث لان سكون الدال الثاني لازم لان النون علامة جمع المؤنث وهي تقتضي سكون ما قبلها فصار لازما بلزومها وتقول بالنون الثقيلة مدن بفتح النون اصله مد فلما الحقت به نون الثقيلة فتحت النون للخفة في الواحد المذكر مدان في التثنية بكسر النون لان هذه النون مشابهة بنون التثنية وهي مكسورة فكذا ما يشبهها واصلها مدا الحقت لنون التاكيد فصار مدان مدن بضم الدال وفتح النون صيغة جمع المذكر اصله مدوا فلما الحقت النون الثقيلة به حذفت الواو لاجتماع الساكنين هما الواو والنون المدغم فحذفت الواو لان حذف حرف العلة شائع والنون انما الحقت لغرض التاكيد فلو حذفت النون يفوت الغرض وهو التاكيد وانما ضم الدال ليكون دليلا على حذف الواو فان قيل اجتماع الساكنين في مدن على حده لان الاولى حرف مد والثاني مدغم فلم لم يجوزان يقولوا امدون باثبات الواو كما في دابة قلنا حملا للثقيلة على الخفيفة لان الخفيفة بالنسبة الى الثقيلة لانها حرف واحد بخلاف الثقيلة فانها في التقدير حرفان فلما امتنع اجتماعهما

قوله واذا بني الامر من قر يقر بفتح القاف في المضارع وجمع المؤنث اي يقر بالفتح في المضارع ويقر بكسرها وبجمع... حذف اي الفتحة الى القاف بعد حذفها الراء صحيح

جمع لانه على القلب... اي على الارادة على ان والقلب يكونان الحذف والقلب لما معا الا ان القلب كان مقدما في الاعتبار عليه وفرع قدم اللفظ وقد تقدم الحذف الحذف والقلب ومكين وفرع عليه تفسير الكيفية الحذف وبسكونه مع القلب... الراء لا بدونه ولا يخفى ان حركته اصلية فيكون ان تكلف تقيد بها وان كانت

سه قوله بخلاف الهمزة في الا وفي امر الدين لا يجلل بكونه لازما اي حاصلا بامر دخل بحيث لا يزول واما اذا كان سكونه عارضيا اي حاصلا بامر عارض كالوقف والجازم فلا يجب بل يجوز الادغام نظرا الى عروض السكون وعدمه نظرا الى نفس السكون ١٢ الجهام

فى الخفيفة امتنع فى الثقيلة ايضا هكذا قيل وقد يقال ان اجتماع الساكنين على حده جائز
اذا كان فى كلمة واحدة واما فى كلمتين فلا مُدِّنَّ صيغة واحدة المؤنث بكسر الدال لان اصله
مُدِّى فلما الحقت النون الثقيلة اجتمع الساكنان هما الياء والنون المدغم فحذفت الياء
كما مر وفتح النون للخفة مدان لتثنية المؤنث كما فى المذكر امددنان جمع المؤنث اصله امددن
بضم الدال الاول وسكون الدال الثانى فلما الحقت النون الثقيلة بها اجتمع ثلاث
نونات وهى مكروهة لثقله على اللسان فادخلت الالف الفاصلة بينها وتقول بالنون
الخفيفة مُدَّنْ بفتح الدال وسكون النون للواحد المذكر كما ذكرنا مُدُّنْ بضم الدال وسكون
النون صيغة جمع للمذكر مُدِّنْ بكسر الدال وسكون النون صيغة واحدة المؤنث واسم
الفاعل منه مادّ اصله مادِدٌ اسكنت الدال الاولى وادغمت فى الثانى فصار مادّ وهى صيغة
اسم المفعول ممدود واسم الزمان والمكان مَمَدّ اصله مَمْدَدٌ على وزن منصر اسكنت الدال
الاول وادغمت فى الثانى واسم الآلة منه مِمَدّ اصله مِمْدَدٌ على زنة منصر فنقلت حركة الدال
الاولى الى الميم التى هى الفاء وادغم الدال الاولى فى الثانى والمجهول مُدّ بضم الميم وفتح الدال
اصله مُدِدَ على زنة نصر صيغة ماضى المجهول فاسكنت الدال الاول وادغمت فى الثانى
يُمَدّ فى المضارع بضم حرف المضارعة وفتح الميم وضم الدال اصله يُمْدَدُ على وزن يفعل
فنقلت حركة الدال وهى الفتحة الى الميم وادغمت الاولى فى الثانى فيجوز الادغام اذا وقع
قبل تاء الافتعال من حروف اتثد ذرسشص ضطظوى وهى اربعة عشر حرف فشرع المص
فى امثلة هذه الحروف اما الهمزة فكما قال نحو اتخذ اصله ائتخذ بهمزتين فقلبت
الهمزة الثانية تاء وادغمت التاء الاولى فى الثانية فصار اتخذ من الاتخاذ على افتعال
من الاخذ بمعنے گرفتن وهو شاذ اى اتخذ مثالا للهمزة المقلوبة بالتاء او قاعدة قلب
الهمزة تاء شاذ كما ذكره الزمخشرى وابن الحاجب وقيل الضمير يرجع الى القلب
له قلب الهمزة بالتاء فى اتخذ شاذ لان الهمزة والتاء ليس بينهما قرب مخرج
وقيل الضمير يرجع الى الادغام فليتامل وقيل وجه الشذوذ ان اصل اتخذ
اءتخذ فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ايمان فصار
ايتخذ ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغمت التاء المبدلة فى الاصلية وهو شاذ لان
الياء المبدلة ليست باصلية ومن شرط الادغام ان يكون اصلية فلا تقلب بالتاء
وفيه تامل واما التاء المثناة الفوقانية نحو اتجر اصله اتتجر ادغمت الاولى فى الثانى
فصار اتجر من الاتجار على وزن الافتعال ايضا من التجارة بمعنے بازرگانی کردن

واما الثاء المثلثة فكما قال ونحو اثّار اصله اثتار بتقديم المثلثة على الفوقانية فقلبت التاء ثاء وادغمت معناه ادراك الثار وهو ان يقتص من قاتل ابيه او غيره من الاقارب التادكننده خويش راكشتن فيكون مهموز العين فالاصل اثتأر على وزن افتعل بفتح الهمزة التي هي عين الكلمة فلما قلبت التاء ثاء وادغمت في المثلثة فصار ما قبل الهمزة مفتوحة فقلبت بالالف وقوله نحو اثّار مبتداء وقوله يجوز فيه اتّار بالتاء خبره يعني يجوز في اثار بالمثلثة اتار بالفوقانية بقلب المثلثة بالمثناة والادغام بها لان التاء المثناة والثاء المثلثة من المهموسة اي اللينة وحروفها اي المهموسة ستشحثك خصفه فتكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسية فيجوز ذلك الادغام بجعل التاء ثاء والثاء تاء اي فيكون التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية فيجوز ان يدغم بجعل الاول مثل الثاني وبالعكس واما الدال المهملة ونحو ادّان اصله ادتان واصله ادْتَيَنَ بالياء التحتانية لانه من الدين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ادتان فقلبت تاء الافتعال دالا وادغم الدال في الدال وهو مشتق من الدين ومعناه استقرض الادتان وام عوان وقوله ونحوه مبتداء وخبره قوله لا يجوز فيه اي في هذا المثال غير ادغام الدال في الدال يعني بجعل التاء دالا ويدغم الدال في الدال ولا يجوز ان تقلب الدال تاء وتدغم التاء في التاء نحو اتّان وذلك لان الدال اصلي والفاء زائدة والاصلي قويّ من الزوائد وجعل الزوائد مثل الاصلي اولى لان فيه حمل الزوائد على الاصلي دون العكس ثم شرع في وجه الادغام وبيان طريقه في ادّان بقوله لانه اي الشان اذا جعل الدال تاء لم يصح فاللام في قوله لانه للغرض او لبيان العلة فكانّ السائل سأل كيف يجعل ادتان ادّان فاجاب بما ترى او يقال انها زائدة او يقال انها قائمة مقام الفاء السببية يعني اصل ادّان اتان فجعل التاء دالا وانما جعل هكذا ولم يدغم مع بقاء التاء على حالها لبعدها اي التاء فاللام فيه متعلق بقوله وجعلت او فيدغم من الدال في المهموسية ولقرب الدال من التاء في المخرج يعني انما جعلت التاء دالا لبعد بينهما لان الدال مجهورية والتاء مهموسية فيلزم الكراهة عند اجتماعهما فابدلت التاء دالا لقرب التاء من الدال في المخرج وانما لم يجعل على العكس بان جعل الدال تاء فان دفع البعد بهذا الطريق ايضا لما عرفت من كون الدال اصليا والتاء زائدة وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء فيها ويقال

اتان لانه ان فعل كذلك لم يعلم انه من الدين ام لا فافهم فقوله اذا جعلت
فعل الشرط وجوابه قوله فيلزم ج اى فيلزم حين ابدال التاء دالا لقرب المخرج
فيجعل حرفان من جنس واحد فيدغم وهذا التقرير اقرب الى الصواب وقيل المراد
قوله اذا جعلت التاء دالا فهو من قبيل الاسناد الى المفعول الثانى فكانهم
يتوهمون ان هذا القول حلة لقوله غير ادغام الدال فى الدال فالمقصود بيان
قلب الدال فى الدال لا جعل الدال تاء وهذا قد وقع فى قليل من النسخ هكذا الا
اذا جعلت الدال تاء وفى بعض النسخ وقعت العبارة لانه اذا جعلت التاء دالا لم يصح
لبعد الدال تاء الخ وان تاملت بحق النظر ظهر لك ان الكل تعسف سوى ما تلونا عليك وكما
الذال المعجمة نحو اذكر اصله اذتكر من الذكر فجعل التاء دالا ثم قلبت الدال المهملة معجمة ثم ادغم
فقوله نحو مبتدء خبره قوله يجوز فيه اذكر اى قلبت التاء دالا مهملة وادغمت الدال الاصلية المعجمة فى المهملة
المبدلة عن التاء واذدكر بفك الادغام اى باظهار الذال المعجمة الاصلية والدال المهملة المبدلة لان الدال والذال
المجهورة جواب سوال كانه قيل لا يجوز فى ذكر امكان الادغام لان التاء من المهموسة والدال من المجهورة فبينهما تفاوت
فى الصفة وتضاد فى الذات وتقدير الجواب ان الادغام انما يستحق بين الذال المعجمة والمهملة المبدلة لا بين التاء والذال واما
الدال والذال فهما من المجهورة فجعل التاء دالا كما فى ادان لقرب المخرج بينهما اى جعل التاء فى ذكر دالا لقرب المخرج
فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما اى الدال والذال فى المجهورية لان كل واحد منهما مجهورية بعد
الدال ذالا الفاء للنتيجة لقوله الاتحاد فى المجهورية اى يجوز لك ان تجعل الدال المهملة المبدلة فى
ذالا معجمة والدال دالا معطوف على الدال المهملة اى يجعل الذال المعجمة دالا مهملة نحو ادكر
والبيان اى الاظهار بفك الادغام اى يجوز لك البيان نحو اذدكر نظرا الى عدم اتحادهما
اى الدال والذال فى الذات لان الدال حرف والذال حرف اخر فلم يكونا من جنس
واحد فى الذات واما الزاء المعجمة نحو ازان مثل اذكر فى الاحتمالين اصله ازتين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان فقلبت التاء دالا لقربها
فى المخرج ثم قلبت الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ثم قلبت الذال المعجمة زاء لقربهما فى المخرج ثم ادغم
الزاء فى الزاء فصار ازان هكذا ذكر ولو قيل اصل ازان ازتان فقلبت التاء دالا فادغم الدال
الزاء فالمقصود انه يقال فى ازان اصله ازتان قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم الذال زاء ثم ادغم
الزاء فى الزاء ويجوز فك الادغام نحو ازدان ثم بين وجه الفرق بين اذكر وازان بقوله
ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا فلا يجوز ان يقال ادان فى ازتان لان الزاء
المعجمة اعظم من الدال المهملة فى امتداد الصوت فيصير حينئذ له اذا.

جعل الزاء دالا لوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة يعني لا يجوز الادغام بجعل الزاء
مثل الدال المبدلة لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت وانما قلبوا التاء
دالا ولا ثم الدال زاء لان الدال والزاء من مخرج واحد وليس التاء والزاء كذلك
لان التاء من طرف اللسان واصول الثنايا والزاء من طرف اللسان والثنايا
واما السين المهملة فكما قال ونحو اسمع اصله استمع قلبت التاء بالسين وادغم السين
فيها فقوله ونحو مبتداء وخبره قوله يجوز فيه الادغام بجعل التاء سينا لان التاء و
السين من المهموسة ولا يجوز فيه الادغام بجعل السين تاء فلا يقال اتمع بادغام
السين المهملة في التاء لعظم السين من التاء في امتداد الصوت ويجوز البيان
اي الاظهار بفك الادغام فتقول استمع وهو الافصح لوروده في التنزيل قال الله
جل جلاله فمنهم من يستمع اليك الاية لعدم الجنسية في الذات لان التاء ليس
من جنس السين في الذات واما الشين المعجمة فنحو اشبه مثل اسمع اصله اشتبه
فجعل التاء شينا وادغم الشين في الشين لان التاء والشين من المهموسة ولا يجوز
جعل الشين تاء كما مر حذرا ويجوز البيان واما الصاد المهملة فكما قال نحو اصبر
اصله اصتبر على وزن افتعل من الصبر فجعل التاء صادا وادغم الصاد في الصاد
فصار اصبر ويجوز فيه اصطبر يعني اذا كان ما قبل تاء الافتعال صادا مهملة قلبت
تلك التاء طاء فان شئت الادغام تقلب الطاء صادا وادغمت الصاد في الصاد فتقول
اصبر وان شئت اظهرت فتقول اصطبر لان الصاد والطاء من الحروف المستعلية
المطبقة الاستعلاء ارتفاع اللسان الى الحنك اطبق او لم يطبق والاطباق ان
تطبق على مخرج الحرف اللسان ما حاذاه من الحنك وحروفها اي المستعلية صط
ظض خغق فالاربعة الاول مطبقة مستعلية وهي الصاد والطاء المهملتين
والضاد والظاء المعجمتين والثلاثة الاخيرة مستعلية فقط اي الخاء المعجمة
والغاء والقاف والتاء المثناة الفوقانية من الحروف المنخفضة جواب سوال وهو ان
يقال لم تغير التاء المقلب بالطاء المستعلية فاجاب بقوله والتاء من الحروف
المنخفضة وبين الانخفاض والاستعلاء تناف واجتماعهما مستكره فجعل التاء
طاء اولا لاصادا لوجود التباعد بين التاء والصاد وقرب التاء من الطاء في المخرج
فصار اصطبر فجعل التاء لوجهين احدهما ما قال بقوله لتباعد بينهما اي بين
التاء والصاد والعرب يستكرهون اجتماع المتباعدين كاجتماع المثلين لان التاء

مهموسة منخفضة والصاد مستعلية مطبقة والثانی بقوله وقرب التاء من الطاء فی المخرج فصار اصطبر کما فی ست اصله سدس بدلیل جمعه علی اسداس وتصغیره سدیس فجعل السین والدال تاء لقرب السین من التاء فی المهموسیة ومن الدال فی المخرج ثم ادغم التاء فی التاء فصار ستا فان قیل قد قال من قبل لا یجوز الادغام بجعل السین تاء لعظم السین فی امتداد الصوت ولهذا لا یقال اتمع فی استمع فعلی هذا یلزم ان لا یجعل السین تاء فی ست وان کان کل واحد منهما من المهموسة فکان القلب فی ست علی خلاف القیاس قیل لا نسلم انه قلب بل تشبیه ولو سلم فقلنا للقیاس باعتبار اتحاد المخرج فی المهموسة وفات الادغام باعتبار عدم التجانس ولا یلزم منه جعل السین تاء علی وجه التعین فلا یکون تناقضا یجوز ذلک الادغام بعد قلب التاء طاء فی اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الی اتحادهما فی الاستعلائیة لان الصاد والطاء من المستعلیة المطبقة نحو اصبر اصله اصطبر ولا یجوز الادغام بجعل الصاد طاء لعظم الصاد اعنی لا یقال اطبر ویجوز ذلک البیان لعدم الجنسیة فی الذات لانهما حرفان مختلفان واما الضاد المعجمة ونحو اضرب مثل اخبر اعنی یجوز اضرب واضطرب ای یجوز الادغام وفکه لان اصله اضترب فقلبت التاء بالضاد المعجمة وادغم الضاد فیه ویجوز قلب التاء طاء لکن لا یجوز اطرب بقلب الضاد المعجمة طاء مهملة وذلک لان الضاد استطالة لیست لغیرها من الحروف ففی قلبها الی الطاء للادغام یلزم ابطال تلک الصفة حیث قال النبی صلی الله علیه وسلم الضاد منا وصد قنا واما الطاء المهملة نحو اطلب اصله اطتلب جعلت التاء طاء لقرب المخرج وادغم الطاء فی الطاء لوجود الشرط یجب فیه الادغام لقرب التاء من الطاء فی المخرج فجعل التاء طاء وادغم فی التاء فان قیل ما معنی قوله یجب الادغام مع انه فی اصبر وغیره ایضا واجب بعد قلب التاء صادا وغیر ذلک قلنا المراد من قوله یجب فیه الادغام ای لا فیه غیر الادغام بخلاف الامثلة الماضیة فان فیها یجوز فک الادغام ایضا اعلم انه اذا وقع قبل تاء الافتعال طاء قلبت التاء طاء لانها لو بقیت علی حالها مع مقارنتها ایاها فی المخرج لادی الی الشین اما الی الادغام وهی لا یدغم فی التاء لما فیه من الاطباق الذی یفوت بادغامها فی التاء واما الی الاظهار فیتعسر النطق بها فقلبوا تاء الافتعال حرفا یوافق التاء فی المخرج قصد النفی التنافی بینهما وهو

التاء فقلبت طاء وادغم الطاء في الطاء و اما الظاء المعجمة فكما قال نحو اظلم اصله
اظتلم لانه افتعال من الظلم فجعل التاء ظاء وادغم الظاء في الظاء يجوز فيه الادغام
بجعل الظاء المهملة ظاء معجمة اولا وجعل الظاء المعجمة طاء مهملة ثانيا فيجوز ان
يقال اظلم اصله اظتلم فقلبت التاء ظاء وادغم في الظاء كما مر ويجوز قلب التاء طاء
مهملة بدون الادغام فيقال اظطلم ويجوز قلب الظاء المعجمة طاء مهملة فيقال
اطلم لمساواة بينهما اي الطاء المهملة والمعجمة في العظم ويجوز البيان اي فك الادغام
لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم اصله اظتلم ثم قلبت الطاء طاء لقرب
مخرجهما وجعل الطاء المهملة ظاء معجمة ثم ادغم الظاء في الظاء لان الظاء والطاء
من المطبقة واطلم هذا نظير جعل الظاء المعجمة طاء مهملة وادغم الطاء في الطاء
فان قيل ينبغي ان لا يجوز اطلم بجعل الظاء المعجمة طاء مهملة كما لا يجوز اطرب في اضطرب
بجعل الضاد المعجمة طاء مهملة لانه كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة قيل ان الصغر و
العظم في الطاء المهملة والظاء المعجمة سواء فلا يرجح احدهما على الآخر بخلاف الضاد المعجمة
فان العظم فيها كثير وكذا في الصاد المهملة كثير لعظمه بالنسبة الى الطاء فلا يتحقق المساواة
والى هذا اشار المص بقوله لمساواة بينهما في العظم وقوله اظطلم مثال البيان و اما الواو
فكما تقول في اتقد اصله اوتقد فجعلت الواو تاء لقرب المخرج فاجتمع حرفان متجانسان
فادغم احدهما في الآخر لانه ان لم تجعل الواو تاء لتصير اي الواو ياء لكسرة ما قبلها كما
في ميزان اصله موزان فيلزم حينئذ اي حين تصير الواو ياء كون الفعل مرة يائيا نحو
ايتعد في المعلوم ومرة اخرى واويا نحو اوتعد في المجهول هكذا ذكر بعضهم ويمكن ان
يقال ان مراده اوتعد اذا لم يجعل واوه تاء فلا يخلو اما ان يبدل ذلك الواو بالياء او لا
فان ابدلت تلك الواو بالياء لكسرة ما قبلها فيلزم ان يكون الفعل يائيا واما اذا لم
يقلب الواو بل يسلم بحاله نحو اوتعد فيلزم ان يكون الفعل واويا فيحصل ذلك الالتباس
بالمقصود فجعلت تاء تامل فانه قد اندفع ما توهم من النظر او يلزم توالي الكسرات
يعني لو لم يجعل الواو في اوتعد تاء بل يبدل بالياء لاجل كسرة ما قبلها فيلزم توالي الكسرات
وهي كسرة الهمزة وكسرتين مقدرتين من الياء هكذا ذكر بعضهم وقيل لو صارت
الواو الياء لكسرة ما قبلها في الماضي نحو ايتعد صارت في المصدر ايضا نحو ايتعادا فيلزم
توالي الكسرات و ذلك مستقبحة فجعل الواو تاء فادغمت التاء في التاء فصار اتعد
انتهى كلامه فافهم واما الياء فكما قال ونحو اتسر اي لعب بالقمار اصله ايتسر فجعل

الياء تاء فرارا عن توالي الكسرات احدٰيها كسرة الهمزة واثنتين من الياء وقيل لو لم يجعل الياء تاء يلزم توالي الكسرات في المصدر نحو ايتسار ولا يدغم في مثل ايتكل جواب سوال وهو ان يقال ان ايتكل مثل ايتسر فلم لم يجعل الياء تاء فاجاب بقوله

لان الياء ليست بلازمة يعني تصير الياء همزة اذا جعلت الكلمة ثلاثيا عوا كل تامل ايتكل ائتكل لكونه ماخوذا من الاكل فجعل الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فالياء في ايتكل ليست بلازمة وليس باصلي لفقدها في الثلاثي فيمتنع الادغام بجعل الياء تاء اذ العارض لا اعتبار له عندهم ومن ثم لا يدغم في حيي في بعض اللغات اي من اجل ان الياء الثانية في حيي ليست بلازمة في جميع التصاريف لا يدغم عند البعض وذلك لان الياء الثانية تقلب الفا في المضارع لتحركها و انفتاح ما قبلها لانه من حد سمع واما عند بعض الاخر فتدغم في الماضي لاجتماع المثلين من اليائين في كلمة واحدة واما في المضارع فلا يدغم فان قلت جاز الادغام في الماضي لاجتماع الحرفين المتماثلين فيه ينبغي ان يجوز الادغام في المضارع ايضا لاجتماع المثلين فيه قلنا قد اجتمع في المضارع امران احدهما الادغام والثاني قلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكن الاعلال مقدم على الادغام فلم يدغم في المضارع بل قلبت الياء الثانية الفا وفيه نظر لان تقديم الاعلال على الادغام كما وجب في المضارع كذلك واجب في الماضي ايضا فلم لم يعل في الماضي قلنا ان الماضي محمول على باب طوى لان باب حيي فرع باب طوى لما ان فعل بفتح العين اصل بالنسبة الى فعل بكسر العين اما لخفة الفتحة وثقل الكسرة او تفريع المضارع المضموم العين ومكسورها على فعل بكسر العين اصلا وادغام اتخذ شاذ كما مر جواب سؤال وهو ان يقال ان اتخذ على وزن افتعل ماخوذ من الاخذ فجعل الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم قلبت الياء تاء وادغم التاء في التاء فصار اتخذ فايتخذ مثل ايتكل فلم لم يدغم في ايتكل وادغم في اتخذ مع ان الياء فيهما ليست بلازمة ومع ذلك ادغم في اتخذ فاجاب بانه شاذ ثبت على خلاف القياس وهذا الشاذ يستعمل لوجوده في كلام الفصيح الشاذ وذلا ينافي الفصاحة وفيه ما فيه لما فرغ المصنف عن بيان الادغام فيما وقع قبل تاء الافتعال من الحروف المذكورة شرع في بيان الادغام في ما وقع بعد تاء الافتعال من الحروف التسعة فقال ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء

الافتعال حرف من حروف تد ذ ز س ص ض ط ظ وهی تسعة احرف احدها
التاء المثناة الفوقانیة والثانی الدال المهملة والثالث الذال المعجمة والرابع الزاء
المعجمة والخامس السین المهملة والسادس الصاد المهملة والسابع الضاد المعجمة
والثامن الطاء المهملة والتاسع الظاء المعجمة اعلم ان هذا الادغام مختص بالمضارع
ولا یجوز فی الماضی علی القول المشهور کما یشهد به سوق عبارة حیث قال نحو
یقتّل هذا مثال التاء اصله یقتتل ادغم الاولی فی الثانیة لاجتماع المثلین مع
تحرک الثانی فیهما فصار یقتّل فانهم یقولون فی التصریف اقتل یقتل کما یقولون
اقتتل یقتتل وقس علیه ما یاتی علیک من الابنیة الباقیة ویدّل هذا مثال الدال
المهملة اصله یبتدل جعلت التاء دالا لبعدها من الدال فی المجهوریة فان التاء
مهموسة والدال مجهورة فتباعدتا والعرب استکرهوا اجتماع المتباعدین کما
استکرهوا اجتماع المثلین والتاء کانت قریب المخرج من الدال اذهما جمیعا من طرف
اللسان واصول الثنایا فابدلت دالا فادغم الدال فیه فصار یبدّل ویعذّر هذا
مثال الذال المعجمة اصله یعتذر ففعل به ما فعل فی یبدّل اذ الذال المعجمة ایضا
من المجهوریة وقریبة المخرج من التاء وهو طرف اللسان واصول الثنایا ویبزّع هذا مثال
الزاء المعجمة اصله یبتزع قلبت التاء زاء لبعدها عن الزاء فی المجهوریة فان التاء
مهموسة فتباعدتا بهذا الاعتبار وتقاربتا باعتبار آخر وهو انهما من الحروف المنخفضة
فابدلت التاء زاء وادغمت التاء فی الزاء فصار یبزّع ویبسّم هذا مثال السین المهملة
اصله یبتسم فابدلت التاء سینا فادغمت فی السین لکونهما من المهموسة فصار یبسّم
ویخصّم هذا مثال الصاد المهملة اصله یختصم جعلت التاء صادا لبعدها عن الصاد
فی الاستعلاء فان التاء منخفضة والصاد مستعلیة ولقربهما منها فی المهموسة ثم
ادغمت فی الصاد فصار یخصّم ویفضّل هذا مثال الضاد المعجمة اصله یفتضل فقلبت
التاء ضادا لبعدها عن الضاد فی صفتها کما تقربها لکونهما من الحروف المصمتة فادغمتها
فی الضاد فصار یفضّل ویبطّر هذا مثال الطاء المهملة اصله یبتطر فجعلت التاء طاء
وادغمت فیها لقربها فی المخرج وینظّم هذا مثال الظاء المعجمة اصله ینتظم جعلت التاء ظاء
وادغمت فی الظاء لبعدها عن الظاء فی الاستعلاء فصار ینظّم ولکن لا یجوز
غالبا ای ادغام هذه الحروف والا هذا الادغام یجعل التاء مثل العین لضعف استدعاء
قیل اضافة المصدر الی المفعول ومعناه ای لضعف اقتضاء القدم اعنی التاء کون

الاقتضاء اقتراء التاء یجوز اضافته الی الصدر الی الفاعل والتحقیق انه من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل او المفعول به فالمعنی لضعف استدعاء الاول علیه لو التاء وانا اطلق علیه لفظ التاء خروج من التقدیم الی التلفظ نظرا الی ذاته لا من الزوائد والزوائد یکون من الاصول فلیکن بعد الاصول من التقدیم من الزائد بل العین لانه من الاصول والاصول

115

متقدم علی الزوائد والتقدیم بهذا الاعتبار لا باعتبار التلفظ کما توهم فتدبر ۱۲ ۱۲

غلام ربانی صاحب

الحرف المؤخر عنه اعنى العين مثل المتقدم وذلك لان التاء من المهموسة وباقى الحروف
التى تقع بعد تاء الافتعال كله من المجهورية الا السين والصاد والمهموسة اضعف
من المجهورة كما بين فى محله فجعل التاء تابعا لما وقع بعده من المجهورة اولى فاما السين
والصاد فانهما وان كان من المهموسة لكنهما من الحروف الصفيرة فلو جعلا
تابعين للتاء كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما كذا
فى بعض الحواشى ولا يخفى ان هذا الوجه انما لا يستقيم فى غير يقتل وقيل
فالصواب ان يقال ان معناه انما كان استدعاء المؤخر ضعيفا لان عين
الافتعال اصل دون التاء فجعل غير الاصل تابعا للاصل اولى من جعل الاصل تابعا
لغيره فعلى هذا اضافة الاستدعاء الى المؤخر يحتمل ان يكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعند بعض الصرفيين لا يجئ هذا الادغام فى
الماضى حتى لا يلتبس بماضى باب التفعيل بيان الالتباس انه يجئ الماضى من باب
التفعيل على قتل فلو جاز الادغام فى اقتتل لاجتماع التائين لكان ذلك بنقل حركة
التاء الاولى الى ما قبلها فصار فاء الكلمة متحركا بالفتح فيحذف الهمزة المجتلبة
لابتداء النطق فصار قتل فيلتبس بماضى التفعيل والالتباس اشد فسادا فلا يصار
اليه الا عند الضرورة وانما لا يجوز الادغام عند البعض لان عندهم ينقل حركة
الى ما قبلها وتحذف المجتلبة للاستغناء عنها بالفتحة وعند بعضهم يجئ بكسر الناء
نحو خصم لان عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين يعنى ان اصل خصم اختصم
عندهم فجعلت التاء صادا ثم اسكنت الصاد بحذف الحركة من غير
نقل الى ما قبلها فاجتمع الساكنان الخاء والصاد المبدلة فحرك
لالتقاء الساكنين لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل
حينئذ فحذفت فصار خصم بكسر الخاء وعند بعضهم يجئ بالمجتلبة نحو اخصم نظرا الى
الاصل له عند بعضهم ابقيت الهمزة على حالها وقوله يجئ اى يبقى الهمزة فلا يرد تامه
وانما ابقيت الهمزة لان الكسرة فى الخاء عارض لا عبرة لها وانما الاعتبار للاصل فالهمزة
تدل على سكون الخاء فى الاصل وتقرير المقصود ان اخصم اصله اختصم بسكون الخاء فاسكن
التاء للادغام فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين ولا اعتبار للعارض فاعتبرت الفاء ساكنة
تقديرا بالنظر الى الاصل فاجتلبت همزة الوصل لابتداء النطق نحو اخصم اعلم ان
ما ذكر فى اختصم ثلاثة مذاهب احدها عدم الادغام والثانى الادغام وحذف الهمزة

كسر الخاء لالتقاء الساكنين والثالث الادغام وبقاء الهمزة والكسرة
ويجوز فى مستقبلة اى اختصم كسر الفاء على اللغة الثانية وفتحها اى فتح الفاء
على اللغة الاولى وهي عدم الادغام كما فى الماضى نحو يخصم بفتح الفاء وكسرها اما الفتح
فظاهر لان الالتباس قد ارتفع به وانما ادغم بنقل حركته لوجود الشرط وعدم المانع
واما الكسر فلاجل التقاء الساكنين ولمتابعة الماضى وفى فاعله اى اسم الفاعل
من اختصم ثلاث لغات احدها ضم الفاء للاتباع اى لاجل اتباع ما قبلها وهو الميم
وهذه اللغة سوى اللغتين المذكورتين والثانى فتحها اى فتح الفاء على اللغة الاولى كما
فى الماضى والثالث كسرها اى الفاء على اللغة الثانية نحو مخصمون بالحركات الثلاث فى الفاء لا
يقال فى كسر الفاء خروج من الضمة الى الكسرة وهو امر مهجور عنه لانا نقول يجوز الخروج من الضمة
الى الكسرة فى الحركة العارضية لما فرغ عن بيان الماضى والمضارع والفاعل شرع فى بيان
المصدر من اختصم وفيه ثلث مذاهب ايضا كما فى الفاعل الاول الادغام وحذف الهمزة
مع كسر الخاء كما فى الماضى على اللغة الثانية كما اشار اليه بقوله ويجئ المصدر
خصاما بكسر الخاء لاغير لالتقاء الساكنين او بنقل كسرة التاء الى الخاء اصله
اختصاما فقلبت التاء صادا فصار اخصاما فاسكنت الصاد المبدلة من التاء بعد حذف
الحركة ثم ادغم الصاد فى الصاد فالتقى الساكنان هما الخاء والصاد الاول ثم حرك الخاء بالكسر
لدفع التقاء الساكنين ثم حذفت الهمزة للاستغناء عنها او يقال اصل خصاما اختصاما
فنقل حركة التاء وهى الكسرة الى الخاء ثم قلبت التاء صادا فادغم الصاد فى الصاد ثم حذفت
الهمزة واما اللغة الثانية الادغام وفتح الفاء وحذف الهمزة كما اشار اليه بقوله ويجئ خصاما
ان اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها يعنى يجئ خصاما بفتح الخاء وذلك لان التاء فى اختصاما
لما سكنت لاجل ادغامها حصل اجتماع الساكنين لا على حده فحركت الخاء بالفتح تبعا لفتحة
الصاد المدغم فيها دون كسر التاء لكونها على خطر الزوال نظرا الى الادغام وكون فتحة الصاد
ابتة والثابت اولى للمتبوعية مما هو على خطر الزوال ولا يعتبر التاء فاصلة بينهما لكونها ساكنة
بهما والساكن لا يكون حاجزا حصينا ولهذا كسرت الهمزة فى اضرب اتباعا لكسر الراء مع كون الصاد الساكنة
اقعا بينهما فاصلا واما اللغة الثالثة الادغام مع الهمزة كما اشار اليه بقوله ويجئ اخصاما اعتبار
سكون الاصل كانه دفع وهو سؤال ان يقال لما حركت الخاء على اى وجه كان فلم يقع الاحتياج
الهمزة لاستغناء التلفظ عنها فاجاب بقوله اعتبار السكون الاصل
نى انما اجتلبت الهمزة مع كسر الخاء نظرا الى اصالة سكون الخاء وعروض تحركها

كما مر في التقصم وههنا بحث مشهور وهو انه للجائز في تخصصا ما خصاما بكسر الخاء وفتحها
بفتحها ومع الهمزة وكسر الخاء ايضا فلا يستقيم قوله لا غير اذ لا غير يفيد نفي التعميم واثبات
الخصوص واجاب استاذي ومولائي عن ذلك بان معنى كلام المص انه انما اعتبرت التقاء
الساكنين او اعتبرت نقل كسرة التاء الى الخاء يجيء مصدره خصاما بكسر الخاء لا غير و
ان اعتبرت حركة صاد المدغم فيها او اعتبرت سكون الاصل يجيء مصدره خصاما
بفتح الخاء والهمزة وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها باجتلاب الهمزة كما مر في باب
الافتعال اي في حروف بعد التاء من الحروف التسعة المذكورة وهي التاء الفوقانية
والدال والسين والصاد والطاء المهملات والذال والزاء والضاد والظاء المعجمات اما التاء
فنحو اتوسوا في تتوسوا في باب التفعل واما الدال فنحو اداور في تداور من التفاعل واما الذال
فنحو اذكر من تذكر من التفعل واما الزاء فنحو ازينوا في تزينوا من التفعل واما السين
فنحو اسمعوا في تسمعوا من التفعل واما الصاد فنحو اصبروا في تصبروا من التفعل
المعجمة فنحو اضربوا في تضربوا من التفعل واما الطاء فكما تبين في المتن حيث قال نحو
اطهر اصله تطهر فادغم التاء في الطاء بعد ابدالها بها لقرب مخرجها فصارت الطاء ساكنة
ولا يمكن الابتداء بها فادخلت همزة فصار اطهر واما الظاء فنحو اظهر فاعلال له
كالاعلال اطهر وقد الحق بهذه الحروف التسعة الثاء المثلثة كما ذكر في المتن
واثاقل اصله تثاقل من التفاعل فابدلت التاء بالثاء فادغمتها بها ثم اجتلبت الهمزة
لابتداء النطق اعلم ان ما ذكرنا من الامثلة المذكورة بعضها امثال التفعل والا
مثال التفاعل فقد خالطنا بعضها ببعض فعليك باستخراج ما بقي من نظائره في
البابين تامل ولا يخفى عليك انه قد ظهر مما ذكرنا لك ان الثاء المثلثة ليست من الحروف
التسعة المذكورة من قبل بل هي ملحقة وتابعة لها فالتمثيل باثاقل ليس بصحيح على الاولى
لان قوله فيما بعدها ينافيه تامل هكذا يفهم من بعض الشروح ويمكن ان يقال ان الضمير
في قوله فيما بعدها ليس براجع الى الحروف التسعة المذكورة بل هو راجع الى الحروف المذكورة
من قبيل هذه الحروف وهي اربعة عشر حرفا وبيانه اتثد ذرسشص ضطظ وي
كذا قيل ولكن لا نظ بعد يوهم الى بعد هذا الاحتمال اذ لو كان المراد هذا لقال بلفظ
قبل ولا يدغم في استطع لسكون الطاء تحقيقا جواب سوال وهو ان يقال ان التاء
والطاء قد اجتمعا في استطع كما اجتمعا في تطهر فينبغي ان يدغم فاجاب بان فاء الكلمة
ساكنة فلم يوجد شرط الادغام لان من شرط الادغام تحرك الثاني وهو لم يوجد

في ستطع في استدان لسكون الدال تقديرا جواب سوال وهو ان يقال انه قد اجتمع
التاء والدال في استدان كما في يتدول فلم يدغم فاجاب بان الحرف الثاني ساكن تقديرا
لان اصله استدين على استفعل نقلت حركة الياء الى الدال فابدلت الياء بالالف كما
في بياع وبخاف فلم يدغم ايضا في استدان لكن يجوز حذف التاء في بعض المواضع نحو
اسطاع يسطيع بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع ثم حذفت التاء تخفيفا كما مر في ظلت
اي بدليل مر في ظلت وهو التخفيف اذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدة كالهاء
في اهراق اصله اراق لانه من الاراقة زيدت الهاء فيها على خلاف القياس وكذا اسطاع
اصله اطاع زيدت السين على خلاف القياس لما فرغ من اشكالات المضاعف
بتحقيق الادغام شرع في بيان المهموز بانواعها وانما قدمها على المعتل الموافقة بالصحيح
في اكثر المواضع فقال الباب الثالث في المهموز ولا يقال له صحيح لصيرورة
الهمزة حرف علة في التليين اي في ابدال الهمزة بحرف اللين وهو اي المهموز يجي على ثلاثة
اضرب اي انواع احدها مهموز الفاء نحو اخذ الاخذ گرفتن والثاني مهموز العين نحو سال
يسال والسوال خواستن وپرسيدن من شئ والثالث مهموز اللام نحو قرء القراءة خواندن
وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحميل الحركات والسكنات الا انها قد تخفف
استثناء مفرغ اي حكم الهمزة مثل الحكم الحرف الصحيح في جميع الاحكام الا في ثلاثة مواضع
فانها مختلفة فيها الاول ان الهمزة تخفف بالقلب بخلاف الصحيح والثاني جعلها
بين بين اي بين مخرجها ومخرج الحرف التي حركتها منه يعني يجعل بين الهمزة وبين الحرف
الذي حركتها منه فان كانت حركة الهمزة فتحا تجعل بينها وبين الالف وان كانت ضما تجعل
الهمزة بينها وبين الواو وان كانت كسرا تجعل بينها وبين الياء والثالث الحذف اي حذف
الهمزة بنقل حركتها الى الساكن ما قبلها صحيحا واسقاطها في الدرج ثم اراد ان يبين الانواع
الثلاثة التي تخالف الهمزة الصحيح فيها فقال الاول ان يكون اي القلب يوجد فلفظ يكون
تامة او زائدة اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركة ما قبلها تقلب بشئ يوافق ما قبلها
اي حركة ما قبلها هذا من قبيل اطلاق المحل وارادة الحال وفي بعض النسخ يوافق حركة
ما قبلها فلا حاجة الى ما ذكرنا للين عريكة الساكن واستدعاء اي اقتضاء ما قبلها من
الحركة ان تصير من جنسه فاذا كان ما قبلها مفتوحا تقلب الهمزة بالالف نحو راس
واذا كان ما قبلها مضموما تقلب بالواو نحو لوم واذا كان ما قبلها مكسورا تقلب بالياء نحو
ذيب والنوع الثاني من تخفيف الهمزة وهو جعلها بين بين ان يكون اي يوجد اذا كانت

١١٩

متحركة ومتحركة ما قبلها لا تقلب بشئ بل تجعل الهمزة بين بين لقوة حركتها المد
طبيعتها بالحركة نحو سال تجعل الهمزة بينها وبين الالف وسئل تجعل الهمزة بينها وبين الياء
المراد من بين بين هو المشهور لا غير الا اذا كانت اى الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او
مضموما فتجعل الهمزة ياء او واوا الاستثناء مفرغ من قوله والثانى ان يكون اذا كانت الخ
الم تجعل الهمزة بين بين فى جميع الاحوال الا اذا كانت مفتوحا وما قبلها مكسورا او مضموما
فحينئذ لا تجعل بين بين بل تقلب واوا او ياء نحو مير اصله مئر بكسر الميم وفتح الهمزة قلبت
الهمزة بالياء من المئرة وهى العداوة والحقد يعنى كينه وجون اصله جؤن بضم الجيم وفتح
الهمزة فقلبت الهمزة بالواو وواحده جونة وهى ظرف يضعون فيه العطر لان الفتحة كالسكون
فى حق اللين فقلبت كما فى السكون اى تقلب الهمزة المفتوحة واوا او ياء كما تقلب الهمزة الساكنة
بهما اذ الحكمى يعتبر بالحقيقى فان قيل لم لم تقلب فى سال وهمزته مفتوحة ضعيفة
تقدير السوال انك قلت ان الفتحة فى حكم السكون فالهمزة فى سال مفتوحة وهى فى حكم
السكون فصارت الهمزة ضعيفة كالسكون فلم لا تقلب فاجاب بقوله قلنا فتحها صارت
قوية بفتحة ما قبلها اى لا نسلم ان الهمزة ضعيفة بل صارت قوية باعانة فتحة ما قبلها اذ
ضم الجنس الى الجنس يوجب القوة كالرفيق فى الطريق الخالى عن المار فانه يوجب التقوى
بدون الرفيق ونحو لا هناك المرتع شاذ جواب سوال وهو ان يقال ان هناك اصله هنأك
بفتح الهمزة وفتح ما قبلها فينبغى ان لا يجوز قلبها بالالف كما لا يجوز فى سال فاجاب
شاذ مخالف للقياس قال الفرزدق شعر راحت بمسلمة البغال عشية + فارعى فزارة
لا هناك المرتع والنوع الثالث من تخفيف الهمزة ان تكون اى التخفيف بالحذف انما يجب
اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكنة فح لا تحذف اولا ولكن تلين فقط اى اسكنت
فى هذا النوع للين حركتها لمجاورة الساكن ما قبلها ثم تحذف اى الهمزة لاجتماع الساكنين
الهمزة وما قبلها ثم اعطى حركتها اى الهمزة لما قبلها لبقاء اثرها كراهية ان ...
اذا كان ما قبلها حرف صحيح نحو مسلة اصلها مسئلة او واو نحو يغزو خاما ويد نحو يرمى
ياه اذا كانتا اصليتين كما عرفت او مزيدتين لمعنى الالحاق نحو جوبة وجيل اصلهما جوأبة
وجيئل والواو والياء للالحاق فيهما ووزنهما فيعلة وفيعل وانما قيدهما بالمزيدتين لمعنى
احترازا عن المزيدتين للمد مثل واو مقروءة وياء خطيئة لان واو مفعول وياء فعيل
بمنزلة الالف فى فعال ومفعال فلا يحتملان الحركة فلا يقال مقروة وخطية بنقل حركتهما
الى الواو وحذفها نحو مسلة اصله مسئلة نقل حركة الهمزة الى السين وحذفت فى هذا

مسلة ملئك من الالوكة وهي الرسالة وقيل اصل ملك مئلك بهمزة قبل اللام ثم اخرت
موضع اللام فقيل ملئك ثم حذفت الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ووزنه معفل
قديم العين على الفاء اذ هو مقلوب الفاء الى العين والاحمر يجوز فيه لحمر بنقل حركة
همزة الثانية الى لام التعريف فاجتمع الساكنان الهمزة والحاء المهملة فحذفت الهمزة ثم
التعريف ايضا للاستغناء عنها كما اشار اليه بقوله لان الالف اجتلبت لاجل سكون
لام وقد انعدم السكون بسبب نقل حركة الهمزة الى اللام ويجوز ان يقال الحمر باثبات
همزة المفتوحة وفتح اللام لطرو حركة اللام اى لعروضها لانها منقلبة عارضية فلا اعتبا
علم ان قوله مسلة وملك ولجمر والحمر امثلة الهمزة التى نقلت حركتها الى الحرف
هي فى كلمة واحدة حقيقة او حكما فان الاحمر فى الاصل كلمتان احدهما حرف التعريف
الى احمر لكنهما عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلما فرغ مما ذكرنا اراد ان يشرع
ان الامثلة التى نقلت حركتها الى الواو والياء المزيدتين لمعنى واحد فقال ونحو جيل
جيئل على وزن فيعل فنقلت حركة الهمزة الى الياء المزيد للالحاق بجعفر فاجتمع الساكنان
الهمزة حذفت الهمزة فصار جيل وحوبة اصله حوابة على وزن فوعلة الواو للالحاق
فاملا كالاملال جيل اعلم انه قال بعض الشارحين ان المصنف لم يورد مثال الهمزة التى قبلها
الاصليتين مثال الماشى وسوء اصلهما شىء وسوء بسكون الواو والياء واثبات الهمزة واعلالهما
كلا ولا يخفى عليك انه كتب فى بعض النسخ مثال الهمزة المفتوحة نقلت حركتها الى الواو والياء الاصليتين هذه
نحو يغزو هضاه ويرمى اباه قبل قوله نحو جيل وحوبة فاصل يغزو خاه يغزو اخاه نقلت حركة الهمزة الى الواو
حذف الهمزة لالتقاء الساكنين وكذا يرمي باه فلا ايراد المعترض وعلى هذه النسخة لكن قد رأينا فى كثير من النسخ قد ترك
ع من الامثلة هذا اذا كان الساكن فى الكلمة التى فيها الهمزة واما اذا لم يكن فيها فنقلت حركة الهمزة الى الساكن
الهمزة مطلقا سواء كانت ما قبلها حرف علة او حرف صحيح كما بين مثاله نحو ابو يوب اصله ابو ايوب
حركة الهمزة الى الواو فحذف الهمزة لالتقاء الساكنين وابتغى مرأة اصله ابتغى امرأة نقلت حركة الهمزة
حذفت اعلم انه قد يفهم من بعض الحواشى ان قوله مسلة وملك ولحم مثال الهمزة التى ما
صحيح وقوله جيل وحوبة مثال الهمزة التى ما قبلها واو او ياء مزيدتين لمعنى فان الواو فى
علامة الرفع فيدل على معنى الفاعلية والياء فى ابتغى علامة التانيث فيدل على ما هو تانيث
عليك بالتامل الصادق حتى تعرف الحق اليقين وح قد اندفع اعتراض المعترضين باسره
ل الحركة على حرف العلة فى هذه المواضع جواب سوال وهو ان يقال حرف العلة ضعيفة
لا يحتمل الحركة فكيف اعطى الحركة فى قولهم ابو يوب وابتغى مرأة ونحو ذلك فاجاب

بقوله نظرا الى قوتها اى الحروف العلة وطروای عروض الحركة عليها وذلك لان حروف العلة

لكونها ثابتة فى مكانها تقوى قوة والحركة من حيث هى نقلية عارضية للكلمة لاتقوى قوتها وان

كان ماقبلها حرف لين مزيد حال من فاعل كان وهى ماقبل الهمزة وفى بعض النسخ مزيدة بتاء

التانيث فعلى هذا اما حال او صفة الحرف والمراد بالزيد انها زيدت لا لمعنى الالحاق بل يكون

المجرد مدا لكلمة فهذا معطوف على قوله اذا كان ماقبلها الخ فالمعنى ان النوع الثالث من تخفيف

الهمزة الحذف وهو قسمان الاول مامر ذكره والثانى بالادغام وهو انما يكون اذا كان ماقبل الهمزة

حرفا مزيدا فاذا وجد هذا الشرط لفظ فان كان واوا او ياء مدتين اوما يشابه المد كياء

التصغير من حيث انها حرف علة زائدة ساكنة ولانها لا تحرك كما لا تحرك حرف المد جعلت الهمزة

مثل ماقبلها اذا كان ماقبلها ياء كما فى خطيئة او واوا كما فى مقروءة ثم ادغم فى ماقبلها لان

نقل الحركة الى هذه الاشياء اى الواو والياء المدتين اوما يشبههما يفضى الى تحميل الضعيف

فيدغم لئلا يلزم تحميل الضعيف بالتقيل او يقال انما يدغم لدفع الثقل عن الضعيف نحو خطية

اصله خطيئة على وزن فعيلة قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء فيها ومقروة اصله مقروءة

على وزن مفعولة قلبت الهمزة واوا وادغم الواو فيها وافيس اصله افيئس على وزن افيعل

فقلبت الهمزة بالياء المتشابهة بالمد فادغمت الهمزة فيها وهى تصغير افؤس جمع فاس وهو

يكسر الحطب به يعنى تبر فان قيل يلزم تحميل الضعيف ايضا فى الادغام وهى الياء الثانية يعنى

ان المقصود من الادغام والفرار عن نقل الحركة عدم تحميل الضعيف وقد تحقق ههنا ايضا

قلنا الياء الثانية اصلية فلاتكون ضعيفة كياء جيل يفهم من سوق العبارة ان ياء جيل

اصلية وقد عرفت انها زائدة فقد قيل وجه التشبيه بينهما هو عدم الضعف يعنى ان

ياء الثانية اصلية ليست بضعيفة بل قوية كذلك ياء جيل وان كانت زائدة

لكن لما زيدت لمعنى صارت قوية فوجه التشبيه بينهما هو القوة وان كان ماقبلها

اى الهمزة الفا تجعل بين بين هذا معطوف على قوله نظر فان كان واوا الخ اى ان كان

ماقبل الهمزة الفا تجعلها بينها وبين الحرف الذى هو من جنس حركتها وهو شهور لان

الالف لاتحمل الحركة والادغام نحو سائل وقائم وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة الى

ماقبلها لان الالف لاتقبل الحركة وامتناع القلب ليكون ماقبلها ساكنا وامتناع الادغام

لان الالف لاتدغم ولاتدغم فيها لما فرغ عن بيان تخفيف الهمزة الواحدة شرع فى

بيان تخفيف الهمزتين فقال واذا اجتمعت همزتان وكانت الاولى مفتوحة والثانية

ساكنة قلبت الثانية الفا نحو اجر وادم اصلهما ءجر وءادم فقلبت الثانية الفا واذا

كانت الاولى مضمومة قلبت الثانية واوا نحو اوثر اصله اءثر ماض مجهول من الايثار
يعني برگزيدن فقلبت الهمزة الثانية الساكنة بالواو وكذلك اودم ماضي مجهول من الايدام
يعني الفت گرفتن اصله اءدم ففعل به كما فعل في اوثر واذا كانت الاولى مكسورة قلبت الثانية
ياء نحو ايسر اصله اءسر اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة الاولى مكسورة والثانية ساكنة
قلبت الثانية بالياء الا في ائمة استثناء مفرغ عن قوله فقلبت الثانية الفا اي لا يكفي
هذا القدر اعني قلب الهمزة الفا بل يجعل الالف ياء والائمة اصلها اءممة لانها جمع
امام كاعمدة واجمرة جمع عماد وجمار جعلت همزتها الفا كما في اجر ثم جعلت الهمزة المقلوبة
للاجتماع الساكنين وذلك لانه متى اجتمع الساكنان على غير حده وجب احد الامرين
الحذف او تحريك الاول ولا سبيل الى الحذف لانه يصير بعد الحذف امة فيلتبس بالامة
موضوعة من الام وهي القصد ولا يمكن التحريك ايضا لانه لو حرك الالف لصار همزة
فوقعنا فيما فررنا عنه من المحذور وهو التكلم بالهمزتين وذلك متروك للثقل فوجب
تبديل الثاني بان تقلب الهمزة الثانية الفا وتقلب الالف بالياء لان الالف لا تقلب
الف ولا بالواو لانه ثقيل خصوصا اذا تحرك فتعين الابدال بالياء فان قيل ينبغي ان يدغم
بنقل حركة الميم الى الهمزة لئلا يقع التغييرات المذكورة قلنا لانه يلزم اهمال الاصل وهو ابدال
همزة الثانية الساكنة التي وقعت بعد الهمزة المفتوحة بالالف والاصل اعمال الاصل
لا اهمال ولهذا حمل في يدعي باصلين ولم تقلب لواوا ولا بالالف بالاتفاق وهذا اختيار المص
وعند غيره ادغم الميم في الميم بنقل الحركة فصار ائمة ثم ابدلت الثانية بالياء لانه متى اجتمع
همزتان وكان الاولى مفتوحا مع كسر الثاني قلبت الثانية ياء وعند الكوفيين لا تقلب
همزة الثانية بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين وقرء عندهم اي الكوفيين ائمة الكفر
بهمزتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حدها جائز فلم لا يجوز آمة قلنا الالف
ليست بمدة فكيف يكون اجتماع الساكنين في حدها وحاصل الجواب ان الالف ليست
معتبرة في اجتماع الساكنين على حده وهي ان يكون المدة زائدة كما في قوله تعالى ولا الضالين
ودابة وغير ذلك فاما المدة في آمة اصلية مبدلة من الحرف الاصلي وليس المراد من قوله
بمدة انها ليست اصلا لان حد الهمزة صادق على الهمزة التي في اءممة لان المد من يكون
علة ساكنة وحركة ما قبلها موافقها وفي اءممة بهذه الثابتة واما كل وخذ ومر فشاذ
سوال وهو ان يقال اصل كل وخذ ومر اءكل واءخذ واءمر فيجب ان يقلب الهمزة
بالواو لسكونها وانضمام ما قبلها كما في اوثر لانه اجتمع الهمزتان وكان الاولى

١٢٣

مضمومة والثانية ساكنة تقلب الثانية واوا لسكونها والضمام ما قبلها مع ان الهمزة
يقلب واوا بل حذفت الهمزتان معا فاجاب بان حذفهما في هذه الامثلة شاذ فلا ينافي
الاصل الشائع المذكور وانما حذف الهمزة الثانية فلطلب التخفيف اذ في اجتماع الهمزتين
ثقل واما الاولى فلعدم الافتقار اليها بزوال سكون الحرف الذي بعدها فبقي كل وخذ ومر
ويهمل اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة اي التخفيف المذكور في الهمزتين من قلب الثانية
تارة بالواو وتارة بالياء ومرة بالالف ومن الحذف بطريق الشذوذ انما يكون في الكلمة الواحدة
واذا كانتا اي الهمزتان في كلمتين يخفف الثانية بالحذف عند الخليل نحو قوله تعالى فقد جاء
شراطها لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصولها وعند اهل
الحجاز تخفف كلاهما لما يلزم الثقل من اجتماعهما وعند بعض العرب يقرا اي يدخل بينهما
الف للفصل نحو ءانت ام سالم اعلم ان الهمزتين اذا اجتمعا في الكلمتين ففيه مذاهب
الاول انه يجوز تحقيقهما اي اثباتهما على حالهما لان كونهما من الكلمتين يهون الحذف و
الثقل في اجتماعهما والثاني يجوز تخفيفهما اي حذفهما معا لكراهة تكرار الحرفين المتجانسين
والثالث يجوز تخفيف احدهما ثم اختلفوا فيها فقال الخليل تخفف الثانية وقال عمرو
تخفف الاولى لان الاستثقال انما يحصل باجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز والرابع
زيادة الالف بينهما للفاصلة نحو ءانت ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة نحو احذ واكل
لقوة المتكلم في الابتداء اي الهمزة المبتدئة لا تخفف بالابدال لان الالف لا يقع في اول
الكلمة نحو احذ وابل لقوة المتكلم في اول الكلمة ولا بالواو ولا بالياء لان ابدالهما لا يكون
اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا او مضموما وكل ذلك منتف عند الابتداء بالهمزة
واما الحذف فمشروط بما اذا تقدمها ساكن وهو ايضا منتف واعترض عليه بان ما ذكرتم
منقوض بكل وخذ ومر فانه خفف الهمزة بالحذف في اول الكلمة وانتم قد منعتم ذلك
اجيب بان المقصود الاصلي بالذات في هذه الامثلة هو حذف الهمزة الثانية وهي ليست
باول الكلمة واما حذف الهمزة الاولى للوصل والاستغناء عنها بالحركة وهو ليس بتخفيف ولقائل
ان يقول ما ذكرتم وان لم يكن منقوضا بهذه الامثلة الا انه منقوض بقل لان اصله اقول حذف الهمزة
الواقعة اولا للتخفيف اجيب عن ذلك بانا لا نسلم ان اصله اقول بالهمزة لانه ماخوذ من تقول حذف
حرف المضارعة واسكن اللام فصار قول ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم
يوجد سبب حذف الهمزة فلا يتحقق التخفيف فيها او يقال سلمنا ان اصله اقول لكن اعل
بنقل حركة الواو الى القاف فحذف الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل

فحذفت لا على انه للتخفيف بل لعدم الاحتياج اليها وتخفيفها في ناس اصله اناس شاذ
جواب سوال هو ان يقال ناس اصله اناس فقد حذفت همزته من اول الكلمة ولت
قلت لا يخفف الهمزة في اول الكلمة فاجاب بانه شاذ وكذلك الله اصله اله جملة مستانفة
اي مثل حذف الهمزة بطريق الشذوذ في ناس حذف الهمزة في الله شاذ فحذفوا الهمزة فصار
لاه ثم ادخلوا عليه الالف واللام فصار اللاه ثم ادغم اللام في اللام فصار الله وقيل اصله الاله
حذفت الهمزة الثانية فنقلت حركتها الى اللام فصار اللاه ثم ادغم اللام في اللام فصار الله
كما يقال في يرى هذا التشبيه من حيث نقل الحركة دون الادغام يعني كما حذفت الهمزة
نقلت حركتها الى الراء في يرى اصله يرأي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لينت الهمزة اي اسكنت مطلقة فاجتمع ثلث سواكن اعني الراء والهمزة اللينة والالف
قلبة عن الياء فحذفت الهمزة المنقلبة عن الهمزة دون المنقلبة عن الياء وبدل عليه قوله
طرح حركتها الراء فصار يرى وهذا التخفيف واجب في يرى دون اخواته من مضارع مهموز
العين معتل اللام نحو نأى ينأى وغيره مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل
كثرة الاستعمال له لا يجب التخفيف في غيره وان اجتمعت الهمزة مع الياء لان في غيره
لا يوجد كثرة الاستعمال الجار والمجرور اعني قوله مع اجتماع الخ في محل النصب لكونه حالا
من يرى اي هذا التخفيف واجب في يرى حال كونه مجامعا لهذه الامور الثلثة او من
الضمير الشان في قوله واجب فعلى الاول يكون حالا من المفعول وعلى الثاني يكون
حالا عن الفاعل كذا قيل وذكر بعضهم ان هذا تائيد للواجب يعني ان هذا التخفيف واجب
لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل والحق انه لا حاجة
الى التائيد لان العلة وهي كثرة الاستعمال تامة بنفسها غير مفتقرة الى التائيد
والتائيد لا تورث بدون العلة كما لا يورث في سائل ومن ثم اي من اجل ان هذا
التخفيف في يرى واجب على اجتماع ثلثة شرائط احدها اجتماع حرف العلة مع الهمزة
والثاني اجتماعهما في الفعل الثقيل والثالث كثرة الاستعمال لا يجب في ينأى لفقد الشرط
الثالث فيه وهو كثرة الاستعمال ومتى انتفى شرط من شرائط الوجوب يبقى على اصله
ثم لا يجب هذا التخفيف حتى يقال وجر يأيسل في يسئل ايضا لفقد الشرط الاول فيه
اجتماع حرف العلة مع الهمزة وكذلك لا يجب هذا بل يجوز ان يقال المرى في مرئي لفقد الشرط
الثاني وهو كونه فعلا ثقيلا لما فرغ المص عن بيان الهمزة المجردة عن الضمير شرع في بيان
ما اذا لحق بها الضمير البارز فقال وتقول في الحاق الضمائر اي رايا راوا الخ

١٢٥

جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم لم يبين وجه اعلال الياء كما بين وجه اعلال الهمزة
من الحذف ونقل الحركة وغيرها فاجاب بقوله واعلال الياء سيجيء في الناقص لما ذكرنا
من الحذف ونقل الحركة هو تخفيف الهمزة واعلال الياء فسيجيء من بعد ان شاء الله تعالى
المستقبل منه يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان
ترين ارى نرى وحكم يرون مثل حكم يرى في هذا التعليل وهو ان تقلب الياء الفا
ثم تلين الهمزة ثم تحذف لاجتماع ثلث سواكن ثم يعطى حركة الهمزة للراء ولكن حذف
الالف لانه هو لام الكلمة في يرون لاجتماع الساكنين هما الالف وواو الجمع وجه الاستدراك
المخالفة بينهما وهو ان اللام في يرى ثابتة وفي يرون محذوفة وايضا ان حذف الهمزة في
يرون لاجتماع الساكنين بسبب اتصال واو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال وحركت الياء
في يريان تثنية يرى لطرو الحركة لاجل الالف اذ لا بد للالف ان يكون قبلها مفتوحا
قيل في قوله لطرو الحركة نظر لانه لا يجوز ان يكون طرو الحركة علة لتحريك الياء فالاولى ان يقول
لا بد له لاجل الالف لما عرفت وفي بعض النسخ وقعت عبارة المتن هكذا ولا تقلب الياء
في يريان لطرو الحركة انتهى فعلى هذه النسخة يصير معنى العبارة هكذا لا تقلب الياء في
يريان بالالف لوجهين احدهما الطرو والحركة عليها والثاني ما اشار اليه بقوله ولا تقلب الياء الفا
اي لا يمكن قلب الياء الفا في يريان فهذا على تقدير الاول يعني ان طرو الحركة ان كان مانعا
عن الاعلال فالجواب هذا وان لم يكن مانعا فالجواب هو الالتباس كما اشار اليه بقوله
لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع الساكنان احدهما الف التثنية والثاني الالف المنقلبة
عن الياء ثم حذف احدهما اي الالفين يلتبس التثنية بالواحد في مثل لن يريان
وذلك لان بعد الحذف يصير يران واذا دخل عليه لفظ لن يسقط النون فيصير يرى
فالتبس التثنية بالمفرد وكذلك لفظان فلم تقلب الياء الفا لئلا يفضي الى الالتباس
الموجب للفساد وههنا بحثان اما الاول ان المانع من الاعلال في يريان هو وقوع الساكن
بعد حرف العلة لا طرو الحركة عليها فكون الحركة عارضا ولازما سواء في جواز الاعلال وعدمه واما الثاني فلانه يؤدي الى التناقض في كلام المص وذلك لان قوله وحركت الياء في يريان طارية
يدل على ان الياء اذا كانت متحركة بحركة طارية غير اصلية وانفتح ما قبلها لا تنقلب الفا وقوله
متصلا بهذا لا تنقلب الفا الخ يدل على ان الياء اذا كانت متحركة بحركة طارية وانفتح
ما قبلها تنقلب الفا لكنها ههنا لا تنقلب لانه يؤدي الى اجتماع الساكنين وحذف احدهما
يؤدي الى التباس التثنية بالواحد وليس التناقض الا هذا قلنا جواب المص على تقديره

ستقيم فان السائل الماسال في يريان نظرا الى تحريك الياء وانفتاح ما قبلها فقط من
ع النظر الى حركتها طارية او لازمة وظن ان العلة في تقلب الياء الفا عنده هو تحريك
ياء وانفتاح ما قبلها سواء كانت حركتها طارية او لازمة كما هو عند البعض وليس
كذلك بل العلة في قلب الياء الفا عنده كونها متحركة لازمة غير طارية مع انفتاح
قبلها فلما قال المصنف وحركة ياء يريان طارية في مقام الجواب علم منه ان طرو
كة مانع عن التعليل عنده فصح جوابه ويستقيم وعلى الثاني فانه انما قال ولا تقلب
الخ بطريق التنزل اى ولئن سلمنا ان طرو الحركة لا يمنع قلب الياء الفا فينبغي ان
ب الياء الفا في يريان لكن لا يقلب بالالف لاجتماع الساكنين فلو حذف احدهما
ى الى الالتباس بالواحد واصل ترين ترايين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة
ت حركتها الى الراء كما في يرى فصار ترايين ثم جعلت الياء الاولى الفا لفتحة
لها فصار ترائين بهذه الصورة ولا يقرأ لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف لاجتماع
كنين فصار ترين وسوى بينه اى بين واحدة المؤنث المخاطبة وبين جمعه المؤنث
لبا في اللفظ في مجيئهما على صورة واحدة اكتفاء بالفرق التقديري فان الواحد
ترئيين على وزن تفعلين كما ذكر في المتن واصل الجمع ترئين على وزن تفعلن ثم
الا ترى فصار ترين وقيل وجه الفرق التقديري ان النون في ترين للواحدة علامة الرفع
ط في الجزم والنصب وفي الجمع ضمير لا تسقط ابدا ولان الياء في الواحدة زائدة وفي الجمع
لمة تقول في وزن الواحدة تفين بحذف فاء الكلمة وعينها وفي الجمع تفلن باثبات اللام
العين كما في ترمين فان الواحدة اصله ترميين على وزن تفعلين فاسكنت الياء
فت لاجتماع الساكنين فصار ترمين على وزن تفعين بحذف اللام والجمع باق على
وقيل ان كسرة الميم في الواحدة عارضية ان قيل بالنقل وفي الجمع اصلية وسيجيء
هذا الاعلال في الناقص ان شاء الله تعالى هذا شروع في احكام اخر من المهموز
اذا دخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا
النون علامة للجزم اصله ترئيين قلبت الياء الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها
ساكنان الالف والياء فحذفت الالف فصار ترايين ثم نقلت حركة الهمزة الى
فت الهمزة فصار ترين ثم ادخلت عليه حرف الشرط وهو كلمة اما فسقط النون
فصار اما ترى فلما دخلت عليه نون التاكيد كسرت الياء لاجل نون التاكيد
ل انه التقى الساكنان احدهما ياء الضمير والثاني نون المدغم ولا يجوز حذف واحد

قوله واصل ترين الخ اى قوله فصار ترين مخالف لما ذكره في تخفيف يرى من القلب والحذف من غير التقا الاصل واعترض عليه بان فتحة ما قبلها الا انه يجعل كونها منقولة تخفيفا الى ان يقلب الفا على تقدير السكون الى الاصل عند ان الراء في الاصل ان لا يضر الماضي يتحرك مستقر حركة التصل والا لزم فتح نحو التقا نون ١٢

١٢٧

ما قبله فهو معتبر لان نقول ان هذا اللزوم ايضا معتبر كما صرح به المص به فيما بعد ومع هذا فقلب الياء الفا وصلا اى نقل حركة الهمزة الى ما قبلها اولى ١٢ ايضا ١٢ قوله حذفت الالف وهذا اولى من حذف الضمير لان نام الفعل اولى بالحذف من ضمير الفاعل ١٢ جلال الدين ١٢

١٢

منهما لحركت الياء بالكسر كما اشار اليه بقوله وكسرت ياء التانيث حتى يطرد جميع نوني
التاكيد كما في اخشين وسيجئ تمامه في باب اللفيف ان شاء الله تعالى لما فرغ
عن بيان الماضي والمستقبل شرع في بيان الامر فقال الامر منه رَ ريا رَوْا رَيْ ريا رَيْنَ رَهْ
يجعل الياء الثاني ريا تبعا للتريان لان الامر ماخوذ من المضارع ويجوز بهاء الوقف
هي هاء السكتة نحو رَهْ يعني يجوز الوقف على رَ ويلحقه هاء الوقف فيقال رَهْ وذلك لانه
الوقف على حرف واحد ساكن متعذر وفيه نظر لان الحاق هاء السكتة في نحوه لازم اي في كل
كلمة كان حرف واحد عند الوقف فكيف يقال الصحيح بهاء الوقف فحذفت همزته كما في نرى
اي حذفت همزة الامر لان اصله ارأى من ترأى على وزن افعل ونقل حركة الهمزة الى الراء فاستغنى
عن همزة الوصل فحذفت ثم حذفت الياء لاجل السكون فصار رَ وتقول بالنون الثقيلة
رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رِيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ ويجئ بالياء في رين لانعدام السكون كما في ارمين
اي لانعدام السكون في المعتل في حال النون فيه وهو لام الكلمة ولم تحذف واو الجمع في رون
جمع المذكر لعدم ضمة ما قبلها الدالة على الواو كما في ارضون بخلاف اغزن وادعن لكون ضمة
ما قبلها دالة على الواو واصله اغزوون فحذفت الواو الاولى بعد ما ازيلت عنها حركتها لالتقاء
الساكنين فالتقى ايضا ساكنان وهما ضمير الجمع والنون المدغم فحذفت واو الضمير لكونه مدة فصار
اغزن فان قلت ينبغي ان لا تحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين لان التقاءهما ههنا مغتفر لانه يغتفر
في المدغم قبله لين مثل تمود الثوب قلنا انما يغتفر التقاؤهما في المدغم قبله لين اذا كان المدغم واللين
في كلمة واحدة وذلك لم يوجد اذ الضمير كلمة اخرى والنون كلمة اخرى فان قيل لم لم يجز الحذف
في التثنية وجمع المؤنث نحو اضربان واضربنان قلنا لو حذف الالف من المثنى لالتبس
بالمفرد ولو حذفت من جمع المؤنث لاجتمع ثلاث نونات فانسد الحذف لعلة الالتباس ولاجتماع
ويقال في امره بالنون الخفيفة رَيَنْ باثبات الياء المفتوحة للمذكر الواحد رَوُنْ باثبات الواو المضموم لجمع المذكر
رِيِنْ باثبات الياء المكسورة للواحد المؤنث ثم شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل راءٍ اصله رائيٌ
ثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى الساكنان احدهما الياء والثاني التنوين فحذفت الياء لان الياء
اول الساكنين ومن دابهم حذف ساكن اول عند اجتماعهما ولان التنوين علامة التمكن فالعلامة
لا تحذف كما مر فحذف فيها وعلل بالغرض فصار راءٍ ولا تحذف همزته اي همزة الفاء من رائي
كما يجئ في المفعول من ان وجوب حذف الهمزة في يرى غير قياس لما مر فلا يتبع غيره
من الفاعل والمفعول وقيل لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة يعني لو حذف الهمزة في اسم
الفاعل لحذف فيها في فعله ينقل حركتها الى ما قبلها كما في الفعل ثم ههنا نقل الحركة غير ممكن لان

ماقبلها الف وهی لاتقبل الحرکة ولکن یجوز ان تجعل همزة اسم الفاعل بین بین کما فی

سال یسال وقس علی هذا اری یری اراءة ای قس علی یری وهو مضارع رای یری

مضارع آری لان قیاس المزید علی المجرد قیاس موافق فان قیل الواو فی قوله وقس

عطف فاین المعطوف علیه قلنا هذا معطوف علی مقدر فکان المص لما فرغ عن احکام

ی یری قال للسامع فاحفظ وقس علی هذا ای ماثبت لک من احکام رای یری وقس

یه اری یری اعلم ان رای یری اذا نقل الی باب الافعال تقول فی مضارعه یری بحذف

همزة البتة ولایجوز اثباتها لکثرة الاستعمال فی یری واذا نقل نحو نای ینای الی الافعال

ان یقال ینأی باثبات الهمزة ولایجوز ان یقال ینی بحذفها لعدم کثرة الحذف

یر رای یری من مهموز العین اسم المفعول مری اصله مرءوی فاعل کما فی مهدی

مهدوی اجتمع الواو والیاء والسابقة منهما ساکنة قلبت الواو یاء وادغم

فی الیاء ثم کسر ماقبلها وهو الهمزة فی مرئی ولایجب حذف همزته ای المفعول

وجوب حذف الهمزة فی فعله غیر قیاسی کما مر وکل ماثبت بغیر القیاس لایقاس

غیره فلایستتبع المفعول وغیره ای لایطلب ذلک الفعل الذی حذف همزتها

قیاس ان یکون المفعول وغیره تابعا له فی الحذف وههنا بحث من وجهین

ان هذا الدلیل مشترک بین الفاعل والمفعول فی عدم حذف الهمزة منهما فلم لم یذکر

و ذکره فی المفعول قلنا انما ذکره فی المفعول لیکون هذا الحکم وهو عدم حذف الهمزة

بطریق الاولی و ذلک لان الحذف لما لم یجز فی المفعول الضعیف لم یجز فی الفاعل

طریق الاولی والثانی نه قال بعضهم اذا کانت الهمزة متحرکة وما قبلها ساکنا

نقل حرکتها الی ماقبلها فحذفت الهمزة قیاسا وایضا ان کثرة الاستعمال فی یری

القیاس فعلی هذا حذف الهمزة قیاسی فی الفعل فینبغی ان تحذف من الفاعل و

ضا تامل وتحذف الهمزة فی نحو مری اسم المفعول من الاراءة لکثرة مستتبعه

اسم الفاعل والمفعول مستتبع مری وهو اری یری ولحو قهما من اسم الفاعل

غیر ذلک والموضع مرای واسم الالة منه مرای من الثلاثی المجرد واذا حذفت

هذه الاشیاء ای فی اسم المفعول والموضع والالة یجوز بالقیاس علی نظائرها ای

الا انه ای الحذف فی هذه الاشیاء غیر مستعمل بالاستقراء وتقول فی المجهول

لم فی الثلاثی المجرد من الرؤیة اعلم ان مهموز الفاء یجیء من خمسة ابواب حال من

فی یجیء له مهموز الفاء بحکم الاستقراء کائنا من خمسة ابواب نحو اخذ یاخذ من نصر

۱۲۹

بمعنے گرفتن ونحو اَدَبَ یَاْدِبُ من ضرب الادب لگاہداشتن عدجیزی وقیل الادب مہمان خواندن
یقال ادب ای دعا الی المائدة ونحو اَهَبَ یَاْهَبُ من حد منع ای استثقل وقیل ثبت ونحو اَرِجَ
یَاْرَجُ من علم الارج بالجیم خوشبوی شدن ونحو اَسُلَ یَاْسُلُ من کرم یکرم الاسل والاسالة
کندروی شدن والمہموز العین یجیٔ من ثلثة ابواب نحو رَاٰی یریٰ من منع الرؤیة دیدن
ونحو یَئِسَ یَیْئَسُ من سمع الیاس نومید شدن ونحو لَؤُمَ یَلْؤُمُ من کرم اللؤم ناکس کمینه شدن
والمہموز اللام یجیٔ من اربعة ابواب نحو هَنَاَ یَهْنَاُ من ضرب الهنیٔ عطا دادن وگواریدن طعام
کسے را ونحو سَبَاَ یَسْبَاُ من منع السبأ خمر خریدن وبتازیانه زدن وبآتش سوختن ونحو صَدِیَٔ
یَصْدَاُ من سمع الصدأ زنگار گرفتن ونحو جَرُؤَ یَجْرُؤُ من کرم الجرأة دلیر شدن ولا یجیٔ من
المضاعف الا مہموز الفاء نحو اَنَّ یَئِنُّ من ضرب الانین نالیدن ولا تقع الهمزة موضع حرف
العلة یعنی کل موضع یقع فیه حرف العلة لا یقع فیه الهمزة لانه لو وقعت تتغیر الصیغة کما
فی کلمة المعتلة وذلك متعذر ومن ثم لا یجیٔ فی المثال الا مہموز العین ومہموز اللام نحو وَئَدَ
الوءد زنده درگور کردن من ضرب قیل الوءد دفن البیت حیا ومہموز اللام منه وَجَاَ یَجَاُ
الوجا بکارد زدن وگردن زدن من فتح ومن ثم لا یجیٔ ایضا فی الاجوف من المہموزات الا مہموز
الفاء والمہموز اللام نحو اٰنَ یَؤُوْنُ الاون آهستگی وخوبی کردن ونرم رفتن من نصر وقیل التفلا
ای فرح فلان واصل اٰن اَوَنَ قلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ونحو جاء یجیٔ
من ضرب المجیٔ والمجیئة آمدن ومن ثم لا یجیٔ منها فی الناقص مطلقا الا مہموز الفاء والعین نحو
اَرٰی یَاْرِیْ من ضرب الاری رنگین کردن میغ وقیل آهنی کردن آن ورَاٰی من منع الرؤیة دیدن و
من ثم لا یجیٔ ایضا فی اللفیف المقرون مطلقا الا مہموز الفاء نحو اَوٰی من ضرب الاوی تکیه کردن
ومن ثم لا یجیٔ منها ایضا فی اللفیف المفروق مطلقا الا مہموز العین نحو وَاٰی من حد ضرب
الوای وعده کردن فلما فرغ من اقسام الابواب شرع فی بیان حکم الهمزة کتابة فقال وتکتب
الهمزة فی الاول علی صورة الالف فی کل الاحوال سواء کان مضمومة نحو اُومر او مفتوحة نحو
اَخذ او مکسورة نحو اِبل لخفة الالف وقوة الکاتب عند الابتداء علی وضع الحرکات وتکتب الهمزة
فی الوسط اذا کانت ساکنة علی وفق حرکة ما قبلها نحو راس ولوم وذیب للمشاکلة ای لاجل
المناسبة بما قبلها واذا کانت متحرکة تکتب علی وفق حرکة نفسها حتی تعلم حرکتها نحو سال ولؤم
وسئم السوال واللوم فقد مر واما السامة یعنی لسر آمدن یعنی ملامت کردن من حد سمع یعنی اذا
کانت الهمزة فی الوسط متحرکة تکتب علی وفق حرکة نفسها فاذا کانت مضمومة تکتب بالواو واذا
کانت مکسورة تکتب بالیاء واذا کانت مفتوحة کتبت بالالف کما عرفت واذا کانت فی الهمزة

مة تكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها لان حركة الطرف
كون الطرف محل التغير فيكون الحركة فى هذه الصورة كلا حركة يعنى تلك الحركة
عيف لكونه محل التغير اما فى المعرب فظاهر واما فى المبنى فكذلك لان الاخر محل
يق مثلها الضعيف وليس المراد من قوله عارضية اصطلاحية بل معناه ضعيفة
ني ضعيف بالنظر الى الاصلى فذكر العارضى واراد الضعيف عنها نحو قرء يقرأ
ا من فتح وطرؤ يطرؤ طروا بمعنى عارض شدن من كرم وفتئ بمعنى فتوت
شدن من حد علم يقال ما فتئ زيد قائما يعنى هميشه رست استاد زيد وهذا المعنى
ال الناقصة واذا كانت ما قبلها ساكنة لا تكتب الهمزة على صورة شئ اى لا
ورة حركة نفسها الطرو حركتها اى لان حركة الهمزة طارية لا على صورة ما قبلها
لة فيما قبلها كما اشار اليه بقوله وعدم حركة ما قبلها اى الهمزة نحو خبء هذا
لمة غير مضافة الى الضمير اما اذا كانت مضافة اليه فتكتب على وفق حركة نفسها
ك ورايت خباك ومررت بخبئك الخبا نهان كردن من فتح والله اعلم بالصواب
يع فى المثال ويقال للمعتل الفاء مثالا لان ماضيه مثل ماضى الصحيح فى
على اول الكلمة وعدم الاعلال بها وقيل لان امره مثل امر الاجوف نحو عد فرن مثل
ا يقال من الاجوف قل وبع وخف على حرفين فكذلك عد وزن وضع وهو
ئ من خمسة ابواب مطلقا نحو وعد يعد من ضرب الوعد پيمان كردن وجل
م الوجل ترسيدن وجع يوجع الوجع دردمند شدن من منع ووجه يوجه
يقدر وباجاه شدن من كرم وورث يرث الوراثة ميراث يافتن من حسب
اب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر بالاستقراء الا وجد
نصر على لغة بنى عامر اسم قبيلة من العرب فحذفت الواو فى يجد على لغتهم له
لثقل الواو مع ضمة ما بعدها جواب سوال وهو ان يقال ان حذف الواو فى يجد
انما هو لوقوعها بين الياء والكسرة وهذا مفقود على لغة بنى عامر فلم حذف الواو فى
ما بين يله وضمه فاجاب بان حذفها لاجل الثقلة وقيل هذه لغة ضعيفة
الحذف اى قال بعضهم ان لغة بنى عامر ضعيفة فالوجه فى حذف
هو متابعته ليعد وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى اول الكلمة
حيح فى عدم التغير والاعلال نحو وعد ووقر وينع الوقر خروار بمودن
ن كردن گوش يعنى خود را بتكلف كر ساختن والينع ميوه دار شدن

لقوة المتكلم عند الابتداء وقيل ان الاعلال انما يكون بالسكون او بالقلب الى حرف العلة او

بالحذف وثلثة منها لا يمكن اما السكون فلتعذر الابتداء به والابتداء بالساكن متعذر وهو

محال وكذلك القلب غالبا يكون فى حرف العلة فيلزم اما تحصيل الحاصل او الابتداء

بالساكن اذ من جملة حروف العلة الالف وهو لا يكون الا ساكنة ولما الحذف فلنقصانه

من القدر الصالح فى الثلاثى ولما فى الثلاثى المزيد فيه نحو اوجل يوجل ايجالا يعنى

دركردن فلاتباع الثلاثى المجرد جواب سوال وهو ان يقال ان النقصان من القدر

الصالح فى الثلاثى المزيد فيه غير موجود فينبغى ان يحذف حرف العلة منه فاجاب

بانه يجعل الزوائد تبعا للثلاثى المجرد ولا يعوض بالتاء فى الاول والاخر حتى لا يلتبس بالمستقبل

والمصدر فى نفس الحروف جواب سوال وهو ان يقال ينبغى ان يحذف الواو من وعد ثم عوض

عنها بالتاء حتى لا يخرج عن القدر الصالح فاجاب بانه لو عوض بالتاء فى اول الكلمة لالتبس

بالمضارع وهو تعد ولو عوض فى الاخر يلتبس بالمصدر نحو عدة وانما قال فى نفس الحروف

لان الالتباس بالحركات والسكنات منتف فان الماضى مبنى على الفتح والمضارع يكون معربا بالحركات

المختلفة وكذا المصدر ومن ثم اى من اجل الالتباس يجوز ادخال التاء فى الاول فى العدة لالتباس

بالمضارع لو زيدت التاء فى اول العدة ويجوز ادخال التاء فى التكلان لعدم الالتباس

بين التكلان وشئ اخر جواب سوال ووجهها ظاهر فاغنى عن البيان فالحاصل

ان الواو التى هى فاء الكلمة من التكلان محذوف والتاء عوض عن الواو وهذا عند

المصنف واما عند غيره فالتاء بدل من الواو تامل وعند سيبويه يجوز حذف

التاء كما فى قول الشاعر ان الخليط اجدوا البين فانجردوا + واخلفوك عد الامر

الذى وعدوا + والمراد عد الامر وهى المصدر فحذفت التاء للضرورة والمراد من

الخليط الاحباب المجتمعون وقالوا اجدوا البين اى اختاروا الفراق وقوله فانجردوا

اى ذهبوا وقوله واخلفوك عد الامر الذى اى خالفوك فى عد الامر الذى وعدوا

به اعلم ان الكاف فى قوله كما فى قول الشاعر الخ منصوب على انه صفة مصدر

وهو موصوفة عبارة عن الحذف اى يجوز حذف التاء عند سيبويه من عدة حذفا

حذف كائن فى قول الشاعر لان الحذف والتعويض من الامور الجائزة عند

سيبويه لا من الامور الواجبة فاذا كان التعويض كذلك يجوز ترك التعويض

اثباته وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء فى عدة لانها عوض عن الحرف

فلو حذف يلزم حذف العوض والمعوض عنه وذلك غير جائز وقيل لو حذف

سه قوله لم ليظهر الفرق بين المذهبين ١٢

لفات الغرض الذي أتى لاجله وهو انه لما كان في الحذف خروج من قدر الصالح وذلك
غير حسن وقد في العلة وجئ بالحذف عوضا من المحذوف وحتى لا يخرج الكلمة من القدر
الصالح صدرة فلو حذفت التاء ايضا لفات الغرض وهو عدم الخروج من القدر الصالح
فلا يجوز الحذف الا في الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها اى التاء الاستثناء مفرغ اى
لا يجوز حذف التاء عند الفراء في جميع الاحوال الا في حالة الاضافة لانها قائمة
مقام التاء وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما الكاف في محل الرفع على
انه خبر المبتدأ والمبتدأ هو الحكم له مثل حكم العدة حكم الاقامة في حق حذف
التاء وعدم الخلاف على اختلاف المذاهب المذكورة السابقة ويحتمل ان يكون معناه
ومثل حكم عدة حكم الاقامة في ادخال التاء المعوضة في آخر الكلمة فعلى هذا
ارتفع الاختلاف ومن ثم اى من اجل ان التاء تحذف لاجل الاضافة حذفت في قوله
تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة لما فرغ عن بيان احكام المثال بالنظر الى نفس
الصيغة مع قطع النظر الى اتصال الضمير به شرع في بيان احكام المثال اذا اتصل
به الضمائر فقال وتقول في الحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا الخ ويجوز فيه عدت
ادغام الدال في التاء لقرب المخرج هذا يحتمل ان يكون بيان حكم المثال عند اتصال
الضمير المرفوع البارز بها ويحتمل ان يكون جواب سوال مقدر وهو ان يقال لم لا تجعل
الدال تاء وتدغم في التاء نحو وعدت اصله وعدت المستقبل منه يعد الخ اصله
يوعد تحذف الواو لانه اى الامر او الشان يلزم الخروج من الكسرة التقديرية وهي الياء
الى الضمة التقديرية وهي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهي
كسرة العين ومثل هذا ثقيل اي الخروج من الكسرة الى الضمة وبالعكس مطلقا سواء
كانتا حقيقيتين او تقديريتين ومن ثم اى من اجل الخروج من الكسرة الى الضمة و
بالعكس ثقيل لا يجئ لغة على فعل بكسر الفاء وضم العين وفعل بضم الفاء وكسر العين الا حبك
بكسر الحاء المهملة وضم الباء الموحدة التحتانية اسم قبيلة ودئل بضم الدال المهملة و
كسر الهمزة دويبة شبيهة بابن عرس يقال له بالهند نول وهذان الوزنان من الشواذ
فلا يقاس غيرهما عليهما وحذف الواو من تعد واخواته ايضا للمشاكلة و
المناسبة فان قيل الاصل حمل القليل على الكثير فلم لم يعكس قلنا المقصود هو
التخفيف وذا لا يحصل الا بهذا الطريق فان قلت لم لم يحمل المجهول على المعروف
وان كانت العلة مفقودة لما ذكرت من طلب التشاكل قلت المجهول يخالف المعروف

ايضا

فلا يلزم من طلب التشاكل بين المتجانسين طلب التشاكل بين المتباينين و
المتخالفين وحذف الواو في مثل يضع لان اصله يوضع بكسر الضاد فحذف الواو
ثم جعل يضع مفتوحا نظرا الى حرف الحلق جواب سوال وهو ان يقال ان الواو
حذفت من يعد لوقوعها بين الياء والكسرة فلم حذفت من يضع ونحواته مع
ان الواو لم يقع بين الياء والكسرة بل يقع بين الياء والفتحة فلم يوجد فيه ما
يوجب حذفها فاجاب بان اصله يوضع بالكسر يعني انما حذفت الواو منها لكونها
في الاصل من يفعل بكسر العين فالواو فيها واقعة بين الياء والكسرة فوجد ما
يوجب حذفها فحذفت وانما فتحت عين الفعل لرعاية حرف الحلق الثقيل ليكون
الخفة في مقابلة ثقلها لانهم استكرهوا وقوع الكسرة على حرف الحلق وكذا
مجاورتها له لان حرف الحلق ثقيل والكسرة ايضا ثقيل فاجتمع فيها الثقلان ففتحت
ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حرف الحلق وان قلت لو كانت ماذكرتم متحققا
يجب ان يفتح عين الفعل في جميع ما فيه حرف الحلق مثل وعد يعد ووهب يهب
غير ذلك قلنا اللغة موقوفة على السماع من العرب وليست بقياسية فما نقل منهم
على خلاف الاصل يطلب علة له ونقول منه علة فيحتاج الى علة ما عملوه من النقل
من الكسرة الى الفتحة ولم يحتج الى علة ما تركوه على الكسر والضم لان الاصل ان
يبقى كل شيء على اصله ولا تحذف الواو في يوعد باب الافعال من الايعاد لان اصله
ياوعد فلم يقع الواو بين الياء والكسرة فبقي على الاصل وحذفت الهمزة لاجتماع
الهمزتين في المتكلم الواحد وهو مستكره كما عرفت الامر منه عد لان اصله وعد
وقعت الواو بين الكسرتين فحذفت فصار اعد ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها فصار عد وقس عليه غيره اسم الفاعل منه واعد النهي واسم المفعول موعود
والموضع اي اسم الظرف منه موعد بكسر العين والالة منه ميعد اصله موعد
فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وهم يقلبون الواو بالياء بالحاجز اي مع وجود الحائل
بينهما نحو قنية اصله قنوة قلبت الواو بالياء لكسرة القاف مع ان النون الساكنة
حاجز ومانع بينهما فبغير حاجز ومانع يكون اي الواو اقلب يعني قلبا اولى حينئذ
قد شرع المصنف بعد الفراغ عن المثال بالاجوف فقال الباب الخامس في
الاجوف وانما قدم الاجوف على الناقص واخرها عن المثال لكون العين مقدما
على اللام والفاء على العين ويقال له اي لمعتل العين اجوف لخلو جوفه عن الحرف

لئن لتعدد اجتماع الساكنين فبقى الى خمسة عشر وجها

صحيح ويقال له اى للاجوف ذو الثلاثة لصيرورته على ثلثة احرف فى التكلم الواحد
من الماضى نحو قلت وبعت فان قلت ما الفائدة فى تخصيص التكلم فقد وجدنا ثلاثة
صيغة منه فى الغائب والمخاطب ايضا نحو قال وقلت قلنا المتكلم اصل والغير فرع
لان الكلام نشأ منه والفعل انما صدر عنه بخلاف المخاطب فى الغائب فليس لهما
دخل فى صدوره الافعال وهو اى الاجوف يجئ من ثلثة ابواب نحو قال يقول من
حد نصر واوى القول والمقال گفتن وباع يبيع يائى من ضرب البيع والمبيع خريدن
فروختن من الاضداد وخاف يخاف واوى من حد سمع الخوف والمخافة ترسيدن وانما
حصر الاجوف فى هذه الثلثة لانه عرف ذلك بالاستقراء لا دليل عليه وهذا اختيار
البعض والجمهور وعند البعض يجئ من اربعة ابواب الثلاثة المذكورة والرابع من كرم كما قالوا
اما طال يطول فهو طويل لغة بنى تميم فى هذا الباب فى ما طال يطول فهو طائل فلغة
فيه ايضا وقال بعضهم اى الصرفيين اصلا شاملا اى قاعدة كلية فى باب الاعلال يخرج جميع
المسائل منه اى من الاصل الشامل وهو قولهم اى الصرفيين ان الاعلال الذى فى مدار العناء فى حروف العلة
يحتوى على ستة عشر وجها لانه يتصور فى حروف العلة اربعة اوجه وهى الحركات الثلث والسكون وفيما
قبلها من الخمسة عشر المقررة قوله الاربعة مبتدأ خبره محذوف اى الاربعة ثابتة اذا كانت ما قبلها
اى حروف العلة مفتوحا نحو قول بفتح القاف وسكون الواو وبيع بفتح الباء والياء وخوف بفتح
الخاء وكسر الواو وطول بفتح الطاء وضم الواو ولا يعل الاول اى اللفظ الذى يكون فيه حرف العلة ساكنة
فيه وما قبلها مفتوحا وهو قول وقيل الكلمة الاولى وفيه بعد لا يخفى لان حرف العلة اذا سكنت
جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن اى لضعف طبعها واستدعاء ما قبلها
يعنى انما جعلت حرف العلة من جنس حركة ما قبلها للطافة حرف العلة ورقتها وجذب حركة
ما قبلها الى نفسها اذا كانت الحركة شغالة له اذ الجار للجار يتبع احوال الجار نحو ميزان اصله
موزان قلبت الواو الساكنة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ويوسر اصله ييسر قلبت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها الا اذا انفتح ما قبلها الاستثناء مفرغ يعنى حرف العلة اذا
سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها فى جميع الاحوال الا فى حال فتح ما قبلها فح لا يجعل
من جنس حركة ما قبلها بل يبقى على حالها كما اشار اليه بقوله لا تقلب لخفة الفتحة
والسكون وعند بعضهم يجوز القلب نحو القال فى مصدر قال للعلة
المتقدمة وهى لين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وبعل حرف
العلة نحو اغزيت اصله اغزوت بواو ساكنة تبعا ليغزى اصله

١٣٥

يغزو وقلبت الواو في المضارع بالياء لكسرة ما قبلها فاتبع الماضي للمضارع وللقائل ان يقول في هذا الوجه
فساد الوضع اذ الماضي اصل بالنسبة الى المضارع فجعل الاصل تابعا للفرع مما لم يقل به احد منهم
ويمكن ان يجاب عنه بان الماضي اصل باعتبار الوجود وتقدم الاشتقاق واما
باعتبار التعليل فليس باصل ويعل نحو كينونة مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها
جواب سوال وهو ان يقال ان عين الكلمة وهو الواو في كينونة محذوف بالاعلال
فقد وجد الاعلال مع سكونها وانفتاح ما قبلها وقد قلت انه لا يقلب الواو
الساكنة المفتوح ما قبلها والكينونة مصدر كان يكون كالكون فاشار الى
الجواب بان اصله مختلفة عندهم اما عند الخليل فكما قال لان اصله كونونة
بسكون الواو وانفتاح ما قبلها وياء مفتوحة بعدها على وزن فيعلولة عند
الخليل فابدلت الواو ياء فادغمت الياء في الياء اي ادغمت الواو في الياء بعد تصيرها
ياء لاجتماع الواو والياء في كلمة مع سبق اولهما بالسكون كما عرفت كما في ميت
ثم خففت بحذف احدى اليائين فصار كينونة كما خففت في ميت بحذف احدى
اليائين منهما تخفيفا كما يقال ميت بعد التخفيف على ان التخفيف في كينونة لازم
لكونها اثقل وجائز في ميت ثم اشار الى جواب آخر بقوله وقيل اصلها كونونة
بضم الكاف والواو الساكنة فعلى هذا لا يرد ما ذكرت لانعدام فتحة ما قبلها ثم صار
ياء لما قررنا ثم فتح الكاف حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة والغيبوبة و
القيلولة يعني لو كانت الضمة فيها باق على حالها لابدلت الياء في هذه المصادر
بالواو لسكونها وانضمام ما قبلها اطرادا للمصادر على وتيرة واحدة وهذا غير
مسموع ففتحت الكاف اتباعا للاقل بالاكثر لا العكس كما اشار اليه بقوله ثم
جعلت الواو ياء اتباعا لليائيات لكثرتها يعني ان اليائيات كثيرة من الواويات
نحو الصيرورة بمعنى گشتن من حد ضرب والغيبوبة بمعنى غائب شدن والقيلولة بمعنى نيم
خفتن ففتحت لاجل الموافقة لهن يعني ان كان هذا واويا فقلبت ضمة القاف فتحة
لما سبق آنفا ومن ثمه اي من اجل ان اليائيات اكثر من الواويات قيل لا يجيء من الواويات
فيه غير الكينونة من الكون بمعنى بودن والديمومة من الدوام بمعنى هميشه والسيدودة
من ساد قوم يسودهم سيادة وسوددا والهيعوعة من الهيع بمعنى قى كردن كلها من
نصر لما فرغ عن بيان الاول من الاقسام الاربعة اراد ان يشرع في الباقيات فقال قال
ابو يعقوب يوسف المعروف بالامام السكاكي ابن جني صاحب مفتاح العلوم في الثلاثة الاصل

يعني بيع ويخوف ويطول تسكن حروف العلة للخفة ثم تقلب الفا لاستدعاء الفتحة هذا
من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل وترك المفعول فالمعنى لاستدعاء الفتحة الالف ولين
عريكة الساكن وانما ذهب الى القول بالتسكين اولا والاعلال ثانيا لقوة المستدعي وهو
طلب الخفة الى التسكين ولين عريكة الساكن الى الاعلال فان اعلال الساكن اسهل من
اعلال المتحرك ثم اشار الى ان الواو والياء المتحركين المفتوح ماقبلهما تقلبان الفا اذا وجدت
هذه الشروط الستة فاشار الى الاول بقوله اذا كن في فعل او في اسم على وزن فعل الظرف
متعلق بقوله تسكن اي تسكن حروف العلة اذا كانت في فعل نحو قال او في اسم على وزن فعل
نحو باب اصله بوب لانه قد ثبت بينهما مشابهة لان اجراء حكم الافعال على الاسماء في الاعلال
يمنع عن ثبوت المشابهة اذا كانت حركتهن اي حركة حروف العلة غير عارضية كما سيأتي
في الامثلة نحو دعوا القوم لان الحركة العارضة لايعتبر بها ولايخفى ان هذا الظرف متعلق
بقوله اذا كن ولهذا ذكره بدون الواو فكان تقييد الفعل والاسم بهذا الشرط ويفهم من بعض
الشراح ان هذا شرط اخر للاعلال بالالف فحينئذ ينبغي ان يذكر بدون الظرف بالواو
المفتر على قوله اذا كن لانه ينبغي ان يقول او كان حركتهن الخ وتكون فتحة ماقبلها لا
للسكون فهذا شرط ثان من الشروط المذكورة ولايكون في معنى الكلمة اضطراب
رايك فهذا شرط ثالث اي لايكون تلك الحركة موضوعة لتدل على ان في معنى تلك الكلمة
اضطرابا اي تحركا نحو حيوان فان تحرك الياء يدل على ان في معناه تحركا فلما كان تلك
دالة على معنى مقصود لايجوز الاعلال لفوت الغرض ولايجتمع فيها اعلالان فهذا شرط
رابع ولا يلزم ضمة حروف العلة في مضارعه كما في يحيى فهذا شرط خامس ولا يترك الدلالة
على ... هذا شرط سادس ثم اشار الى بيان الامثلة على الترتيب المذكور للشروط الستة
من ثم اي من اجل ان حروف العلة اذا كانت في كلمة وجد هذه الشروط فيها يعل نحو
قوله قول قلبت الواو بالف لتحركها وانفتاح ماقبلها اما الدليل الدال على الواو فلوجود
الواو اما كونها مفتوحا فلان مضارعه مضموم بنقل الضمة من الواو الى القاف واذا كان
عين الفعل في المضارع مضموما لايكون في الماضي مكسورا الا ان فعل بكسر العين ويفعل بالضم قد
ثبت على الشذوذ وكذلك لايجوز ان يكون مضموما لانه لو كان عين الماضي مضموما
لكان لازما كما في كرم وذلك لايكون الا لازما وهذا متعد فاذا امتنع الكسر والضم تعين
الفتح ... الرابع ونحو دار اصله دور لوجود الشرائط المذكورة وهي تحرك الواو
وانفتاح ماقبلها في فعل واسم على وزن فعل وغير ذلك من الشروط الستة ونقل مثل

ديار تبعا للواحد ومثل قيام تبعا للفعل جواب سوال وهو ان يقال شرط اعلال الاسم ان يكون على وزن الفعل وقد اعل ديار اصله دوار جمع دور مع انه لم يكن على وزن فعل وكذا قيام اصله قوام فاجاب بان اعلال ديار تبعا للواحد لان الواحد اصل والجمع فرع فلو لم يعل يلزم زيادة الفرع على الاصل وذلك لا يجوز واما اعلال قيام فلمتابعة فعله وهو قام وفيه بحث لان كلا منهما في ما قبلها مفتوح وديار وقيام ليسا كذلك ومثل سياط تبعا ايضا جواب سوال وهو ان يقال سياط اسم لا على وزن الفعل وقد اعل فاجاب بانه اعل للتابعة يعني ان سوطا ثلاثي وكان خفيفا وقد سكن عينه فكان في غاية الخفة والخفة تنزل منزلة الذي يوجب التخفيف ايضا فكانه يعل كما اذا فاعل جمعه كما اعل جمع دار وهو ديار كما اشار اليه بقوله وهي مشابهة بالف دار في كونها ميتة جواب سوال كان السائل سال ان قول المص تبعا للواحد يقتضي ان يقع التعليل في واحد وليس الامر كذلك فاجاب بما ترى يعني ان الواو التي في واحد سياط مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة اعني تعل هذه الاشياء وان لم تكن فعلا ولا اسماء وزن فعل للمتابعة المذكورة وهي متابعة الواحد في ديار وسياط ومتابعة الفعل في قيام وانما ذكر المص هكذا ايضاحا وتصريحا لوقوع هذه الاشياء تبعا لا اصالة ولا يعل نحو الحوكة جمع لحائك هو النساج يعني بافنده والخونة جمع خائن يعني خيانت كننده وحيدى اي خوش حال وصورى اسم ما اصله من الصور بالتحريك وهو الميل لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وقيل ليدل على الاصل ونحو دعوا القوم اطرو الحركة اي العروض حركة واختيرت الضمة لتدل على الجمعية بخلاف لو استطعنا وانما لا يعل في نحو عور اجتور مع تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لان حركة العين في عور والتاء في اجتور في حكم السكون اي في حكم سكون عين اعور والف تجاور مفتوحا والدليل على كون عور محمولا على اعور مع كونه اصلا هو ان الاصل في الالوان والعيوب باب افعل فيرد عليه ما لا يكون على زنته وحمل اجتور على تجاور لاشتراكهما في المعنى كما قالوا في تجاور ليس ما قبلها مفتوحا حقيقة فكذا في اجتور حكما حملا عليه ونحو حيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه فلو اعلت لذهبت تلك الحركة فيفوت الغرض والموتان محمول عليه اي الحيوان لانه نقيضه جواب سوال وهو ان يقال لم لم يعل في موتان لوجود الشرائط المذكورة مع عدم الاضطراب فاجاب بانه محمول على الحيوان حمل النقيض على النقيض ولا يعل الواو في نحو طوى مع تحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يجتمع اعلالان وليس بجائز ولا يعل في

نحو طويا تثنية طوى مع عدم الاجتماع فيه لانه محمول عليه اى على طوى وان لم يجتمع فيه
الاعلالان فكانه جواب سوال بما قررنا ولا يعل فى نحو حيى مع تحركها وانفتاح ما قبلها حتى لا يلزم
ضم الياء فى المستقبل اعنى اذا قلت حاى يجئ مستقبله يحاى بضم الياء الاخيرة يعنى لو قلبت
الياء الفا هى عين الكلمة فى حيى لزم قلبها فى المستقبل ايضا لموافقة الماضى فلو اعل فى المستقبل
لزم ضم حرف العلة فيه وهى ثقيلة وقيل انما صح حيى لانه ليس فى كلام العرب فعل آخره حرف
العلة وقبلها الف فيه ما فيه ولا يعل الواو فى نحو القود مع تحركها وانفتاح ما قبلها حتى تدل
على الاصل لانه لو قلبت الواو فى القود لم يبق واو مفتوحا ما قبلها مع تحركها فى الاصل فلذا
صح وقيل تصحيحه شاذ الاربعة من وجوه خمسة عشر اذا كان ما قبلها مضموما نحو ميسر و
بيع ويغزو ولن يدعو تجعل الياء فى الاولى واوا اى الكلمة الاولى التى يكون الياء فيها ساكنا
وما قبلها مضموما لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسرا وفى الثانية اى الكلمة
الثانية وهى التى يكون الياء فيها مكسورة وما قبلها مضموما تسكن حرف العلة بدون النقل
للخفة ثم تجعل الياء واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع بضم الياء وسكون الواو
اذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة من جنسه اى من جنس حرف العلة يجوز اى يجوز جعلها من
جنس حرف العلة فصار بيع اسم صار بوع حين جعلها من جنس حرف العلة بيع هذا عند البعض فافهم
جعلوا حركة ما قبلها من جنس حرف العلة فيتبدل عندهم ضمة الياء كسرة بعد تسكين الياء
فصار بيع وتسكن فى الكلمة الثالثة التى يكون الواو فيها مضمومة وما قبلها ايضا مضموم وهى
يغزو فتسكن للخفة فصار يغزو ولا يعل فى الرابعة اى الكلمة الرابعة وهى التى يكون الواو فيها مفتوحة
وما قبلها مضموما وهى لن يدعو لخفة الفتحة او يقال لعروضها لانها بواسطة كلمة لن فان قيل
... ذلك قلنا لان الواو فى الاصل ساكن ليس بمتحرك ومن ثم اى من اجل ان الفتحة خفيفة
... فى نحو غيبة كثير الغيبة ونومة كثير النوم الاربعة من الوجوه المذكورة من قبل اذا
كان ما قبلها مكسورا نحو موزان و رضيوا و ترميين ففى الاول يعنى فيما يكون
حرف العلة ساكنا وما قبلها مكسورا نحو موزان تجعل الواو ياء لما مر من ان حروف العلة اذا
كانت جعلت من حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وفى الثانية
التى يكون حرف العلة مفتوحة وما قبلها مكسورا نحو داعوة تجعل ياء لاستدعاء ما قبلها
حركة الفتحة فصار داعية يعنى تجعل الواو ياء فى داعوة لان الفتحة حركة خفيفة و
الكسرة قوية والضعيف فى مقابلة القوى كالمعدوم فكانت الواو ساكنة اعتبارا اى حكما
وان كانت متحركة لفظا وحقيقة فيقلب ياء كما يقلب لو كانت ساكنة ولا يعل مثله ولم جواب

سوال وهو ان يقال ان الواو مفتوحة وما قبلها مكسور في دول فلم يجب فيه وانت
تقول انه تقلب الواو بالياء اذا وجد هذا الشرط فاجاب بقوله لان الاسماء التي ليست مشتقة
من الفعل لا يعل لخفتها يعني تلك الاسماء المشتقة من الفعل انما يعل لاجل اعلال الفعل
مقتضي باعلالها فاما الاسماء التي ليست بمشتقة لا يعل لعدم المقتضي وخفة الاسم بحسب
ذاته فلا تعل الا اذا كان على وزن الفعل فح يجوز الاعلال فيه الاستثناء مفرغ اي
ان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل في جميع الاحوال الا حال كونها على وزن
الفعل فح يجوز الاعلال فيه وهو ليس على وزن الفعل اه دول ليس على وزنه فلا يعل دول
الثالثة هو ما كان حرف العلة مضموما وما قبلها مكسورا نحو رضوا اصله رضيوا تسكن
للخفة ثم تحذف لاجتماع الساكنين اي تسكن الياء في رضيوا للتخفيف لان الياء حرف
ضعيف لا يحتمل الحركة القوية وهي الضمة فاسكنت فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين دون الواو لان الواو علامة الجمع والعلامة لا تحذف ثم ضم الضاد
لمناسبة الواو فصار رضوا بضم الضاد على وزن فعوا والرابعة مثالها في الاعلال هي
التي يكون حرف العلة اعني الياء مكسورة وما قبلها ايضا مكسورة نحو ترميين تعل
اعلالا مثل اعلال رضوا يعني كانت الكسرة ثقيلة على الياء فاسكنت فاجتمع الساكنان
وهما الياءان فحذفت احديهما فصار ترمين وفيه نظر وهو ان كلامنا في الاجوف
لا في الناقص تامل والثلاثة الباقية من العشرة الواقعة في المرتبة الرابعة اذا كان ما
قبلها اي حرف العلة ساكنا سواء كان نفسها مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو يخوف
ويبيع ويقول تعطى اي تنقل حركاتهن كله حروف العلة في هذه الامثلة الى ما قبلهن و
هي الخاء والباء والقاف لضعف حروف العلة وقوة حروف الصحيح وفي بعض النسخ وقوة
حرف الصحيح والمذكر اصح لانه مناسب بقوله لضعف حروف العلة ولكن يجعل في نحو
يخوف الفا لفتحة ما قبلها ولين عريكة الساكن العارضي استدراك من حيث المعنى
فلانه لما قال يعطى حركاتهن الخ فهم منه ظاهرا ان تبقى حروف العلة بعد اعطاء
حركاتها الى ما قبلها على حالتها في جميع الامثلة وليس الامر كذلك فازال المصنف هذا الوهم
بقوله لكن يجعل الخ يعني ان النقل موجود فيه نظرا الى تحريك الاصل وغير موجود
نظرا الى السكون العارضي فتعارضت الجهتان فرجحنا جهة الاصلية لاصالتها من
الجهة العارضة لعروضها بخلاف الخوف مصدر كالجار والمجرور منصوب على الحال
من يجعل اي يجعل الواو الفا حال كونه يخوف متلبسا بخلاف الخوف فيحتمل ان يكون رفع

الحمل على انه خبر مبتدا محذوف ای وذلك بخلاف الخوف فعلى كلا التقديرين جواب
سوال وهو انكم قلتم بان الواو اذا سكنت وانفتح ماقبلها تقلب بالالف كما فى يخوف فلم لا يعل
فى الخوف فاجاب بانه لا يعل الخوف فان سكونه اصلى لا عارضى فصرن الفا للنتيجة لسه
ولما وقعت التعليل فى الكلمات المذكورة صرن يخاف ويبيع ويقول بسكون عين الكلمة
ولا يعل فى نحو ادور واعين بضم العين فيهما حتى لا يلتبس بالافعال جواب سوال مقدر
يرد عليه وهو ان يقال ان ادور افعل التفضيل واعين افعل الصفة مثل يخوف فينبغى
ان يعل كالاعلال يخوف لوجود العلة المشتركة وهى تقتضى حكما مشتركا او يقال يرد على قوله
يقول الخ على تقدير ان يكون ادور واعين بضم العين فيهما جمع دار وعين فاجاب المص من
هذين الامرين بقوله حتى الخ وتوضيحه انما لا يعل ادور افعل التفصيل واعين افعل الصفة
مثل اعلال يخاف لانهما لو اعلا لصارا ادار واعان فالتبسا بماضى باب الافعال من الادارة
والاعانة اذ ماضيهما ادار واعان واما ادور واعين بضم العين فلا يعلان لانهما لو اعلا
كاعلال يقول لقيل ادور واعيان بسكون الواو التبسا بمتكلم المضارع من الدور والعون على حد نصر
لكن فى اعون تقلب الياء واو الضمة ماقبلها كما مر فى موسر ونحو جدول حتى لا يبطل الالحاق
جواب سوال وهو ان يقال لم لم تنقل حركة الواو الى الدال فقلبت الفا فاجاب عن هذا بقوله حتى
الخ يعنى لئلا يلزم بطلان الالحاق بجعفر اذ على تقدير الاعلال يلزم نقض الغرض وهو رعاية الوزن
ولا يعل فى نحو قوم جواب سوال انه لم لم تنقل حركة الواو الثانية الى الاولى وتقلب الثانية الفا
فاجاب بقوله حتى لا يلزم الاعلال الحقيقى فى الاعلال الحكمى فان الادغام اعلال فلو نقلت الحركة
من الواو المدغم فيه وتقلب الفا يلزم منه الاعلال فى الاعلال وهو غير جائز عندهم
وفى بعض النسخ ونحو اقوى وقوم الخ فبهذا يكون التقدير حتى لا يلزم الاعلال الحقيقى
فى الحقيقى على المثال الاول واعلال الحقيقى فى الحكمى على الثانى كذا قال بعض الفضلاء وفيه
تامل ونحو الرمى وهو مصدر لا يعل حتى لا يلزم الساكن فى اخر المعرب لانه على تقدير الاعلال
يلزم الاعراب تقديرا وفيه عدول عن الحقيقة الى المجاز بغير ضرورة اذ الحقيقة فى الاعراب
بالحركات وبالسكون يلزم كون الاعراب تقديريا كما فى قاض ولا ضرورة الى العدول الحكم
بالمجاز عند امكان العمل بالحقيقة ولا يخفى عليك بان كلامنا فى الاجوف لا فى الناقص فالحق ان هذا
التعليل مختص بالعين كما يفهم من الشافية فايراد الرمى ههنا ليس بسديد ولا يعل فى نحو
تقويم وتبيان اسما المصدر ومقوال ومخياط كل هذه الامثلة المذكورة عطف على قوله نحو ادور الخ
مع وجود قانون الاعلال فيها حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بتقدير الاعلال بما ذكر بل

يلزم الالتباس في الاخيرين ونحو مخيط جواب سوال وهو ان يقال لم لم يعل مخيط بنقل
حركته الى ما قبلها مع انه لا يجتمع الساكنان فيه فاجاب بانه منقوص من المخياط فلا
يعل تبعا له هذا يستقيم على قول من قال ان اصل المفعل مفعال والا فمشكل كذا قيل
فان قيل لم يعل الاقامة مع حصول اجتماع الساكنين اذ العلة كل اعلال اخواتها هنا ايراد
على وجه النقض يعني اجتماع الساكنين في الاقامة متحقق في الاعلال ومع هذا لم يكن مانعا
منه فينبغي ان يبقى صحيحا كالتقويم وذلك لان اصل اقامة اقوام فنقلوا حركة الواو الى ما
قبلها وابدلوا بالالف فاجتمع الساكنان وهما الفان فحذفت لمدة الالفين وعوض التاء
من المحذوف فصار اقامة قلنا تبعا لاقام فعل ماض من الاقامة اي الاعلال فيها للتابعة وانما
وانما قال تبعا لاقام ولم يقل تبعا لقام فعل ماض على حدة نصر لان اقام مقتضى قريب
بخلاف قام فانه مقتضى بعيد والاضافة الى القريب اولى فان قيل لم لم يعل التقويم تبعا لقام
وهو ثلاثي مجرد اصل في الاعلال على المتشعبة قلنا ابطل على تقدير اعلال التقويم قوله
فعل ماض من التقويم استتباع قام مجردا وان كان قام اصلا في الاعلال لقوة قوم المشدد
في الاخوة مع التقويم ولا يصلح ان يكون اقام مقويا لقام لانه اي اقام ليس من الثلاثي المجرد
الاصل فلا يكون مقويا لقام ولا يعل مثل ما اقوله وما اغيلت واستحوذ حتى يدل على
الاصل يعني ان ما اقوله وما اغيلت صيغتا التعجب فهي غير متصرفة فلو تصرف بالاعلال
تغيرت عن وضع الاصلي واما استحوذ فهو شاذ لما فرغ المص عن بيان احكام الافعال في الاجوف
نظرا الى ذاتها شرع في بيان احكامها اذا اتصل بها الضمائر فقال ونقول في الحاق الضمائر
بفعل الماضي قال قالا الخ اصل قال قول فجعل الواو الفا لما مر من كون الواو متحركا مفتوحا
ما قبلها واصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت الالف المبدلة لاجتماع الساكنين هما الالف
واللام فصار قلن بفتح القاف ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة فصار قلن هذا عند
سيبويه واما عند الكسائي فيقول بالنقل والتحويل وقول سيبويه حسن لانه لا يلزم من الاول الخلو
هو جعل المتعدي لازما لانه لما نقل فتح العين الى ضمها فقد لزم جعل المتعدي لازما لانه من باب مضموم
العين ككرم ولا يضم ما قبل الواو في نحو خفن لان الاصل في هذا القلب نقل حركة الواو والحذف ونقلها الى
قبلها لسهولتها جواب سوال وهو ان يقال ينبغي ان خاء خفن يكون مضموما لدلالته على الواو
المحذوفة فاجاب بان كسر الخاء منقولة من العين اليها لاجل السهولة ولا يمكن هذا اي نقل حركة الواو
الى ما قبلها في قلن لانه يلزم ح فتحة المفتوحة في قلن فيلزم تحصيل الحاصل ولا يفرق بين
جمع المؤنث في الماضي وبين جمع المؤنث في الامر لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني

في ضمن التعليل و هو اي قلن مشترك بين المعلوم والمجهول الواو للحال والجملة الحالية وقعت
تعليلا و تاييدا لقوله لانهم لا يعتبرون الخ و يكتفون بالفرق التقديري بينهما كما في بعن و هو ان ضم القاف
في قلن معلوما عارضية و في المجهول اصلية وكذلك بعن فانه ايضا مشترك بين المعلوم والمجهول من الماضي
والفرق بينهما تقديري او وقع اي عدم الفرق فيهما من غرة الواضع وغفلته كما في
الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل و تفاعل و تفعلل الغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد
الراء المهملة المفتوحة هي الغفلة وهذا معطوف على قوله يكتفون الخ وهو جواب اخر يعني انما كان
الاشتراك في قلن و بعن لاجل غفلة الواضع وذلك كما وقع الاشتراك في تثنية الجمع المذكر من الماضي
والامر في هذه الاوزان كذلك في قلن و بعن و تقول تفعلا و تفعلوا امرا كان او ماضيا و قس
عليه غيره من الامثلة و لا يفرق بين فعلن بضم العين و فعلن بفتح العين نحو طلن و قلن لانه
يعلم من الطويل بان اصل طلن طولن لان الفعيل يجيء من فعل غالبا يعني ان الفعيل لما
يجيء من مضموم العين غالبا علم ان اصله بالضم و فيه نظر فان هذا القول يوهم الى ان
الاجوف قد يجيء من حد كرم مثل طال يطول و قد ذكر المصنف رح ان الاجوف يجيء من ثلثة
ابواب وههنا صرح بان طال من باب كرم فيكون ابوابه اربعة وهذا تناقض بين
كما يعلم الفرق بين خفن و بعن من مستقبليهما اصني يعلم من يخاف ان اصل خفن
خوفن لانه من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي و الغابر وهو لا يجيء الا من حروف الحلق
له يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن بكسر الواو لانه لا يجوز ان يكون مضموما لان فعل
بضم العين و يفعل بالفتح ليس بموجود في كلامهم وكذا لا يجوز ان يكون مفتوحا لانه يكون
ح من حد منع و من شرطه ان يكون عين الفعل او لامه من حروف الحلق وليس فيه ذلك
ولم يبق الا الكسر فيكون مكسورا ضرورة فان قلت لم لا يجوز ان يكون من باب منع و يكون شاذا
كابى يابى قلنا الحمل على ما هو خلاف الاصل غير شائع فلا يحمل عليه فيكون من حد سمع و يعلم
من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما و
امتنع الضم لانعدام فعل يفعل بضم العين في الماضي و كسرها في المضارع فتعين الفتح للتستقبل
منه يقول الخ اصله يقول واعلاله و هو نقل حركة الواو الى ما قبلها فحذفت الواو في
في يقلن لاجتماع الساكنين لان اصله يقولن فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها فاجتمع الساكنان
هما الواو واللام فحذفت الواو فصار يقلن الامر منه قل الى الاخر اصله اقول على وزن انصر
فنقل حركة الواو الى ما قبلها فاجتمع الساكنان الواو واللام فصار اقول على وزن افعل ثم
حذفت الواو لاجتماع الساكنين فصار اقل على وزن افل ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام

١٤٣

الاحتياج اليها وهو تحرك القاف لاندرج بها التعذر النطق بالساكن وزال السكون بالثقل
فاستغنى عن همزة الوصل فحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان جواب سوال
وهو ان يقال ان علة الحذف اجتماع الساكنين وذلك مفقود فى قل الحق من ربكم فينبغى ان
يعود الواو المحذوفة كما عاد فى قولا فاجاب بقوله لان الحركة فيه حصلت بالامر الخارجي فيكون
فى حكم السكون تقديرا وهو الحق يعنى الحركة العارضة انما جئ بها لضرورة التقاء الساكنين فلا
يعتبر فى حكم اخر سواه لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلا يعود المحذوف بخلاف
قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالامرين الداخلين وهما الف الفاعل ونون التاكيد
وهو اى الفاعل بمنزلة الداخل جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان حركة اللام فى قولا و
قولن حصلت بامر عارض وهو لحوق الالف فى الاول والنون فى الثانية فينبغى ان لا يعود
الواو المحذوفة كما لا يعود فى قل الحق فاجاب بانهما داخليان لان الالف ضمير وهو عبارة
عن الفاعل والفاعل جزء من الفعل فيكون داخلا فى الفعل وكذا نون التاكيد داخل فى
جزء الفعل لشدة الاتصال به ومن ثم اى من اجل ان نون التوكيد بمنزلة جزء الكلمة جعلوا ما قبل
اى نون التاكيد اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن كما يجعل مع نون الضمير نحو يفعلن مبنيا مع انه
بمنزلة وسط الكلمة وحذف الالف فى نحو دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست
من نفس الكلمة جواب سوال وهو ان يقال ان حركة التاء فى دعتا اصله دعوتا حصلت
بامر داخلى وهو الف الضمير فينبغى ان يعود الالف المحذوف فى دعتا كما تعود الواو المحذوفة فى قولا
فاجاب بان التاء ليست من نفس الكلمة والحق ان يقال ان التاء فى دعتا ساكنة حكما وان كانت متحركة
لفظا وذلك لان تاء التانيث خارجة عن الكلمة ولا تكون فى الفعل الا ساكنة ولو تحركت بحركة
عارضية فهي كلا حركة فلا يعتد بها بخلاف اللام فى قولا فانها من نفس الكلمة والفا متحركة لفظا وحكما
فعلى هذا لا يلزم من عود الواو فى قولا عود الالف فى دعتا اعتبارا بالامر الفارق بينهما لما فرغ عن
الاجوف مجردا عن نون التاكيد شرع فى بيانه اذا اتصل به نون التاكيد فقال وتقول بنون التاكيد
فيه قولن بفتح اللام للمخاطب المذكر الواحد الامر فرقا بينه وبين المخاطبة وقولان للتثنية
وقولن بضم اللام لجمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وقولن بكسر اللام للواحدة المؤنثة المخاطبة وقولان
للتثنية ايضا وقلنان لجمع المؤنث المخاطبات وتقول بالنون التاكيد الخفيفة قولن قولن قولن
وانما لا تلحق بالتثنية والجمع المؤنث لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده الفاعل منه قائل
الخ اصله قاول فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فى كساء اصله كساو وقلبت الواو
فيه الفا لوقوعها متحركة وانفتاح ما قبلها ولا اعتبار لالف الفاعل لانها ليست بحاجزة حصينة جواب

سوال وهو ان يقال لا نسلم ان يكون ما قبلها مفتوحا لان ما قبل الواو الف الفاعل فلم
يتحقق الفتح فاجاب بان الالف ليست بحاجزة حصينة اى مانعة قوية لانها تكون ساكنة
لينة فصار كالميت لا يقدر على المنع فاجتمع الالفان اى الالف للفاعل والالف المبدلة من الواو
ولا يمكن ابقاؤهما لاجتماع الساكنين على غير حده ولا يمكن اسقاط الاولى لانه بعد الحذف
يلتبس بالماضى صورة وكذلك لا يمكن حذف الالف الثانية ايضا لانه يلزم الالتباس به
ايضا فحركت يعنى ثقيلت الثانية للتحريك لان الاولى مدة والمدة لا تقبل الحركة فصارت الالف
الثانية همزة بالحركة ويجئ فى بناء البعض اى بعض الكلمات بالحذف نحو هاع ولاع اصلهما هائع ولائع
من الهيوع يعنى فى كردن والنعت منه هاع وهائع واللّيع بى ال كردن والنعت لاع ولائع
ومنه اى من جملة اسماء الفواعل التى حذف عينه فى الاجوف قوله تعالى بنيانه على
شفا جرف هارٍ بحذف عين الكلمة اصله هائر ويجئ اى اسم الفاعل من الاجوف فى بعض
الكلمات ومن غير الاجوف مطلقا ملتبسا ايضا بالقلب المكانى نحو شاكٍ اصله شاوك
نقلت الواو التى هى عين الكلمة الى موضع اللام فصار شاكو على وزن فالع فوقعت الواو
طرفا بعد كسرة فقلبت بالياء فصارت شاكى فانقلت الضمة على الياء فاسكنت
فاجتمع الساكنان الياء والتنوين فحذفت الواو فصار شاكٍ وحادٍ اصله واحد فنقلت
الواو الى موضع اللام والحاء الى موضع الفاء فصار حادو فاعل كاعلال شاك ويجوز
القلب المكانى والابدال فى كلامهم نحو القسىّ اصله قووس كفلوس جمع قوس فقدم السين
على الواوين فصار قسو والنحو عصو وكذلك نحو جمع عصا ثم جعل قسيا لوقوع الواوين
هنا فى الطرف مع سبقة اسدهما بالسكون فجعل ياء فادغم وكسر العين ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها كما فى عصى على نفس قسيا اصله عصو وكفلوس فقلبت الواو الاخيرة ياء لما مر
فا وكسر ما قبلها وهو الصاد لان الواو الساكنة كالميت لا اعتبار بها كما عرفت مما قلنا فصارت
الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت الياءان اولهما ساكنة والثانية
متحركة فادغم الاولى فى الثانية ثم كسر العين لاتباع الصاد والصاد لبقاء الياء على
حالها فصار عصى ومنه اى مما يجرى فيه القلب اينق على وزن اعفل اصله انوق
تقديم النون على الواو جمع نوق وهى الناقة ثم قدم الواو على النون فصار اونق ثم
ابدل الواو ياء على غير قياس فصار اينق اسم المفعول منه مقول الخ اصله مقوول كاعلال
يقول فصار مقوول فنقلت الضمة الى القاف فاجتمع الساكنان بسكون الواوين لم يتلفظ به فحذفت
والزائد عند سيبويه لان حذف الزائد اولى من حذف الاصلى وحذف الواو الاصلى

عند الاخفش وهو الاولى التي عين الكلمة لان الزائد علامة والعلامة لاتحذف فان
حذف فهايخل بالغرض وقال سيبويه في جواب راى الاخفش لاتحذف العلامة اذا لم توجد
علامة اخرى وفيه اى في مقول توجد علامة اخرى وهو الميم وتذكير الضمير نظرا الى الخبر
اعني الميم او باعتبار ان التانيث غير مرتب على التذكير اذ لا يقال علام وعلامة وفي مثل هذا
يجوز التذكير والتانيث فيكون وزنه اى مقول عنده اى عند سيبويه مفعلا وعند
الاخفش مفولا وكذا مبيع اصله مبيوع يعني اعل اعلال يبيع فصار صورته مبيوعا
لا يقرا بالواو والياء الساكنين فحذفت الواو عند سيبويه لانها زائدة والزائد اولى بالحذف
فصار بعد الحذف مبيعا ثم كسر الياء حتى سلم الياء وعند الاخفش حذف الياء واعطى الكسرة لما قبلها
حتى تدل على حذف الياء كما في يبين فصار مبوعا ثم جعل الواو ياء بعد اعطاء الكسرة لما قبلها كما في
ميزان فيكون وزنه مفعلا بحذف الواو عند سيبويه وعند الاخفش مفيلا بفتح الميم
وكسر الفاء وسكون الياء لما فرغ المص عن بيان اسم المفعول منه شرع في موضعه
فقال الموضع منه مقال ظرف زمان ومكان اصله مقول فاعل كما في يخاف
نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الواو الفا لان عريكة الساكن لتستدعي ماقبلها
وكذلك مثل هذا يجئ مبيع اصله مبيع فاعل كما في يبيع وهو نقل حركة الياء الى ماقبلها
واكتفى بالفرق التقديري بين الموضع واسم المفعول جواب سوال وهو ان يقال ان المفعول
والموضع يلتبس صيغة احدهما بالاخرى فينبغي ان يفرق بينهما فاجاب ان صيغة مبيع
وان كان مشتركا في الاستعمال بينهما ظاهرا لكنها غير مشترك تقديرا فان اسم المفعول
مبيع اصله مبيوع والموضع مبيع اصله مبيع وقيل ان الياء في الموضع عين الكلمة
بلا اختلاف وفي المفعول زائدة عند الاخفش وان كسرت ماقبلها في الظرف منقولة من
الياء بلا اختلاف وفي المفعول خلاف وهو اى الفرق التقديري معتبر عندهم يحتمل ان يكون
جواب سوال وهو ان يقال ان الفرق التقديري معتبر ام لا فاجاب بهذا ويحتمل ان يكون
تعليلا لقوله واكتفى الخ انما اكتفى بذلك لانه معتبر عندهم كما في الفلك اذا قدر سكونه
كسكون اسد يكون جمعا لقوله تعالى حَتّٰى اِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ يعني ان الفلك بضم
الفاء وسكون اللام مشترك بين الواحد والجمع فاذا جعلت سكونه كسكون اسد جمع اسد
يصير جمعا بدليل ان ضمير الجمع في جرين في الآية يرجع اليه وقوله بهم التفات من الخطاب وهو كم الى
الغيبة وهي بهم واذا قدرت سكونه كسكون قرب يكون الفلك واحدا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون
له اذا جعلت سكونه كسكون قرب يكون واحدا بدليل ان المشحون في الآية وقع صفة الفلك بتذكير

لفظ الواحد فلو كان الفلك ههنا جمعا فينبغي ان يذكر الصفة بصيغة الجمع ايضا
كما يقال في الفلك المشحونة او المشحونات فعلم من المشحون ان الفلك ههنا واحد لا جمع لما فرغ عن
الافعال المعروفة من الاجوف شرع في بيان المجهول فقال المجهول قيل اصله قُوِل بضم القاف وكسر الواو
فاسكنت الواو للخفة فصار قُول بسكون الواو وانضمام ما قبلها وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة
مع الواو في كلمة وفي لغة اخرى اعطى كسرة الواو الى ما قبلها بعد ما ازيلت عنها حركتها
فصار قِول بكسر القاف وسكون الواو ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قِيل وفي لغة يشم من الاشمام وهو عدم ابطال الحركة التي كانت للحرف المنقول اليه
بل تراعى حفظ كل واحد منهما فتقول قيل بين الضم والكسر رعاية لحقهما جميعا حتى
يعلم ان الاصل ما قبلها مضموم وكذلك في بيع واختير وانقيد واخواته يعني يجيء فيهن ثلث
لغات هي بيع وبوع بلا اشمام ومعه ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبلها وتوضيحه
انما جاز الاشمام في مثل قيل بضمة الفاء وكسرة العين وليس كذلك في اقيم ذلك لان
اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو فنقل كسرة الواو الى ما قبلها فصار الواو ياء لكسرة ما قبلها
ولا يشم فيه ولا يجوز بالواو ايضا لان جواز الواو لانضمام ما قبلها اي حرف العلة وهو
انضمام ما قبلها ليس بموجود وسوي صيغة فعل الماضي المجهول من التسوية ومفعول
ما لم يسم فاعله التسوية يعني فعل التسوية او وقع او استعمل التسوية في مثل قلن واخواته
بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالفرق التقديري وذلك لان قلن من الماضي المعلوم في الاصل
قولن بفتح القاف والواو فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين ثم ضم القاف
ليدل على الواو فصار قلن واما قلن مجهولا اصله قُوِلن بضم القاف وكسر الواو فاسكنت
الواو للخفة فاجتمع الساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار ايضا قلن فافترقا
تقديرا وان كان مشتركين لفظا واصل يقال يقول على وزن يفعل فاعل مثل اعلال يخاف
هو نقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا هذا اخر الكلام الذي اوردنا في باب الاجوف فها
نشرع الان في تحقيق الناقص الباب السادس في بيان الناقص انما قدم على السابع لانه
جزء من اللفيف لان حرف العلة فيه واحد وفي اللفيف اثنان فالجزء مقدم على الكل وانما يقال
ناقص لنقصانه في الاخر ويقال له ذو الاربعة ايضا لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار
عن النفس نحو رميت واحد المتكلم وهو لا يجيء من باب فعِل يفعِل بكسر العين فيهما هذا بالاستقراء
قال الشيخ صدر الدين في شرح الجاربردي تقول في الحاق الضمائر رمى رميا الخ اصله رمي رميا
حركة فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في قال اصله قول واصل رموا

فقوله اي النقصان الناقص في آخره حرفا وحركة فاللام عوض عن المضاف اليه ١٢ ايضاح

يمیوا قلبت الياء الفا فاجتمع الساكنان الالف و واو الجمع فحذفت الالف
فصار رموا فان قلت قد اجتمع الاعلالان فی رموا وهما قلب الياء الفا وحذف الالف المنقلبة
لاجتماع الاعلالين غير جائز عندكم قلنا الاعلالان فی الحرفين المستقلين ممتنع وهذا
ليس كذلك واما اجتماع الاعلالين فی حرف واحد فهو جائز عندهم كما فی يدمی لان الالف
بدل من الياء والياء من الواو وكذلك رضوا اصله رضيوا اسكنت الياء بنقل الحركة الی ما قبلها
لسلامة الواو فاذا اجتمع الساكنان الياء والواو حذفت الياء فقوله كذلك راجع الی مجرد الحذف
لاجتماع الساكنين لا الی انقلاب الياء لان الياء فی رضيوا لم ينقلب لانعدام موجب القلب ثم
اشار الی بيان الفرق بين رموا ورضوا باعتبار حركة عينهما فقال الا انه ضم الضاد فيه ای رضوا
بعد الحذف ای حذف الياء حتی لا يلزم الخروج من الكسرة الی الواو ای من كسرة الحقيقية الی الضمة
التقديرية قيل لو ابقيت علی حالها لابدلت لعلامة لصيرورة الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها علی انه يلزم الالتباس بالواحد تامل واصل رمت رميت فحذفت الياء كما فی رموا
وهو قلب الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين ورعيت الالف للحذف لان التاء علامة
التانيث وتحذف الالف فی رمتا وان لم يجتمع الساكنان تقديرا وتمامه مر فی الاجوف فی
قوله وهی كونها ساكنة ولا يعل فی رمين كما مر فی القول من ان حرف العلة اذا كانت ساكنة وانفتح
ما قبلها فلا يعل لا يقال ينبغی ان يقول كما فی المبيع مع ان الياء يقاس علی الياء دون الواو
لانا نقول القول مذكور فيما قبل بخلاف المبيع فالقياس علی الموجود اولی من المعدوم ثم
يرمی اصله يرمی فاسكنت الياء لثقل الضمة علی الياء فصار يرمی فان قلت ذكر الضمة
ههنا غير مستقيم اذ الضمة من القاب البناء والمضارع معرب فلو قال لثقل الرفع لكان
اولی لانه من انواع الاعراب قلنا الضمة والفتحة والكسرة مع التاء مشترك بينهما
وبغير التاء مختص بالبناء ولا يعل فی مثل ترميان تثنية المجهول لان حركة الياء عارضية
لان الياء فی الواحد منقلب بالالف وانما فتحت ههنا لاجل الالف واصل يرمون يرميون
فاسكنت الياء بنقل حركتها الی ما قبلها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار يرمون
وسوی بين الرجال والنساء ای بين المذكر الغائب والحاضر وبين جمع المونث الغائبة و
الحاضرة فی مثل يعفون من العفو امر زيدين علی حد نصر اكتفاء بالفرق التقديری واشار
الی الفرق التقديری بقوله لان الواو فی النساء اصلية والنون علامة التانيث لانها
علی وزن يفعلن بخلاف المذكر فانه علی انه يفعون محذوف اللام ومن ثمة ای من اجل ان
النون فيها ضمير الجمع لا علامة الرفع لا تسقط النون فی قوله تعالی الا ان يعفون بالاثبات

فى حال النصب واصل ترمين ترميين بيائين اولهما مكسورة والثانى ساكنة فاسكنت
الياء لاستثقال الكسرة عليها ثم حذفت الاولى لان الثانية علامة والعلامة لا تحذف
لاجتماع الساكنين هما الياءان وهو اى ترمين مشترك فى اللفظ بين الواحدة المخاطبة
وبين جماعة النساء وانما قال فى اللفظ احترازا عن التقدير فان ترمين الواحدة المخاطبة
محذوف اللام وترمين جمع المؤنث على اصلها كما مر واذا دخل الجازم تسقط الياء فى الواحد علامة
للجزم انما تسقط الياء لقوة العامل فى قيامها مقام الحركة قوله لم يرم اصله يرمى بيان ان الحركة فى
الناقص قد سقطت قبل دخول الجازم وبعد دخوله يوجد الياء مقام الحركة فاسقطتها بدخول
العامل كما اسقطت الحركة لكونها جزء منه ومن ثم اى من اجل ان الياء اسقطت علامة للجزم
تسقط الياء فى حالة الرفع علامة للوقف فى قوله تعالى والليل اذا يسر بيان ان الموقوف عليه لا
يكون الا ساكنا كما ان المجزوم لا يكون الا بالجزم فعمل الوقف اسكان الموقوف عليه كما ان عمل الجزم
اسكان المجزوم فحذفت ههنا ايضا المناسبة بينهما وتنصب الياء اذا دخلت الناصب لخفة النصب
نحو لن يرمى يعنى ان الياء ضعيف والنصب خفيف والضعيف يحتمل الخفيف ولم ينصب فى مثل لن
يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة جواب سوال وهو ان يقال قد دخلت كلمة لن على يخشى ولم
ينصب الياء فاجاب بما ترى الامر ارم اصله ارمى بحذف الياء علامة الوقف واصل ارموا صيغة
جمع المذكر على وزن افعوا ارميوا فاسكنت الياء لثقل الضمة ثم حذفت الياء دون الواو لانها علامة
الجمع لاجتماع الساكنين واصل ارمى للواحد المؤنث ارميى بيائين فاسكنت الياء الاصلية
لثقل الحركة عليها ثم حذفت الاولى لاجتماع الساكنين كما عرفت بالنون الثقيلة ارمين الخ و
بالخفيفة ارمين ارمن ارمن ويجئ اسم الفاعل منه رام اصله رامى فاسكنت الياء فى حالتى
الرفع والجر لانهما ثقيلان عليها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين هما الياء والتنوين ولا
تسكن فى حالة النصب لخفة الفتحة واصل رامون راميون جمع المذكر عنه فاسكنت الياء كما
مر من استثقال الكسر عليها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة ولم يبق
كسر الميم على حاله لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو ولئلا يلزم قلب الواو ياء لسكونها و
كسرة ما قبلها فيه ثم شرع من الفاعل من هذا الباب اذا كان مثنى واضيف الى ياء المتكلم فقال واذا
اضفت التثنية الى نفسك فقلت راميا ى فى حالة الرفع اصله راميان فاذا اضيف الى ياء المتكلم
حذفت النون منه وتقول رامى فى حالتى النصب والجر بادغام علامة النصب والجر فى ياء الاضافة اصله
راميين فاذا اضيفت الى ياء المتكلم سقطت النون فاجتمع ثلاث ياءات الاولى لام الكلمة والثانى
علامة النصب والجر والثالث ياء المتكلم فادغمت الياء التى هى علامة النصب والجر فى ياء الكلمة

رميوا قلبت الياء الفا فاجتمع الساكنان الالف وواو الجمع فحذفت الالف
فصار رموا فان قلت قد اجتمع الاعلالان في رموا وهما قلب الياء الفا وحذف الالف المنقلبة
واجتماع الاعلالين غير جائز عندكم قلنا الاعلالان في الحرفين المستقلين ممتنع وهذا
ليس كذلك اما اجتماع الاعلالين في حرف واحد فهو جائز عندهم كما في يدعى لان الالف
بدل من الياء والياء من الواو وكذلك رضوا اصله رضيوا اسكنت الياء بنقل الحركة الى ما قبلها
لسلامة الواو فاذا اجتمع الساكنان الياء والواو حذفت الياء فقوله كذلك راجع الى مجرد الحذف
لاجتماع الساكنين لا الى انقلاب الياء لان الياء في رضيوا لم ينقلب لانعدام موجب القلب ثم
اشار الى بيان الفرق بين رموا ورضوا باعتبار حركة عينهما فقال لانه ضم الضاد فيه اي رضوا
بعد الحذف اي حذف الياء حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو
التقديرية قيل لو ابقيت على حالها لابدلت لعلامة لصيرورة الواو
ما قبلها ملى انه يلزم الالتباس بالواحد تامل واصل رمت رميت فحذفت الياء كما في رموا
وهو قلب الياء الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وعيدت الالف للحذف لان
التانيث وتحذف الالف في رمتا وان لم يجتمع الساكنان تقديرا وتمامه مر في الاجوف في
قوله وهي كونها ساكنة ولا يعل في رمين كما مر في القول من ان حرف العلة اذا كانت ساكنة وانفتح
ما قبلها فلا يعل لا يقال ينبغي ان يقول كما في البيع مع ان الياء يقاس على الياء دون الواو
لانا نقول القول مذكور فيما قبل بخلاف البيع فالقياس على الموجود اولى من المعدوم المستقبل
يرمي اصله يرمي فاسكنت الياء لثقل الضمة على الياء فصار يرمي فان قلت ذكر الضمة
ههنا غير مستقيم اذ الضمة من القاب البناء والمضارع معرب فلو قال لثقل الرفع لكان
اولى لانه من انواع الاعراب قلنا الضمة والفتحة والكسرة مع التاء مشترك بينهما
وبغير التاء مختص بالبناء ولا يعل في مثل ترميان تثنية المجهول لان حركة الياء عارضية
لان الياء في الواحد منقلبة بالالف وانما فتحت ههنا لاجل الالف واصل يرمون يرميون
فاسكنت الياء بنقل حركتها الى ما قبلها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار يرمون
وسوي بين الرجال والنساء اي بين المذكر الغائب والحاضر وبين جمع المؤنث الغائبة و
الحاضرة في مثل يعفون من العفو امر تيديد على حد نصر اكتفاء بالفرق التقديري
الى الفرق التقديري بقوله لان الواو في النساء اصلية والنون علامة
على وزن يفعلن بخلاف المذكر فانه على وزن يفعون بحذف اللام ومن ثمه قيل
في الجمع لا علامة الرفع لا تسقط النون في قوله تعالى الا ان

في حال النصب واصل ترمين ترميين بيائين اولهما مكسورة والثاني ساكنة فاسكنت
الياء لاستثقال الكسرة عليها ثم حذفت الاولى لان الثانية علامة والعلامة لا تحذف
لاجتماع الساكنين هما الياءان وهو اي ترمين مشترك في اللفظ بينه اي بين المخاطبة الواحدة
وبين جماعة النساء وانما قال في اللفظ احترازا عن التقدير فان ترمين واحدة المخاطبة
محذوف اللام وترمين جمع المؤنث على اصلها كما مر واذا دخل الجازم تسقط الياء في الواحد علامة
للجزم انما تسقط الياء لقوة العامل وقيامها مقام الحركة قوله لم يرم اصله يرمي بيان ان الحركة في
الناقص قد سقطت قبل دخول الجازم وبعد دخوله يوجد الياء مقام الحركة فاسقطت بحكم
العامل كما اسقطت الحركة لكونها جزء منه ومن ثم اي من اجل ان الياء اسقطت علامة للجزم
تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر بيان ان الموقوف عليه لا
يكون الا ساكنا كما ان المجزوم لا يكون الا بالجزم فعمل الوقف اسكان الموقوف عليه كما ان عمل الجزم
اسكان المجزوم فحذفت ههنا ايضا للمناسبة بينهما وتنصب الياء اذا دخلت الناصب لخفة النصب
نحو لن يرمي يعني ان الياء ضعيف والنصب خفيف فالضعيف يحتمل الخفيف ولم ينصب مثل لن
يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة جواب سوال وهو ان يقال قد دخلت كلمة لن على يخشى ولم
تنصب الياء فاجاب بما تري الامر ارم اصله ارمي فحذفت الياء علامة للوقف واصل ارموا صيغة
جمع المذكر على وزن افعوا ارميوا فاسكنت الياء لثقل الضمة ثم حذفت الياء دون الواو لانه علامة
الجمع لاجتماع الساكنين واصل ارمي للواحد المؤنث ارميي بيائين فاسكنت الياء الاصلية
لثقل الحركة عليها ثم حذفت الاولى لاجتماع الساكنين كما عرفت في النون الثقيلة ارمين الخ وفي
الخفيفة ارمين ارمن ارمن ويجئ اسم الفاعل منه رام اصله رامي فاسكنت الياء في حالتي
الرفع والجر لانهما ثقيلان عليها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين هما الياء والتنوين ولا
تسكن في حالة النصب لخفة الفتحة واصل رامون راميون جمع المذكر عنه فاسكنت الياء كما
من استثقال الكسرة عليها ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة ولم يبق
كسر الميم على حاله لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو ولئلا يلزم قلب الواو ياء لسكونها و
كسرة ما قبلها فيه ثم شرع من الفاعل من هذا الباب اذا كان مثنى واضيف الى ياء المتكلم فقال واذا
اضفت التثنية الى نفسك فقلت راميي في حالة الرفع اصله راميان فاذا اضيف الى ياء المتكلم
حذفت النون منه وتقول رامي في حالتي النصب والجر بادغام علامة النصب والجر في ياء الاضافة اصله
راميين فاذا اضيفت الى ياء المتكلم سقطت النون فاجتمع ثلاث ياءات الاولى لام الكلمة والثاني
علامة النصب والجر والثالث ياء المتكلم فادغمت الياء التي هي علامة النصب والجر في ياء الكلمة

فصار رامِيٌّ وإذا أضفت الجمع فقلت رامِيَّ بكسر الميم وتشديد الياء أصله رامِيِين في حالتي
النصب والجر فأسكنت الأولى لثقل الكسرة عليها فحذفت لاجتماع الساكنين فإذا أضيفت إلى
ياء المتكلم سقطت النون بالإضافة فصار رامِيِي فاجتمع الياءان أولهما ساكنة والثانية متحركة
فأدغمت الأولى في الثانية فصار رامِيَّ في جميع الأحوال أي رفعا ونصبا وجرا وأصله في حالة
الرفع رامُوي فأدغمت الواو والياء كما مر في مهدي لأنه اجتمع الحرفان من جنس واحد في
العلية وهما الواو والياء نظرا إلى كون كل واحد منهما من حروف العلة وههنا بحث فإنه غير مفيد لشموله
راماي وعصاي لأنه اجتمع الحرفان من جنس واحد في العلية ومع هذا لم يدغم فالأولى
أن يقال لاجتماع الواو والياء وسبق أولهما بالسكون لأن الإدغام متحقق بأمر خاص و
هو وجودهما مع سكون الأولى وفي ذلك تحقق بأمر عام وهو وجودهما مطلقا والعام لا يستلزم
الخاص كما عرف فأما الخاص فهو مستلزم للعام كالإنسان فإنه مستلزم للحيوان بلا عكس وهو
ظاهر تأمل بجعل الواو ياء لا الياء واوا للخفة ولاستلزام الإدغام فيه ثم قلبت ضمة ما قبلها كسرة للموافقة
ولئلا يلزم الخروج من الضمة إلى الياء وهو مستكره لما مر في اسم المفعول منه مرمِيّ أصله مرموي فأدغم الواو
في الياء بعد قلبه بالياء لسكونه كما أدغم في رامِيَّ بإضافة جمع المذكر من اسم الفاعل كما عرفت علامة
ثمه في حالة رفع وإذا أضيفت تثنية المذكر من المفعول إلى ياء المتكلم فقلت مرمِيَّايَ في حالة
الرفع كان أصله مرمِيَان فلما أضيفت إلى ياء المتكلم سقط النون بالإضافة فصار مرمِيَّايَ بثلث
ياءات بالفصل بعدها وتقول في حالتي النصب والجر مرمِيَّيَّ بأربع ياءات متواليات الأولى
منقلبة عن واو المفعول والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التثنية والرابعة ياء الإضافة
وفيه نظر فإن اجتماع أربع ياءات مستثقل عندهم ولهذا لم يجز النسبة إلى مرمي بل تقلب الياء
الأخيرة واوا فيقال مرموي بعد حذف الأولى وإذا أضيفت الجمع المذكر إليها فقلت مرمِيَّ أيضا كما
في التثنية بأربع ياءات في كل الأحوال ووزنه مفعلي بميم مكسورة أصله في حالة النصب والجر مرميين فسقط
النون بالإضافة إلى ياء المتكلم فأدغم الياء في الياء فصار مرمِيَّ بميم مكسورة وياء مشددة مكسورة
ثم ياء مفتوحة مشددة أيضا وأما في حالة الرفع فأصله مرميون وإعلاله مما مر
الموضع مرمى على وزن مفعل الأصل فيه أن يأتي على وزن مفعِل بالكسر يعني أن القياس
في الموضع الذي من يفعِل بكسر العين أن يأتي على وزن مفعِل بكسر العين إلا أنهم فروا عن توالي
الحركات لحدها كسر العين في الاثنين من الياء الآلة مِرمى بكسر الميم لا ولا أصله مرمي
بالتنوين فاعل كما في المكان وكان على ما ينبغي لما فرغ من المعلوم شرع في المجهول
فقال الماضي المجهول منه رُمِيَ كضُرِبَ الضارح يرى إلى آخرها أي إلى الخمسة عشر صيغة

يرميان وهو الخ بضم الاول وكسر ماقبل الاخر في الكل يرمي يرميان يرمون الخ بضم حرف
المضارعة وفتح ماقبل الاخر في الكل ولا يعل رمي جواب سوال وهو ان يقال رمي وجد فيه الياء
المتحركة فينبغي ان يسكن لاستثقال الحركة عليه فاجاب بقوله لخفة الفتحة وكسرة ماقبله
فلا وجه لجعله ساكنا كذا قالوا وانا اقول رمي مبني والاصل فيه ان يبنى على حاله بلا ضرورة
كضربت وضربت ولا ضرورة ههنا فبقي على الاصل لا يقال هذه العلة موجودة في المعلوم
مما لم يعل ثمه لانا نقول موجب التغير فيه ضم الياء وفتحة ماقبلها وذا ههنا لا يوجد
والاصل يُرمي بالالف للمجهول يُرمَى بضم الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها كما عرفت في رمى اعلاله لما فرغ من الناقص اليائي شرع في الواوي فقال وحكم غزا يغزو
على الامثل رمي يرمي في كل الاحكام كما ان ياء رمي صارت الفا كذلك واو غزي لتحركها وانفتاح
ماقبلها وكذلك في مستقبلها الا انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي
مع ان الياء من حروف الابدال وهي حروف والكلمات التي تبدل بعضها ببعض تارة وجوبا وتارة جوازا
وههنا وقعت الواو رابعة وكون حركة ماقبلها مخالفا لها فقلبت بالياء وجوبا وحروفها اي الابدال
الموصوفة مندرجة تحت قولك استنجده يوم صال زط وهي خمسة عشر حرفا والاستنجاد ياري
خواستن ومدد خواستن واليوم ظرف الصولة حمله كردن وهيبت نمودن الزط جيل من الناس في
ارض كالروم والهند والزطي كالرومي والهندي وبالضم خيل من عوام الهند والاستعمال
موافق القياس لمعناه بالفتح كذا قيل الهمزة ابدلت وجوبا مطردا من الالف في نحو صحراء
فان هذه الهمزة الف في الاصل كالف سكرى ثم زيدت قبلها الف المد الصوت ثم جعلت الالف الاصلي
همزة لوقوعها اي الالف الاصلي فيه طرفا بعد الف زائدة اعلم ان الهمزة في صحراء منقلبة من
الف التانيث كالف حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى
للمد وتوسع اللغة وتكثير الابنية التانيث ليصير لها بناءان معدودة ومقصورة وحينئذ
اجتمع الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية للتانيث وليس لهما محل لو
ولا يمكن الاولى لفوات الغرض وهي مد الصوت فيتعين حركة الثانية بقلبها همزة كذا نقل من
شروح الشافية ومن ثم اي من اجل ان الف صحراء منقلبة عن الاصلي لا يجوز جعلها
همزة في الجمع بل يرد الى الاصل حيث قيل صحاري بالالف بعد الراء المفتوحة في جمع
صحراء دون صحائي بالهمزة بعد الراء المكسورة يعني لو كانت الهمزة في الاصل في صحراء
اصلية لبقي في الجمع ايضا فلم يبق علم ان الهمزة فيه منقلبة عن الف التانيث
ولو كانت اصلية لجاز صحائي بالهمزة في صورة ما من الصور كما يجوز في نحو خطيئة

بيائين المدغم والمدغم فيه خطيئة بياء بعدها همزة مفتوحة وانما جاء هذه نظرا الى الاصل
فان خطيئة بيائين كان في الاصل خطيئة بالهمزة والشاهد على هذا المقام استعمالهم فان الخطيئة
تجمع تارة بالخطيات بيائين ومرة بالخطيئات بالهمزة بعد الياء الساكنة بخلاف صحراء فانها
لا تجمع اصلا على صحارائ بهمزة بعد الالف فلو كان الهمزة فيها اصلية كخطيئة لكان جائزا
للهمزة في الجمع المكسر لان التكسير يرد الاشياء الى اصلها كالتصغير لا مطلقا اعلم ان صحارى
بسكون الياء لا بالتشديد لانك اذا جمعت صحراء دخلت بين الحاء والراء المهملتين الفا و
كسرت ما بعدها كمساجد فانقلب الالف التي كان بعد الراء ياء لكسرة ما قبلها والف التانيث
التي صارت همزة بالياء ايضا فصار صحاري بيائين ثم حذفت الاولى وابدلت الثانية الفا
لئلا تحذف الياء عند التنوين كياء جوارٍ ثم تبدل كسر الراء بالفتحة للفرق بين الزائدة
وبين المنقلبة عن الف التانيث كالقمري ومهري فانك تقول في جمعهما اللازم لغات
وبعضهم لا يحذف فون الاولى بل الثانية فيقولون صحاري وعند دخول التنوين يحذف
الياء وكسر الراء نحو صحار لكن المشهور بفتح الراء والالف استعمالا تامل فانه مزلة
الافهام ومن الواو وجوبا مطردا في نحو اواصل فرارا عن اجتماع الواوات في العطف نحو
قائل كما مر وفيه نظر فان ما تقدم يقتضي ان يقلب الواو الفا ثم الالف همزة
فهذا يدل صراحة على ان الهمزة منقلبة عن الالف لا عن الواو وقوله ههنا ابدلت
الهمزة الخ يستدعي ان يكون الهمزة منقلبة عن الواو كما في واصل فهذا نقض بين
قلنا ليس الامر كما توهم لان مثل هذا لا يسمى التناقض عند اهل التحقيق بل
يحصل على اعتبارين مختلفين فان المصنف انما قال في الباب الخامس تقلب الواو
الفا نظرا الى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها وانما قلنا ههنا ابدلت الهمزة نظرا الى ثبوت
الهمزة موضع الواو كما في اواصل تامل وابدلت الهمزة من الواو في نحو كساء ورداء
لوقوع الحركات المختلفة الطبيعة على الواو الضعيفة لو ابقيت على حالها وابدلت الهمزة
من الياء وجوبا مطردا نحو بائع كما مر في الاجوف وابدلت الهمزة جوازا
مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه لان الوجه وادؤر اصله ادور
لدلالة الدار عليه فان الدار في الاصل دور بالواو ولثقل الضمة على الواو كما مر وابدلت
الهمزة من الواو غير المضمومة جوازا كما في نحو اشاح اصله وشاح بكسر الواو وهي شيء
ينسج من اديم عريض يرصع بالجواهر وتشد المراة بين عاتقها وكشحها وتبدل الهمزة
من الواو الغير المضمومة في قوله صلى الله عليه وسلم اخذ اخذ اصله وخذ وخذ الواو

في الحديث الصحيح للتخفيف لان حرف العلة من حيث انها حرف علة ضعيفة والحركة عليها ثقيلة وابدلت الهمزة من الياء جوازا نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء الضعيفة وابدلت الهمزة جوازا من الهاء نحو ماء واصله ماه بل كان في الاصل مَوَهًا فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ماها ثم قلبت همزة لقرب المخرج ومن ثم اى من اجل ان الهمزة بدل من الهاء يجيء جمعه مياه وتصغيره مُوَيْه وذلك لان التصغير والتكسير يردان الكلمة الى اصلها فلو لم يكن الهاء فيه اصلية لما تعود فيهما فعلم منهما ان الهمزة فيه مبدلة من الهاء وابدلت الهمزة جوازا من الالف نحو فقد هيجت من التهييج يعنى برانگيختن شوق المشتأق بكسر الهمزة بعد التاء اسم فاعل اصله مشتاق بالالف المبدلة من الواو لان اصله مُشْتَوِق من الاشتياق آرزومند وخواهان شدن فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الالف همزة فصار على وزن مفتعِل ونحو قراءة من قرأ قوله تعالى ولا الضألين بفتح الهمزة بعد الضاد وابدلت الهمزة جوازا من العين نحو أُباب اصله عُباب بضم العين له اجتماع الماء في نحو اباب بحر اصله عباب بمعنى اجتماع الماء في نحو اباب بحر ضاحك زهوق الاباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه ومعناه موج بحر يرتفع الماء بعيد القعر والزهوق بالفتح بعيد وفي رواية هزوق بتقديم الهاء على الزاء المعجمة من هزق الرجل في الضحك اذا اكثر فيه والهزق الرعد الشديد وانما قال اصله عباب احترازا عن قول ابن الجنى فانه قال ليست الهمزة بدلا من العين فيه فان كان بمعنى العباب لاتحاد مخرجهن اى الالف والهاء والهمزة والعين في المخرج والسين ابدلت من التاء ظرف لغو عند الاكثر ليس له محل الاعراب وعند البعض منصوب المحل على انه معمول لابدلت بواسطة الحرف نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه لقربهما في المهموسية وحروفها ستشحثك خصفة كما مر والتاء ابدلت من الواو نحو تخمة اصله وخمة ابدلت تاءه من الواو معناه عدم انهضام الطعام في المعدة واخت اصله اخو قلبت الواو في المؤنث تاء واسكنت الخاء تنبيها على ان التاء ليست للتانيث لانفتاح ما قبلها وابدلت حركة الهمزة بالضمة لقرب مخرجهما لان الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا وابدلت التاء من الياء نحو ثنتان اصله ثنيان من ثنيت يعنى دوچند ساختم واستنوا اصله استيوا على وزن استعلاء يعنى سنا درن سالى درجائى وابدلت من السين لقربهما في الهمسية نحو ست اصله سدس فتبدل السين الاخيرة تاء فاجتمع التاء والدال فجعلت الدال تاء ما

م حتى لا يقع الحركة على الياء

فادغمت فصار ستا ونحو قول عمرو بن يربوع شرار النات اصله الناس قلبت السين تا
ومنه قل اعوذ برب النات فى قراءة شاذة فان قلت لا يجوز ابدال التاء من الدال كما فى ادّان
الدال قوى من التاء اذ الدال مجهورية والتاء مهموسة فلا يحتمل القوى فلا ...
بعد الدال قلنا انما يجوز ابدال التاء من الدال لاجل الادغام قصدا لا لاجل
لانهما متقاربان فى المخرج وههنا لا تقصد الادغام بل ...
والضمنيات لا تعتبر وابدلت التاء من الصاد نحو لصت لقربهن فى المهموسية
الباء اى ابدلت التاء من الباء نحو الزعالت اصله زعالب والنون ابدلت من الواو نحو
صنعانى لقرب النون من حروف العلة فى الامتداد لان فى النون غنة يمتد الى الخيشوم
العلة تمتد الى مخارجها وهو القياس ومن اللام نحو لعنّ اصله لعل لقربهما فى المجهورية
الجيم ابدلت من الياء المشددة نحو ابو علج اصله ابو علىّ حتى
لا يقع الحركات المختلفة على الياء ولقائل ان يقول كيف يصح
قوله حتى لا يقع الى مثل ابو علىّ بالاضافة والمضاف اليه لا يتحقق الا بالجر قلنا المقصود الاصلى
هو العلى بالياء المشددة يجوز فيه ابدال الجيم منها من قطع النظر عن ان يكون مضافا
ولفظ على فى الواقع محل الحركات المختلفة لان المشدد بمنزلة الحرف الصحيح فى حمل الحركات وابدلت
الجيم من الياء الغير المشددة حملا على الياء المشددة كما فى نحو قول الشاعر
جيم لاهم اصله اللهم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال معناه بارخدايا يعنى بزرگ خدا ليس لفظ بار
در بعض لغات بمعنى بزرگ آيد وزياده كردند فارسيان الف را در قول خود كه خدايا ميم
در صوت عوض از منادى كه در عربى يا ودر فارسى اى در اول او باشد قوله ان كنت
زائدة اوردها لتحسين الكلام معناها يا ربى از قبلت وجتج اصله
الحجة بالكسر للمرة والقياس بالفتح الا انه لم يسمع من العرب ويدل على ذلك
ذو الحجة اسم شهر العربى والمصراع الثانى فلا يزال الشاحج يأتيك بج الشاحج الحمار
الذى له صوت عظيم يعنى فلم يزل حمارى يأتى ذلك الحمار عندك اى عند كعبتك
والدال ابدلت من التاء نحو فزد اصله فزت للمتكلم الواحد من الفوز واجدمعوا
اصله اجتمعوا جمع المذكر للماضى المعلوم من الاجتماع قلبت التاء فيهما
دالا لقرب مخرجهما اى الدال والتاء والهاء ابدلت من الهمزة نحو هرقت
الواحد اصله ارقت من الاراقة ريختن آب وابدلت الهاء من الالف لاتحاد
مخرجهما نحو حيهله واته اعلم ان حيهل مركب من حى وهل مبنى على الفتح يقال حيهل

الثريد ای ایت الثريد وقد جاء حيهلا بالتنوين وفی الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر ای بعمر رضي الله عنه فانهم منهم وجاء حيهلا بالالف ايضا وجاء متعديا بنفسه وبالباء وعلى والى من حروف الجارة كما تقول حيهل الثريد وبالثريد وعلى الثريد والى الثريد وقيل حيهل اسم فعل وهو ايت وفی الاذان حی على الصلوة ای ايت الصلوة فقوله حيهلة اصله حيهلا بالالف وكذلك اصل انه انا فابدلت الالف بالهاء لما مر وابدلت الهاء من الياء فی نحو هذه امة الله لمناسبتها بحروف العلة فی الخفاء فان الياء والهاء خفيتان فاصل هذه هذی ومن ثم ای من اجل ان الهاء والياء خفيتان لا تمنع الامالة فی مثل لن يضربها يعنی لو كان المضارع منصوبا بدخول الناصبة عليه يجوز فيه الامالة ولا يجوز اذا كان مرفوعا فلما جاز الامالة فی لن يضربها بواسطة كسرة الراء فعلم ان الهاء الخفية كالمعدوم فكان الفاصل بين الالف والراء هو الباء والهاء صار معدوما وما قال فی المفصل انما يؤثر الكسرة قبل الالف اذا تقدمه بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال فاذا تقدمت بحرفين متحركين فلا يجوز واليه اشار بقوله وتمنع الامالة فی اكلت عنبا فان ما قبل الالف فيه الباء المفتوحة وهی ليست بخفية فالفاصل بين الالف الكسرة النون والباء المفتوحة فلا يجوز ان يجعل كالمعدوم وابدلت الهاء من التاء وجوبا مطردا فی نحو طلحه اصله طلحة بالتاء المتحركة للفرق بينهما ای التاء التی فی الاسم وبين التاء التی فی الفعل الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتح فی تصغير المفتاح ومن الواو وجوبا مطردا نحو ميقاة لكسرة ما قبلها اصله موقاة من الوقت اسم الالة ومن الهمزة جوازا مطردا نحو ذئب ومن احد حرفی التضعيف ای ابدلت الياء من احد حرفی التضعيف نحو تقضی البازی اصله تقضض لما مر فی المضاعف فقلبت الضاد الاخيرة ياء مفتوحة ثم قلبت الياء الفا فصار على وزن تقوی وابدلت الياء من النون فی نحو اناسی ملحا انا سين جمع الانسان مثل سراحين جمع سرحان قلبت النون ياء فادغمت فصار على وزن حواری وفی نحو دينار اصله دنار لانه يجمع ويصغر على دنانير ودنينير لقربها الياء من النون فی المخرج وابدلت الياء من العين نحو ضفادی اصله ضفادع جمع ضفدع لثقل العين وكسر ما قبل الآخر ای العين وابدلت الياء من التاء نحو اتصلت لان اصله واوی من الوصل من الافتعال فقلبت الواو تاء ثم التاء ياء فصار

قوله وقد جاء حيهلا ای من اجل ... ان الهاء خفی لا تمنع ... فی شرح ابن الحاجب ... الامالة فی ... ان يضربها فانه ... ان الالف من الالف ... فان المانع عن الامالة ... وبعد وقوع الحرف ... وبعد الباء وفی الالف ... فی الثانی فاصلا بين

الكسر والفتح الذی قبل الهاء ... والصواب ان يقال ... لا يمتنع الا الامالة فی مثل ... ويمتنع فی مثل ... الشيخ ابن الحاجب ... فالكسرة قبل ... ومثال ... الشيخ

ايتصل وانما ابدلت فى مثل هذا بالياء لانها ابعد لثرمن الواو فلو كانت الواو تقلب
بالياء على سبيل الوجوب فلا تبدل الفاء المبدلة منها ياء على سبيل الجواز ومن
الباء نحو الثعالى اى ابدلت الياء من الباء نحو الثعالى اصله ثعالب لكسرة ماقبلها او
ابدلت الياء التحتانية من السين المهملة نحو السادى اصله السادس وابدلت الياء
التحتانية من التاء المثلثة نحو الثالى اصلها الثالث كما فى قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثالى
وانت فى الهجران لا تبالى لكسرة ماقبلهما اى الثاء الواو وابدلت من الالف نحو ضويرب جمع
ضاربة لقربهما اى الواو والالف فى العلية واجتماع الساكنين عند جعلها جمعا وهو ادخال
الف التكسير بعد الالف الواحد فالتقى الساكنان على غير حدهما ولا يمكن حذف احدهما
للالتباس فقلبت الاولى منهما واوا كما فى التصغير فحذف التاء مع التنوين لمنع الصرف فوزنه
فواعل وابدلت الواو من الياء نحو موقن اصله ميقن لضمة ماقبلها كما مر وابدلت الواو من
الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اصله لؤم لما مر فى المهموز الميم ابدلت من الواو نحو فم اصله فوه لاتحاد
مخرجهما وهو الشفة واصل فم فوه كثوب بدليل ان جمعه على افواه كاثواب ولو كان
الواو متحركا تقلب بالالف كما ماء اصله موه كما مر وابدلت الميم من اللام نحو قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام فى امسفر اصلها ليس من البر الصيام فى السفر لقربهما اى الميم و
اللام فى المجهورية وهى مخرجهما وابدلت الميم من النون الساكنة نحو عمبر اصله عنبر
كما مر ومن النون المتحركة فى نحو قول الشاعر وكفك المخضب البنام الاخضاب رنگ
كردن دست واصل البنام بمعنى سر انگشتان والواو فى قوله وكفك للعطف على النطق
يا هال ذات المنطق والتمتام اى هالة فرخم بحذف التاء وهى اسم امراة فقوله ذات النطق
اى صاحب التكلم والنطق بكمال الفصاحة وجمال البلاغة وذات التمام اى صاحب يديك
الذى اصبغ بالخضاب بنانها لقربهما فى المجهورية وابدلت الميم من الباء الموحدة نحو ما
زلت راتما اصله راتبا من الرتوب بمعنى هميشه بودن دركارى لاتحاد مخرجهما فى الشفوية
الصاد ابدلت من السين نحو قوله تعالى واصبغ عليكم نعمه اصله اسبغ من الاسباغ
كامل گردانيدن الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع
ومن الهمزة جوازا مطردا نحو راس لما مر غير مرة اللام ابدلت من النون نحو اصيلال اصلها
اصيلان واصيلها بضم الهمزة تصغير اصيل والاصيلال جمع اصيل على زنة فعيل وهو الوقت
بين العصر والمغرب فقلبت النون باللام وابدلت اللام من الضاد فى نحو الطجع اصله اضطجع
من الاضطجاع بمعنى پهلو بر زمين نهادن لاتحادهما فى المجهورية التاء ابدلت من السين

نحو يزدل اصله يسدل والاصل فيه ان السين اذا وقعت ساكنة قبل الدال ابدلت زاء جوازا كقولك يزدل اصله يسدل ثوبه وذلك لان السين حرف مهموس والدال مجهورية نكرهوا الخروج عنها اليها فقربوا احدهما من الاخر بابدال السين زاء لقرب مخرجهما او الزاء المعجمة من الصاد المهملة نحو قول الحاتم هكذا فزدي اصله فصدي بمعنى رگ زدن الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب الافتعال نحو اضطرب اصله اضترب وفي فحصط اصله فحصت من التفحص لقرب مخرجهما اى الطاء والتاء والموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد وفي بعض النسخ لم يقيد بالوجوب هذا اخر البيان في احكام الناقص مع نبذ من الابدال بتعاله فالان شرع في الاحكام اللفيف بعون الله المعين الموفق اللطيف الباب السابع في اللفيف و يقال له اللفيف للف حرفي العلة فيه اى لاجتماع حرفي العلة في اللفيف واللف في اللغة الخلط والاجتماع ويقال له اللفيف للف الصحيح والعلة فيه فلا يرد مثل وعد مشكل لعدم لزوم وجه التسمية فيما فيه وجه التسمية بل فيما سمي به يجب ان يكون فيه فافهم وهو اى اللفيف على ضربين اى نوعين مفروق ومقرون المفروق مثل وقى يقي حكم فائها المحكم وعد يعد في عدم التغير وحكم لامها الحكم لام رمى يرمي في التغير وعدم الصحة كما مر وكذلك حكم اخواتها وهي وشى ووجى الامر منه ق قيا قوا قي قيا قين وبنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالنون الخفيفة قين قن قن اسم الفاعل منه واق واسم المفعول منه موقي كمرمي والموضع منه موقى والالة منه ميقى كمرمى والمجهول منه وقي يوقى الى اخره لا اعلال لها ظاهر غني عن البيان واللفيف المقرون نحو طوى يطوى الخ وحكمها الحكم الناقص اعلالا ولا يعل عينها لما مر في الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين وهو غير جائز ولقائل ان يقول لو اعل العين وصحح اللام في طوى لم يجتمع الاعلالان فقال طاى يطاى يجاب عنه بانه يلزم فيه امران احدهما رفع لام المضارع وهو مرفوض بالاجماع والثاني انهم اجتمعوا على ان الاعلال بالاطراف اسبق لكون الطرف مظنة الخطر والافة والتغير فيه اولى واما العين فمحل قوى فكان الوقوع فيها محلها من التغير باعتبار القوة الامر منه اطو الخ مثل ارم على حله سمع وبالنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان الخ وبالنون التاكيد الخفيفة اطوين اطون وتقول في الامر مشتقا من الرى والرواية ارو اروا ارو الخ كادم ارميا ارموا كان في الاصل ار ويوا على وزن اسمعوا فقلبت

الياء الفا فاجتمع الساكنان لام الكلمة وضمير الجمع فحذفت الالف فصار وزنه افعوا
وتقول فيه بنون التاكيد الثقيلة اردون اردِنَّ اردِيانِّ ارْدونانِّ بواوين الاولى مفتوحة
والثاني مضمومة لجمع المذكر اردِين اردِيانّ اردينانّ وبالنون التاكيد الخفيفة
اردونْ ارْدون ارْدِين لما فرغ المصنف عن بيان احكام الناقص واللفيف
اذا اتصل بهما نونا التاكيد من الحذف والاثبات شرع في بيان ضابطة
كلية يعرف بها احوال حرف العلة مع نون التاكيد فقال واذا اردت
ان تعرف احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف فانظر الى حرف العلة التي
اتصل بها نون التاكيد ان كانت اصلية محذوفة ترد لان حذفها
السكون وهو انعدم بدخول نون التاكيد فاذا زال السكون بدخول النون
عادت حرف العلة الى حالها لان ماقبل النون لايكون الامتحركا لئلا يجتمع
الساكنان ويفتح حرف العلة في المفرد المذكر حاضرا وغائبا لخفة الفتحة
يعني لابد من تحريك حرف العلة لدفع الساكنين والفتح اولى لخفته نحو
اطوِيَنَّ واغزُوَنَّ وارمِيَنَّ كما في اطويا في بقاء حرف العلة وقد
حذفت من اطو لاجل السكون فاذا زال السكون بالدخل عاد المحذوف
وان كانت ضميرا كالواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة الواحدة فانظر
فيما قبلها ان كان مفتوحا يحرك لطرو حركتها وخفة ماقبلها اي قبل
الضمير وهي حرف العلة نحو ارضَوُنَّ وارضَيِنَّ كما في قوله تعالى
ولاتنسوا الفضل اصلها تنسوا بسكون الواو فلما التقى الساكنان الواو
واللام حركت الواو بالضمة لتجانسها اياها وطرو حركتها وخفة
ماقبلها وان كان غير مفتوح تحذف حرف العلة لثقل ما قبلها
نحو اطوُنّ جمع المذكر واطوِنّ الواحدة المؤنث كانتا في الاصل اطووا و
اطوي فحذفت الواو والياء الضميرين اكتفاء بالضمة للدلالة عليهما فان قيل
الضمير علامة والعلامة لاتحذف سيما عند عدم الاخرى قلنا الحذف
انما يكون تغيرا والتغير في اواخر الكلمة اولى ولهذا اذا لم يعل اخر الكلمة
لم يعل وسطها واما حذف العلامة انما لايجوز اذا لم يكن على حذفها دلالة
واما اذا دل دليل عليها جاز حذفها كما في اغزوا القوم ويا امرأة اغزي
القوم حذفت الواو والياء فيهما لالتقاء الساكنين كما عرفت

قوله واذا اردت ان تعرف اي قوله ان كانت اي حرف العلة اصلية محذوفة ... الواو في ... التاكيد لان حذفها كان لاجل السكون الا ... بدخول النون ... العلة لاجل الخفة ... وافعون وارمين كما في اطويا ... فان قلت ينبغي ان

... الحذف ... لتحذف ... فيما قبل ... ذلك فيما ... لاجل النون ... اصله ... قلت لان ... انما يكون ... الضمير ... بان ... يحذف ... الساكنين

اسم الفاعل يجئ طاو ولا يعل واوه كما في طوى وتقول في اسم الفاعل من الري ريان
ريانان رواء ريبان رواء ايض يعني ان النعت من روى على حد
سمع ياتي على فعلان والتثنية على فعلانان كما تقول رجل ريان اصله رويان
قلبت الواو ياء فادغمت ورجلان ريانان الخ واما في المؤنث فيجئ على فعلى وفعليان
تقول امرأة ريا وامراتان ريبان واما الجمع فيهما على وزن فعال نحو رواء اصله رواى
قلبت الواو همزة كما في كساء ويكون مشتركا بينهما والفرق بالقرينة ولا تجعل واوها
ياء كما في سياط حتى لا تجتمع الاعلالان جواب سوال مقدر وهو ان يقال ينبغي ان
تقلب واو رواء بالياء لوجود علة القلب فيها وهي سكون الواو في الواحد وفتحها في الجمع
بعد الكسرة فاجاب بما ترى ثم اشار الى بيان توالي الاعلالين احدهما ما ذكر
بقوله قلبت الواو التي هي عين الكلمة ياء والثاني قلب الياء التي هي لام الكلمة همزة
وتقول في تثنية المؤنث في حالة النصب والجر ريبين مثل عطشيين واذا اضفت
الى ياء المتكلم قلت ريّيّي بخمس ياءات الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل
والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الالف التي هي للتانيث والرابعة علامة
النصب والخامسة ياء المتكلم واذا اضفت الى التثنية حالة الرفع تقول رياي بالفتح
لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وكلها ظاهر لا يحتاج الى البيان اسم المفعول مطوى
اصله مطووى فاعل اعلال مهدى فان اصله مهدوى كما مر الموضع مطوى على مفعل
بالفتح قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين الالف والتنوين واسم الالة مطوى
بالكسر والمجهول منه طوى يطوى الخ وحكم لام هذه الاشياء كحكم الناقص وحكم
عينهن كحكم طوى يطوى في التي لم يجتمع الاعلالان بتقدير اعلالها وفي الكلمة التي
لم يجتمع فيه اعلالان يكون حكمها ايضا كحكم طوى للمتابعة نحو طاو ويان يعني ان
لم يجتمع الاعلالان في طاو ويان على تقدير الاعلال لكن صحة الواو فيه
ولم تقلب تبعا لطاو لان الواحد اصل مقدم والتثنية فرع مؤخر عنه

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب

خاتمة الطبع

حمد معبودی که معتلان ضلالت و مهجوران جهالت را بارسال امر و نهی خود که در امتثال واجب الامتثالش لطف
مدغم ست از ظلمت کفر و معاصی معرف ساخته و قلوب اهل ارادت را بنور ایمان و حضور ایقان بپرداخته ـ
و بر افعالی که از نقصان را یا صحیح و سالم باشد وعدهٔ تضعیف ثواب نموده و مراتب فاعلینش را باضعاف افزوده
و درود محمودی که بثلاثیات و رباعیات و خماسیات کلام خویش پردهٔ اخفا و ادغام از کلام ملک علام برداشت
و باظهار معانیش که بر قلب مبارکش رسیده علم فصاحت برفراشت ـ جاحدان دین حنیفی بمشاهدهٔ
بالعجاز و اخلاق او باقرار کلمهٔ شهادت نفی کفر و شرک نمودند و اهل ازمنهٔ ثلاثه از یافتن کمال مراتب او
فرو ماندند علیه و علی آله الصلوة والسلام اما بعد بنده از بی لیاقتی شرمنده نیاز شمول غلام
ساکن قریه عادلگره گزارش می نماید که چون کتاب مستطاب غیر محتاج بمدح مداح مسمی حنفیه شرح
مراح الارواح که در اکابر و اصاغر متداول و متعارف ست و با وجود این کمیاب قبل ازین تجلی تحشی
از مقبول جناب صمدانی مولوی غلام ربانی صاحب مرحوم که در علوم صرف و نحو چون خلیل و سیبویه
معروف و موصوف بودند باهتمام تاجر نیک اوصاف میان محمد صحاف پشاوری لباس
طبع در آمده در مدتی بهم نسخهایش چون تبرک تقسیم یافت حالا قرة العین سعادت کحل البصر ارادت
گل گلزار ارجمندی بلبل شاخسار ارجمندی میان محمد عبد الواحد پسر میان محمد صحاف موصوف
باجازت والد ماجد خود عنان عزیمت بسوی طبع کتاب مذکور منعطف ساخت و این قلیل البضاعت
عدیم الاستطاعت را بامر تحریر و تصحیحش بنواخت لهذا این احقر او را در قید تحریر و تصحیح در آورده
اکتفا بر مقابلهٔ اصل نمود و تصحیحش را بمراتب از اصل افزوده ـ ما سوی از رفع اغلاط ما فی
الکتاب حواشی صفحات اصلی را که خود نشان نمیدادند و تقدیم و تاخیر بسیار داشتند آنرا درست
کرده جابجا نوشت و خطوطی که بر عبارت متن می باشد بر اصل جابجا نبود و جویندهٔ متن را گمراه میکرد احقر
آنرا بمقابلهٔ ثانی از متن کتاب مراح چنان بدرستی و تنقیح ثبت نموده که اگر کسی خواند مراح را تمام و کمال
بلا نقصان و زوال از تحت خطوط می تواند نوشت امید از اهل انصاف آنکه اصل و نقل را ملاحظه کرده
اصل حال محنت کشی این نیازمند را معلوم نمایند و زلات او را معاف دارند و بدعای خیر یاد فرمایند ؎

غرض نقشیست کز ما یاد ماند — که هستی را نمی بینم بقائی
مگر صاحبدلی روزی برحمت — کند در کار این مسکین دعائی

۴ رجب سنه ۱۳۰۱ هجری
صورت ارقام انجام